



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 25 • ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس 3120598 11 00963 • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

فرصة أخرى للحل: مكافحة الإرهاب إقليمياً

بدأ المقترح الروسي حول «التعاون الإقليمي بين سورية والسعودية وتركيا والأردن في محاربة الإرهاب» في ضوء جدية وزخم موسكو إزالته، يتلقى إشارات القبول والدعم من أطراف مختلفة، ضمن عملية يتوقع لها أن تسير بشكل متسارع، وأكثر رسمية، خلال الأيام القادمة.

فكرة التعاون الإقليمي هذه، ليست جديدة من حيث جوهرها، فقد سبق لمجموعة الثماني، قبل عام تقريباً، أن طرحت ضرورة التعاون بين السوريين أنفسهم، حكومة ومعارضة، من أجل محاربة الإرهاب. ونتيجة استمرار ارتفاع درجة تدويل الأزمة السورية، وعدم تحقق ذلك التعاون، لأسباب مختلفة بينها درجة التدويل نفسها، فإن المقترح الروسي يأتي اليوم كنتيجة طبيعية لمجمل التطورات.

من جهة أخرى، فإن هذا الاقتراح يأخذ سياقاً الفعلي من مجمل التغيرات الدولية والإقليمية، المحكومة بميزان القوى الدولي الجديد، ومن السياق الإقليمي الذي بات واضحاً فيه حجم المأزق الكبير الذي تعيشه الأطراف المختلفة، وحجم «الإرهاب» الذي يفرض تنسيقاً إقليمياً لتطبيقه وإنهائه، حتى باتت الأطراف الإقليمية، وحتى المحلية، تبحث عن أي طريق يجنبها المحارق الكبرى، أو يحد من استعارها. إضافة إلى ذلك، فإن فكرة التعاون الإقليمي هذه، بمصدرها الروسي، تعبر بشكل ملموس عن طريقة مجابهة «المجتمع الدولي» بصيغته الجديدة غير الأمريكية، للإرهاب، مجابهة جذية وفعالة، كإجراء ضمن جملة إجراءات تستهدف حل الأزمة السورية.

إن تأكيد الكرملين على استمرار تقديم دعمه السياسي والعسكري للحكومة السورية، جاء واضحاً بوصفه إجراءً ضمن مجموعة إجراءات متكاملة ومتراصة ومتزامنة، تستهدف الوصول إلى الحل السياسي للأزمة السورية بالتوازي مع مهمة مكافحة الإرهاب، أي لا يمكن لأي من الإجراءات أن يعطي بمفرده أية نتيجة دون السير بالتوازي في جميع الإجراءات، ومن بينها تطبيق بيان جنيف 30 حزيران 2012، وهو ما يعيد التأكيد على ترابط المهام وتكاملها: إيقاف الكارثة الإنسانية، وإيقاف التدخل الخارجي، وإيقاف العنف، وإطلاق العملية السياسية، ومحاربة الإرهاب.

إن بين أهم مدلولات ونتائج طرح فكرة التعاون الإقليمي، وانتشارها المتسارع، هو توثق السوريين للخلاص من الأزمة أساساً، وهو كذلك تاريض لمقولاتي «الإسقاط» و«الحسم» اللتين شكلتا معيقات أساسية أمام إنهاء الأزمة. وبعد الأخذ بعين الاعتبار أن السعودية هي التي طلبت من روسيا طرح هذا الموضوع، أي البحث عن سبل تطبيقه، فإن الرهان الموضوعي هو أن التعاون الإقليمي نفسه في مكافحة الإرهاب، بوصفه خطوة عملية باتجاه إطلاق العملية السياسية السورية، سيوفر المناخ المطلوب أمام السوريين، أي كانت اصطفاقاتهم السياسية الحالية، لتجميع قواهم في مواجهة الإرهاب ذاته.

إن النقاط الأساسية التي ينبغي وضعها في خلفية التعاطي مع الاقتراح الروسي هي التالية:

أولاً: «التعاون» لن يكون تقليدياً بأي من جوانبه، ويحكم ذلك التوازن الدولي الجديد الذي باتت فيه واشنطن وحلفاؤها أضعف بدرجات مما كانوا عليه.

ثانياً: إن حقيقة «تدويل الأزمة السورية» قائمة وبدرجات عالية جداً بحكم مسؤوليات أطراف سورية عديدة، وإن الرجوع عن تلك الدرجات يتطلب نقل إحداثيات الصراع من العسكري إلى السياسي، وهذا الأخير كفيل بإطلاق صوت السوريين، الذين ستقع عليهم مهمة «تصفير» محصلة التدويل مع تقدم الحل.

ثالثاً: إن صيغة التعاون الإقليمي المطروحة، وإذا ما اتخذت مدخلاً لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ستكون فرصة لا ينبغي تضييعها هي الأخرى، لأن ذلك لن يعيد الأمور إلى حالة الصراع الإقليمي غير المباشر القائم حالياً فحسب، بل سيفتح الباب أمام تحوله إلى صراع مباشر غير مسبوق يحرق المنطقة بأسرها ويهدد العالم برمته بعودة متتالية. إن استمرار إحراق سورية، تحت أية ذريعة أو راية أو شعار، من أي طرف كان، سينتهي إلى إسقاط سورية، كدولة موحدة أرضاً وشعباً، وهذا ما لا يدخل في صلاحيات أي طرف كان، وهذا ما لا يسمح به التوازن الدولي الجديد، ولا المصالح الحقيقية للشعب السوري نفسه.



انترنت

[04]

موسكو ترسم معالم مواجهة «داعش»

شؤون عربية ودولية

مصر بين الإرهاب الفاشي
والثورة الحقيقية

16

شؤون اقتصادية



«كل مين إيدو الو»..!

15

شؤون اقتصادية

سورية تطوي صفحة
الشوندر السكري

12

شؤون محلية

إنذارات إخلاء
لأهالي حي الرازي؟!

10

ما زال الجدل مستمراً



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمالة المهجرة بعدها من؟

تعرضت الطبقة العاملة السورية خلال الأزمة لتغيرات جوهريّة في تركيبها وتوزع وجودها الجغرافي، الذي كان متمركزاً بالقرب من المدن الصناعية والمنشآت والمعامل، وهذا التغير له أسبابه الموضوعية المرتبطة بظروف الأزمة التي أدت إلى خسارة حقيقية لأماكن العمل، بسبب الأعمال القتالية التي كانت دائرة وما تزال في مختلف المناطق، حيث دفع هذا الوضع العمال كما بقية السوريين الذين تعرضوا لظروف مماثلة أدت لهجرتهم إلى الداخل والخارج، هذا جانب من أسباب الهجرة والجوانب الأخرى لها علاقة بأرباب العمل الذين أغلقوا منشآتهم وحولوها لأعمال أخرى تجارية تدر أرباحاً خيالية، مستفيدين من التسهيلات المالية والإجرائية المقدمة لهم لاستيراد ما تحتاجه السوق وما يدر عليهم من الأرباح الخيالية.

إن التقارير عن واقع العمالة المهجرة التي تصدرها المنظمات المختلفة تدل على خسارة فادحة منيت بها سورية في القوى العاملة الماهرة والمدرّبة إنتاجياً وفنياً، وهي تعمل في دول الجوار والدول الغربية، مما يعني احتمال عدم عودتها ثانية احتمالاً قائماً مما يستدعي إجراءات جديّة من المفترض القيام بها مع اقتراب الحل السياسي للأزمة السورية، حيث تحتاج سورية لهذه العمالة لأنها جزء ومكون أساسي من الثروة الوطنية، التي ستساهم في إعادة الإعمار، والتي يعقد لأجلها الكثير من المؤتمرات وتصدر حولها العديد من الدراسات، من وجهات نظر القوى التي تسعى للاستفادة من إعادة الإعمار، والمرتبطة بقوى الفساد الكبير وقوى خارجية، ولكن إلى الآن لم يئل هذا الموضوع نصيبه من القوى الوطنية، التي ترى بإعادة الإعمار قضية وطنية ومن المفترض أن تتم وفقاً للمصلحة الوطنية سواء من حيث التمويل أو الانجاز، وقضية العمال المهجرين في الخارج هي بهذا المعنى لها علاقة بقضية الإعمار، ويمكن استعادتهم إلى مواقعهم الأصلية ليعيدوا بناء وطنهم الذي دمرته الحرب، وهذا العمل يمكن أن تلعب به دوراً أساسياً الحركة النقابية من خلال النضال لاستعادتهم، بإجراءات تعبر عن مصالحهم وحقوقهم التي فقدوها قبل الأزمة وأثناءها، حيث أن جزءاً مهماً من أسباب هجرتهم هو فقدانهم لشروط العمل التي تؤمن كرامتهم، وضعف أجورهم التي لا تضمن ولا تغني من جوع، فكان الطريق الوحيد أمامهم هو طريق الهجرة للخارج فهل نستعيدهم ثانية؟.

من الطبيعي أن يستمر الجدل والنقاش حول القرارات التي أصدرها المكتب التنفيذي بشأن صندوق التكافل الاجتماعي وصناديق المساعدة الاجتماعية ورسم الانتساب داخل النقابات وخارجها.

■ عادل ياسين

أجور تلبية حاجاتهم وفي تأمين مستوى معيشي لائق يحفظ كرامتهم. وهذا العمل المنجز ما كان ليتحقق دون مواقف ثابتة في مواجهة النهب الذي يتعرض له العمال، مستخدمين حقهم المشروع الذي انتزعوه وهو حق الإضراب والتظاهر، وبهذا تم تعزيز العلاقة النضالية بين العمال ومن يمثلهم، وأصبح الانتساب للنقابة هو مسعى العمال في المهن المختلفة، حيث توسعت العضويات وتنوعت المهن التي يعمل بها العمال المنتسبين للنقابات، مما عزز قدرة الحركة النقابية في أن تحدد موقفها الوطني من مختلف القضايا الوطنية المفصلية، سواء بالسياسة أو الاقتصاد، واستمرت إلى لحظة تبني النقابات لشعار «النقابة السياسية» الذي جرى طرحه في المؤتمر الـ 17 ومن حينها بدأ تحول في آلية عمل النقابات التدريجي من ممثل لكل العمال في القطاعين الخاص والعام، إلى ممثل لعمال القطاع العام بالأغلب، على الرغم من وجود عمال للقطاع الخاص، وهذا الواقع أكدت عليه كثير القيادة السابقة للحركة النقابية، وكذلك تقارير النقابات في المؤتمرات، والواقع الفعلي أيضاً لا يعكس وزنهم الحقيقي من تعداد الطبقة العاملة داخل الأطر النقابية المختلفة، وهذا يعني خسارة الحركة النقابية لقوى حقيقية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في النضال النقابي والعمالي، ولكن التوجهات التي تؤكد على ضرورة العمل مع عمال القطاع الخاص، وضرورة شدهم إلى حيث يجب أن يكونوا شيء، والعمل الفعلي المرتبط بمواجهة أرباب العمل شيء آخر، مما جعلهم يعملون قدر استطاعتهم على إبعاد العمال عن أن يكون لهم ممثلون يدافعون عن مصالحهم وحقوقهم وتساعدهم في هذا القوانين والتشريعات الناضمة للعلاقة بين العمال وأرباب العمل وفي مقدمتها القانون 17 الذي أقر ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي، ليكون عامل تظمين للمستثمرين في الداخل بأن العمال متحكم بهم ولن يكون لهم تأثير على ما سيجنونه من أرباح من خلال مطالبهم بزيادة أجورهم وتحسين شروط عملهم.

سيطول الحديث عنها من حيث الظرف الذي صدرت به، ومنعكسات ذلك على علاقة الطبقة العاملة بالحركة النقابية، والتأثيرات المحتملة التنظيمية والقانونية، خاصة ونحن أمام منعطف سياسي واقتصادي واجتماعي، يتطلب أن تكون فيه الحركة النقابية والحركة العمالية على مستوى التحديات التي تواجه الوطن، من حيث الدفاع عن مصلحة وحقوق العمال داخل وخارج الحركة النقابية، مما يجعل من تعزيز وحدة الحركتين تعزيزاً لدورهما في مواجهة التحديات الكبيرة، ابتداءً من المتطلبات المعيشية الأساسية التي يعاني الفقراء فيها الأمرين لتأمين الحد الأدنى الضروري، بسبب الخلل الكبير بين مستوى الأجور والأسعار الذي صنّعه السياسات الاقتصادية الليبرالية، عبر تأمين الامتيازات للتجار وقوى الفساد الكبير المتحكمين بقوت الفقراء، وتركهم يواجهون مصيرهم دون حماية لحقوقهم، وصولاً للخروج من الأزمة الوطنية على أساس الحل السياسي، الذي هو المفتاح لبداية حل الأزمة الوطنية والأزمات المرتبطة بها، الحل الذي تشارك فيه المكونات السياسية الوطنية كلها بما فيها الحركة النقابية والتي لها مصلحة حقيقية في ذلك لانعكاسها على مصالح العمال في العمل والإنتاج وتحسين الوضع المعيشي.

القرارات ومنعكسها التنظيمي

الحركة النقابية تكونت تاريخياً وقوي عودها، وأصبحت رقماً مهماً في ميزان القوى الداخلي، يحسب حسابه من خلال نضالها العنيد في مواجهة القوى البرجوازية الصاعدة، دفاعاً عن حقها في تنظيم العمال دون تدخل في شؤونها ومواقفها، ودفاعاً عن مصالحهم في

عمال القطاع الخاص يمكن أن يلعبوا دوراً مهماً في النضال النقابي والعمالي

العلاقة بين النقابات وعمال القطاع الخاص

إذاً هناك أزمة في العلاقة مع عمال القطاع الخاص من أجل شدهم إلى المظلة النقابية، وهناك أسباب عدة تجعل الأزمة مستمرة، هذا قبل القرارات الأخيرة للمكتب التنفيذي، فكيف هو الحال مع فرض اشتراك على العمال لا يتناسب مع أجورهم ووضعهم المعيشي الصعب، ويمكن أن نضرب مثلاً على ما نقول من واقع ما فرض عليهم «عمال النسيج في القطاع الخاص ملزمون بدفع 750 ل.س. شهرياً حسب الورقة المقدمة من نقابة النسيج» كيف هذا الأمر سيسجع على الانتساب إلى النقابة وصناديقها وهم بحاجة كل قرش يحصلون عليه، هذا بالإضافة لضريبة الدخل والتأمينات الاجتماعية ليصل مجموع الحسميات وسطياً إلى 4000 ل.س. ويمكن سحب الأمر أيضاً على عمال القطاع العام.

النظر إلى موضوع القرارات من جانبه المادي فقط لا يحل مشكلة العجز في الصناديق، بل لا بد من رؤية الجوانب الأخرى، وفي مقدمتها الجانب التنظيمي الذي له أهمية لا يمكن مقارنتها بالجانب المادي، الذي يمكن تأمينه من مصادر متعددة تستطيع النقابات تأمينها ومنها الدعم الحكومي للصناديق المختلفة.

إن استمرار الوضع على ما هو يحمل مخاطر حقيقية على الحركة النقابية خاصة وأن هناك أفكاراً تجري تداولها سابقاً وحالياً تشكل بدور النقابات وقدرتها على الدفاع عن حقوق ومصالح العمال، وتطرح بدائل لما هو قائم وهذا ليس في مصلحة العمال أولاً، ولا الحركة النقابية ثانياً ولنا في تجارب عربية عدة تم فيها جر العمال إلى مواقع أخرى، رافعين فيها شعارات تلامس حقوقهم ومصالحهم.

يلزمنا عمال بأدنى أجر!

■ هاشم يعقوبي

يستغرب الكثيرون هذه الظاهرة التي تدل بظاهرها على وجود مئات فرص العمل مما يتناقض مع واقع البطالة، ومع الحديث عن المستويات الكبيرة للبطالة التي قدرتها مؤسسات محلية ومنظمات دولية بنسب لا تقل عن 50% من العمالة، وذلك لأكثر الدراسات تفافلاً. فما حقيقة هذه الإعلانات؟ وهل حقاً هناك فرص عمل حقيقية؟ وهل هناك نقص بالعمالة لدرجة أن أصحاب العمل ينشرون هذه الإعلانات، وبهذا الكم الكبير نسبياً؟

للإجابة على ذلك لا بد من الغوص في ماهية هذه الإعلانات، وفهمها كي لا تقع في مطب المقولة التي يتبناها أصحاب المال الوافر، حين يكثر الحديث عن النسبة الهائلة للبطالة وهي أن: «الشغل معي البلد بس الناس ما بدوها تشتغل!».

تنتشر الإعلانات التي تطلب عمالاً للعمل في معامل أو ورشات أو محال تجارية على جدران المدينة، وتتركز هكذا إعلانات، والتي تكون عادة مطبوعة على أوراق على المداخل الرئيسية للضواحي والعشوائيات الموجودة في دمشق وريفها، وهي المناطق التي تعد السكن الطبيعي لأغلب الطبقة العاملة بشقيها العام والخاص.



المعامل الكبرى والالتفاف على القانون!

لذلك من الطبيعي أن ترى بأسبوع واحد عشرات الإعلانات، التي تطلب عمال خياطة لورشات ومشاعل، ومرجوع ذلك يكون بأن إحدى المنشآت الكبرى قد تعاقدت على طلبية كبيرة، فتوزعها على هذه الورشات والمشاعل كي تستطيع التلبية، بأقل وقت وأقل كلفة، متجنباً توظيف عدد جديد من العمال أو حتى توظيفهم كعمال موسمين، فالمشاة المحسوبة على القطاع الخاص المنظم الملزم بقوانين العمل، لا ترغب بتوظيف المزيد من العمال كي لا تتحمل حقوقهم المنصوص عليها قانوناً، فتلجأ لتشغيل عشرات الورشات والمشاعل في طلبية واحدة لصالحها، ثم ما يلبث أن ينتهي العمل بها، ويعود العمال من العمل المؤقت تنطبق على عاملات المهن المنزلية، فعملهن يعتبر موسمي، بل وأقل من ذلك.

أما بالنسبة لتلك الإعلانات التي تطلب شباباً صغاراً للعمل، فالمسألة هنا متعلقة مباشرة بالأجر القليل الذي لا يرغب صاحب الإعلان أن يدفع غيره. إن نسبة البطالة التي تحدثت عنها الدراسات ليست ثابتة بفعل المتغيرات السريعة التي تطرأ على طبقتنا العاملة، والتي تكاد تكون يومية، ولكن المهم الآن تبني الوسائل الكفيلة لتسريع بإطلاق عملية التشغيل لعجلة الإنتاج الوطني، كما ينبغي صياغة حلول جدية لتردي واقع العمالة، والذي بات يدفع خبراتنا إلى مزيد من الهجرة والنزيف، أقلها العمل على الوقف الفوري لاستغلال حاجات عمالنا لتلك الأشكال من العمل المتردي.

أي عمال يرضون بأدنى أجر ممكن، وهو بذلك يحقق مصلحته كونه ليس متضرراً من التبدل المستمر في عماله. كما أن العامل المضطر لأن يرضى بأي أجر بشكل مؤقت، ريثما يجد البديل ويطلق العمال على هذا النوع من العمل «بالعكازة»، أي على مبدأ المقولة الشعبية «العب بالمقصص حتى يجيك الطيار»!

هناك أسباب أخرى تدفع أصحاب هذه الإعلانات لهذا الأسلوب، حيث يلجؤون لذلك حين يعانون من نقص العمال عندما يريدون إنجاز طلبية كبيرة لمشغله أو ورشته، فائقة عن قدرته الاعتيادية، وعلى مدار الساعة حتى إتمام هذه الطلبية، وفور انتهائها يطلب صاحب العمل من أولئك العمال الذهاب إلى بيوتهم.

للمعمل، فهل تعكس هذه الإعلانات النزف الشديد في العمالة فقط؟ أما أنها تعكس أموراً أخرى أكثر سوءاً؟

عن سبب الانتشار؟

إن السبب الأساسي لكثرتها وانتشارها بالدرجة الأولى هو تدني الأجور بشكل عام، وعند صاحب الإعلان بشكل خاص، فحاجته للعمال بشكل مستمر تعود لترك العمال الذين يعملون عنده بعد فترة قصيرة من العمل لديه، كونهم في بحث مستمر عن عمل آخر يأتي بأجر أفضل، فيختارون ذلك العمل ذا الأجر الهزيل بشكل مؤقت، ثم ينتقلون لعمل آخر مجرد أن استطاعوا تأمين ذلك.

يوضح هذا الواقع أن صاحب العمل ليس بحاجة عمال بقدر ماهو بحاجة لعمال من نوع خاص أنعتهم البطالة،

الأيام الأكثر رواجاً! تتميز تلك الإعلانات عن بعضها، وتحمل مهنة الخياطة الكم الأكبر من تلك الإعلانات، فتقرأ في الإعلان: «يلزمنا عمال وعاملات للعمل في معمل خياطة في المكان الفلاني اختصاص درزة، حبكة، رشة، أمبلاج... إلخ وبرواتب مغرية»، لتليها فيما بعد صناعة الجوارب والتريكو والتطريز. يأتي بعدها الصناعات اليدوية بالمنزل، والتي تكون عادة مخصصة للنساء «يلزمنا عاملات للعمل في بيوتهن بالشك... بالتغليف... بالهدايا... إلخ»، فيما تكثر الإعلانات على المحال التجارية التي تباع الأحذية والأحذية في الأسواق «يلزمنا شاب أو شابة للعمل في المحل... يفضل من لديه خبرة»، وكذلك الإعلان الأوسع انتشاراً في الفترة الحالية «يلزمنا شاب صغير

المنشأة المحسوبة على القطاع الخاص لا ترغب بتوظيف المزيد من العمال كي لا تتحمل حقوقهم المنصوص عليها قانوناً!

متسربات من العمل أم متعطلات

أثيرت في الصحف المحلية (تشرين، بلدنا وغيرها) قضية توقف صناعة السجاد اليدوي في أكثر من 28 وحدة لصناعة السجاد في محافظة السويداء.

■ فادي نصري

وصرح رياض الشحف رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج في اتحاد عمال السويداء بتاريخ 28 حزيران 2015: أنه تعود أسباب توقف صناعة السجاد اليدوي في وحدات صناعة السجاد، التي يبلغ عددها أكثر من 28 وحدة في المحافظة إلى تسرب العاملات المديرات اللواتي كن يملكن خبرة كافية بهذه الصناعة، نتيجة عدم إنصافهن لكونهن كن يتقاضين أجوراً متدنية مقابل الإنتاج بما لا يتلاءم مع جهدهن إضافة إلى عدم اشراكهن بالتأمينات الاجتماعية.

كانت صحيفة قاسيون قد تناولت هذه القضايا منذ سنوات وأوضحت أن عدم توفر المواد الأولية ولاسيما الصوف والخيوط والغزل وارتفاع أسعار هذا المنتج، أدى إلى تكس المنتجات في المستودعات، وفتح المجال أمام السجاد المستورد من الخارج والذي تم إغراق الأسواق به على حساب البضائع الوطنية،



ألم يكن من الأفضل الحفاظ على هذا القطاع وحمايته وحماية العاملات اللواتي يعملن به أيضاً، بدلاً من تكبيله بإجراءات تعرقل زيادة الإنتاج وحمايته وتحسين مستوى معيشة العاملات فيه..

الأمن الصناعي وحماية الإنتاج

يجب الحفاظ على هذا القطاع وإعادة تأهيل ورعايته وحماية حقوق عاملاته، لما يمثل من أرث ثقافي تتنافس حتى أشد الدول الرأسمالية على الحفاظ على هكذا صناعات.

كما أن الحفاظ على قطاع كهذا يدخل في إطار الحد من البطالة في سورية.

ليلعب دوره في تشغيل القوى المنتجة المتواجدة في الريف من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض عدد المتعطلات عن العمل من نساء الأرياف والمدن بدلاً من تخسيره، والمطالبات غير البريئة بإيجاد صناعة بديلة عن السجاد اليدوي في هذه الوحدات تمهد لتصفيتها أو خصصتها.

لذلك لابد من معالجة إسعافية لوضع هذه الوحدات وضمان حقوق العاملات وخاصة في مجالات التأمينات الاجتماعية والتعويضات والإجازات وغيرها، بالإضافة إلى حماية الإنتاج الوطني.

قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية لعام 1959 على العاملات لكن لم يتم تسجيلهن بالتأمينات، كما حرموا من الرعاية الصحية والإجازات المدفوعة الأجر وإجازات الأمومة، وطوال تلك الفترة وهن يطالبن بهذه الحقوق المشروعة التي ينص عليها القانون ولم يستجب لهن أحد.

قطاع جديد يتم تخسيره

نحن اليوم أمام قطاع إنتاجي مهم مهدد بالاندثار، بسبب السياسات الليبرالية التي تريد تصفية القطاع العام بشكل نهائي ومهددة معه المئات من العاملات الريفيات بالبطالة،

ما شكل منافسة غير متكافئة بين منتوجنا الوطني والمنتج التجاري المستورد، والذي توافر بأسعار رخيصة وبجودة سيئة مقارنة بمنتوجنا الوطني.

تهميش متواصل

تعد قضية عاملات السجاد اليدوي من القضايا العمالية العالقة منذ سنوات بل منذ عقود، وقد تعرضت عاملات هذا القطاع تاريخياً للإهمال والتهميش، فطوال العقد الماضي كن يطالبن بمطالب محقة ومعظمها لم ينفذ حتى الآن، ومن ضمنها الاشتراك في التأمينات الاجتماعية، ففي عام 1987 صدر قرار بتطبيق

روسيا:

مواجهة «داعش» تفرض تجاوز الخلافات الإقليمية

جميل: محاربة «داعش»
المهمة الأولى إقليمياً

أعلن عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة د.قذافي جميل، يوم الخميس 2 تموز، أن السعودية أدركت الخطر المحدق بالمنطقة، وبات الأمر يتطلب ضم سورية لمحاربة «الدولة الإسلامية».

وقال جميل في حوار مع وكالة «سبوتنيك»: يجب الانتباه إلى أن السعودية توجهت بطلب إلى روسيا تحديداً، لأنها أدركت الخطر المحدق بالمنطقة وضرورة إسهام روسيا، وهي «السعودية» ليست ضد ضم الحكومة السورية إلى التحالف. أما القضايا الأخرى فتترك إلى ما بعد. وأضاف جميل انضمام سورية إلى التحالف الإقليمي ضد «الدولة الإسلامية» مسألة حساسة، لأن تركيا والسعودية والأردن يقولون منذ 4 سنوات إنهم يريدون إسقاط النظام، لذلك فإن سارت الأمور من المواجهة إلى التعاون في أكثر المسائل أهمية، وهي محاربة «داعش»، فإنه أمر هام جداً. واعتبر جميل أنه من الواجب إشراك جميع القوى المقاتلة لـ«الدولة الإسلامية» في تحالف واحد لتقوم بتنسيق عملها ضد هذا التنظيم

كشف الرئيس الروسي الاثنين 29 حزيران خلال استقباله وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن موسكو تنقل خلال اتصالاتها مع دول المنطقة التي تربطها بها علاقات طيبة جداً، إشارات تدل على استعداد تلك الدول للإسهام بقسطها في مواجهة الشر الذي يمثله «داعش». وأوضح أن ذلك «يتعلق بتركيا والأردن والسعودية».

وأكد أن موسكو مستعدة لدعم دمشق، إذا اتجهت الأخيرة إلى الدخول في حلف مع دول أخرى في المنطقة، بما فيها تركيا والأردن والسعودية، لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي. وأقر بأن تشكيل مثل هذا الحلف يعد مهمة صعبة التنفيذ، نظراً للخلافات والمشاكل التي شابته العلاقات بين الدول. وقال مخاطباً المعلم: «لكن إذا اعتبرت القيادة السورية هذه الفكرة مفيدة وممكنة، فإننا سنبدل كل ما بوسعنا من أجل دعمكم. ونحن سنعمل على علاقاتنا الطيبة مع جميع الدول في المنطقة لكي نحاول على الأقل تشكيل مثل هذا التحالف». وأعرب الرئيس الروسي عن قناعته بأن «محاربة الإرهاب والمظاهر المتطرفة للغاية تتطلب توحيد جهود دول المنطقة كافة». ودعا الرئيس الروسي الأصدقاء جميعاً، «بمن فيهم الأصدقاء في سورية، إلى بذل الجهود القصوى لإقامة حوار بناء مع جميع الدول المهتمة بمحاربة الإرهاب». وقال: «من البديهي أن خلافات وحالات سوء تفاهم ومشاكل تحمل طابعاً آنياً، تظهر من وقت لآخر في العلاقات بين الجيران، لكن لا شك في ضرورة توحيد الجهود من أجل محاربة الشر الذي يهدد الجميع». من جانب آخر أكد بوتين أن «تطورات

الأوضاع المعقدة في سورية، مرتبطة بالدرجة الأولى بالعدوان الذي يشنه الإرهاب الدولي. لكننا واثقون من انتصار الشعب السوري في نهاية المطاف. أما سياستنا الرامية إلى دعم سورية والقيادة السورية والشعب السوري، فستبقى دون تغيير».

لافروف - المعلم

بدوره أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن على دول المنطقة كافة التخلي عن خلافاتها والتركيز على مكافحة الخطر المشترك المتمثل في تنظيم «داعش».

وفي مؤتمر صحفي مشترك في موسكو مع نظيره السوري وليد المعلم يوم الاثنين ذاته، أكد لافروف في إجابته على أحد أسئلة الصحفيين رفضه لفكرة أن فاعلية جنيف 3 مرتبطة بانعقاد موسكو 3. كما أكد الوزير الروسي على أن جهود سورية فقط لمكافحة «داعش» وأعوانه ليست كافية، ولذلك تدعو موسكو «كافة دول المنطقة إلى تنسيق جهودها من أجل مكافحة هذا الخطر».

وقال لافروف إن ذلك لا يعني إهمال مهمات أخرى وردت في بيان جنيف الصادر في 30 يونيو/حزيران عام 2012، وقبل كل شيء إقامة حوار سياسي من قبل السوريين أنفسهم

بهدف التوصل إلى اتفاقات تعكس وفاقاً مشتركاً بين الجماعات السورية كلها، لافتاً إلى أنه يفهم أن أموراً استجبت منذ توقيع بيان جنيف ولكن يجب حلها بشكل عملي.

وتعقيباً على السؤال الذي طرحه الوزير المعلم بأنه هل كان ينبغي أن تنتظر سقوط ضحايا جديداً في السعودية والكويت وفرنسا وغيرها حتى يقتنع المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الإرهاب، أكد لافروف أن الوقت الآن ليس للأسئلة البلاغية المعروفة أجوبتها مسبقاً، وإنما لتضافر جهود الجميع في مواجهة الإرهاب كونه خطراً يهدد كل الأطراف.

وأعاد لافروف تأكيداً على أن المهمة بالنسبة للمجتمع الدولي، والدول المجاورة، وربما روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، ليست فرض الحلول الجاهزة على سورية، بل تهئية الظروف المواتية لإطلاق الحوار الشامل السوري-السوري، الذي يمكن السوريين من التوصل إلى التوافق. وكان الوزير الروسي أوضح في مستهل محادثاته مع المعلم: «اليوم عندما يهدد الخطر الإرهابي منطقة الشرق الأوسط برمته، لا ينبغي أن تكون هناك ذرائع للمماطلة في العملية السياسية»، معرباً عن تضامن روسيا مع نضال الشعب السوري ضد المجموعات الإرهابية.

سورية من ضمن محاور مباحثات كيري - لافروف في فيينا



محددة» مع كيري حول سبل محاربة تنظيم «داعش»، و«جمع جهود جميع من يرى في داعش شراً مطلقاً ومهتم حقيقة باستئصال الإرهاب من هذه المنطقة الحيوية من العالم».

وأوضح أن الحديث يدور عن تحركات تحظى بتأييد جميع الأطراف التي تواجه «الدولة الإسلامية»، مضيفاً أن هناك تفاهماً بين روسيا والولايات المتحدة حول ضرورة منع محاولات «استخدام جماعات إرهابية لتحقيق أهداف آنية، بما فيها أهداف سياسية موجهة ضد هذا النظام أو ذاك».

وقال لافروف إنه اتفق مع كيري على مواصلة الاتصالات بين البلدين حول محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، بما في ذلك بمشاركة دول المنطقة.

وأعرب لافروف عن أمله أن تجري المشاورات الروسية الأمريكية حول هذا الموضوع «في مستقبل منظور»، مضيفاً أن الجانبين لن يماطلا في إجراءاتها لكنها تتطلب عملاً تمشيداً.

وجاء في بيان صادر عن الخارجية الروسية يوم الأربعاء 1 تموز، «وفقاً لإيعاز من رئيسي روسيا والولايات المتحدة نتيجة المكالمة الهاتفية بينهما في 25 حزيران قام وزير الخارجية بتحليل أفاق تسوية النزاع في سورية بشكل عميق. وأكد سيرغي لافروف على عدم وجود بديل للتسوية السياسية التي يمكن التوصل إليها من خلال تصدي القوى السورية الوطنية والمجتمع الدولي بشكل مشترك للجماعات الإرهابية التي تفرس هذا البلد وتمثل تهديداً خطراً على الأمن الإقليمي والدولي».

وكان وزير الخارجية الروسي قد أعلن عقب لقائه مع نظيره الأمريكي الثلاثاء 30 حزيران، أن موسكو وواشنطن تتركان أن مشكلة تنظيم «داعش» الإرهابي تتطلب جهوداً أكثر فعالية.

وفي السياق ذاته، أعلن لافروف أن موسكو وواشنطن تتشاطران الإدراك بأن مشكلة تنظيم «الدولة الإسلامية» تتطلب جهوداً أكثر فعالية، موضحاً أنه تبادل «أفكاراً

أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن قضايا البرنامج النووي الإيراني وسورية واوكرانيا تصدرت مباحثات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأمريكي جون كيري في فيينا الثلاثاء 2015/6/30.

موسكو تدعو السوريين للتوحد مع الجيش السوري في تحالف إقليمي ضد «داعش»



أوضحت موسكو أن مبادرتها بشأن تشكيل تحالف لمكافحة «داعش» تخص جميع دول الإقليم، بما فيها سورية، جيشاً ومعارضة مسلحة ووحدات الحماية الشعبية.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن في موسكو الجمعة 3 تموز: «اقترح الرئيس الروسي على جميع دول المنطقة توحيد جهودها. وهذا يخص سورية أيضاً، والجيش السوري والمعارضة السورية، بما في ذلك المعارضة المسلحة التي تدعو إلى الحفاظ على سورية، دولة موحدة ذات سيادة وبطابع علماني دون أية مظاهر تطرف، تضمن حقوقاً متساوية لمختلف المكونات العرقية والطائفية».

وأضاف الوزير أن هذه المبادرة تخص أكراد سورية أيضاً، ودولاً أخرى بما فيها العراق وإيران وتركيا والسعودية.

أكد الوزير أن روسيا لا تحاول فرض مشاريع على أحد، لكنها ترى أن الخلافات والتناقضات الموجودة بين دول المنطقة تصرف اهتمامها عن المهمة الرئيسية المتمثلة في محاربة الإرهاب. واعتبر أن تصفية الحسابات بين الدول ليست من الأمور ذات الأولوية يمكن تأجيلها طالما يتطلب الوضع توحيد جهود الجميع لمحاربة الإرهاب وإيقاف «داعش» ومنعه من إقامة ما يطلق عليه «الخلافة».

وذكر الوزير أن روسيا منفتحة على إجراء مناقشات ومشاورات مع الدول بداخل المنطقة وخارجها ومع جميع اللاعبين القادرين على المساهمة في مكافحة الإرهاب.

سورية والعراق، ولكن أيضاً على أمن واستقرار أوروبا وإفريقيا وآسيا. وأضاف بيان الخارجية أن هذا التحدي غير المسبوق يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة السورية وقوى المعارضة السلمية واللاعبين الإقليميين الرئيسيين المشاركين في الصراع في سورية، وذلك من أجل تشكيل جبهة موحدة لمواجهة المتطرفين والإرهاب الدولي. كما تم تبادل مفضل للآراء حول السبل الممكنة لتكثيف الجهود الرامية لحل الأزمة الداخلية البنيوية في سورية من خلال الحوار الموضوعي وعملية سياسية تقوم على أساس بيان جنيف 30 حزيران 2012، دون تدخل خارجي.

دعمنا لها ضرورياً، وبالدرجة الأولى، الدعم السياسي والقانوني بما في ذلك في إطار مجلس الأمن الدولي، فسنقدم مثل هذا الدعم، طبعاً. في سياق متصل ذكرت الخارجية الروسية في بيان لها أن الممثل الخاص للرئيس الروسي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، نائب وزير خارجية روسيا السيد ميخائيل بوغدانوف اجتمع يوم الخميس 2015/07/02 في موسكو مع الرئيس السابق لما يسمى بالائتلاف الوطني السوري أحمد الجربا. وجرى خلال اللقاء التركيز على مناقشة الوضع في سورية وما حولها، حيث أكد الجانب الروسي أن تهديد تنظيم «الدولة الإسلامية» لا يؤثر فقط على

وقال إن الجانب الروسي سيرحب وسيدعم أية مبادرات ترمي إلى تحسين الإجراءات الموجهة ضد «داعش»، بما في ذلك مبادرات جامعة الدول العربية.

وبشأن فكرة تشكيل قوة عربية مشتركة وإمكانية استخدامها لمحاربة «داعش»، أعاد الوزير الروسي إلى الأذهان أن هذه الفكرة مطروحة للنقاش منذ وقت طويل، علماً بأن الجانب المصري هو من قدمها لأول مرة.

وأردف قائلاً: «إذا كانت هذه المنظمة ترى أن هناك سبباً لزيادة فعالية الجهود المشتركة لمحاربة الخطر الإرهابي، فسنرحب بذلك. وعندما سيتم تشكيل هيئات معنية، وإذا كان

بوغدانوف ورمزي يبحثان تطورات الأوضاع في سورية



ذكرت وكالة سانا السورية الرسمية للأنباء أن ميخائيل بوغدانوف الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط والبلدان الأفريقية بحث في موسكو يوم 2015/6/30 مع ممثل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية رمزي عز الدين تطورات الأوضاع في سورية وحولها. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها حسب سانا أن الجانبين ناقشا نتائج الاتصالات السورية-السورية التي جرى تنظيمها في الأشهر الأخيرة في موسكو والقاهرة.

وأضافت الوزارة.. أن رمزي أطلع الجانب الروسي على المعلومات التفصيلية عن المشاورات المنفصلة التي أجراها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بشأن سورية ستافان دي ميستورا في أيار وحزيران هذا العام، مع ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية، وممثلي المعارضة في سورية والمجتمع المدني، وكذلك مع ممثلي بعض الدول المعنية.

وأشارت وزارة الخارجية الروسية إلى أنه تم الاتفاق في نهاية اللقاء على مواصلة الحفاظ على التفاعل الوثيق بين روسيا والأمم المتحدة لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية عاجلة في سورية على أساس بيان جنيف الصادر في الثلاثين من حزيران عام 2012 مع التركيز على تهئية البيئة المؤاتية لعقد المؤتمر الدولي «جنيف 3».

العربي: الحل الأفضل تشكيل حكومة وحدة وطنية سورية

أكد الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أن أفضل حل للأزمة القائمة في سورية هو تشكيل حكومة وحدة وطنية، معبراً عن ثقته بأن موسكو ستؤيد هذه الخطوة.

وجدد العربي، دعمه للبيان الصادر عن اجتماع «جنيف-1»، الصادر بشأن الأزمة السورية عام 2012، مشدداً على أن «الحل في سورية يجب أن يكون سورياً، أي أن السوريين يجب أن يتفقوا على مستقبل بلادهم». ووصف العربي سياسة روسيا في تعاملها مع المشاكل في الشرق الأوسط بالحكيمة، مضيفاً أن علاقات موسكو الجيدة مع كل دول المنطقة تؤهلها للعب دور مهم.



دي ميستورا يقدم الاثنين المقبل تقريراً عن مهمته للأمم المتحدة



قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق الأربعاء 1 تموز أن المبعوث الدولي لسورية ستيفان دي ميستورا سيقدم الاثنين المقبل تقريراً عن مهمته إلى الأمم المتحدة.

وأضاف حق أن دي ميستورا سيلتقي مع مسؤولين، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في مرحلة أولى، ثم يتوجه إلى مجلس الأمن في مرحلة ثانية، مشيراً إلى أن المبعوث الدولي سيقدم التوصيات بشأن سبل المضي قدماً، في ضوء ما توصل إليه في المشاورات مع الأطراف السورية. وتعود آخر جلسة لستيفان دي ميستورا أمام مجلس الأمن إلى 24 نيسان، وقبل تعيينه نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً في سورية عامي 2012 و2014 لكنها فشلت في إنهاء الصراع. من جهة، دعا بان كي مون، الثلاثاء 30 حزيران، مجلس الأمن الدولي للحرك لوضع حد لدوام العنف الدائر في سورية.

وقال الأمين العام في بيان، «إنه من العار علينا جميعاً بعد ثلاث سنوات منذ اعتماد بيان جنيف لحل الصراع الكارثي في سورية أن نتواصل معاناة الشعب السوري في الانحدار إلى مستويات جديدة، حيث لقي أكثر من 220 ألف شخص مصرعهم».

وأشار إلى خضوع مناطق مختلفة من البلاد لسيطرة أطراف من غير الدول، بما في ذلك تنظيم داعش وجبهة النصرة.

تعاون من نوع آخر.. ولأهداف أخرى!

تلقت أوساط مختلفة إعلان روسيا نيتها العمل من أجل تعاون إقليمي «غير تقليدي» لمحاربة الإرهاب، يضم كلاً من سورية والسعودية وتركيا والأردن، بشيء من الدهشة وبكثير من الترقب والحذر..

■ مهند دليقان

إنّ المتابع الجدي لمجمل التغيرات الدولية والإقليمية والسورية، لن يصعب عليه فهم الخطوة الروسية، سواء لجهة مقدماتها الضرورية، أو لجهة غاياتها النهائية..

يمكن، استناداً للتحليل السياسي، تثبيت جملة من النقاط الأساسية التي توضح مقدمات وغايات الفكرة الروسية حول التعاون الإقليمي غير التقليدي، وهي:

أولاً: إنّ فشل «تحالف واشنطن» -المقصود بطبيعة الحال- في أداء المهمة التي أخذها على عاتقه، فتح الطريق أمام الاقتراح الروسي. رغم ذلك، وإن أردنا المضي نحو الأعماق، فإنّ مسألة الفشل هذه ليست إلا المبرر الشكلي للدخول السياسي الروسي المباشر على خط محاربة الإرهاب في المنطقة، عبر فكرة التعاون الإقليمي، فحقيقة الأمور أنّ دخولاً من هذا النوع، ليس إلا خطوة إضافية في الترجمة السياسية للتوازن الدولي الجديد الذي تتراجع فيه واشنطن وحلفاؤها بوتائر متسارعة.

ثانياً: إنّ الانتقال من صيغة «تحالف دولي» إلى «تعاون إقليمي» محدود، يتضمن الفكرة الروسية غير المعلنة حول فصل الملفات بعضها عن بعض ومعالجتها بالتزامن، وذلك خلافاً لسياسة الحريق المتصل الشامل الأمريكية التي عملت بشكل واضح خلال أعوام متتالية على ربط الملفات -الحرائق ربطاً يجعل من كل منها مغنياً للآخر، بحيث لا تنطفأ النيران أبداً. كما أنّ هذا الانتقال يشكل خطوة عملية في الانتقال بالترجمة السياسية للتوازن الجديد من أطره الدولية العامة، إلى الأطر الإقليمية.

ثالثاً: إنّ فكرة التعاون المطروحة، تأخذ معناها ضمن سياقها المتكامل، وهذا ما يسعى البعض لإغفاله. السياق المتكامل يتكون من مسألتين متلازمتين: محاربة الإرهاب وإنهاؤه بالتزامن مع الحل السياسي «تنفيذ بيان جنيف»، وهذا ما ظهر واضحاً تماماً في كلام بوتين ولافروف وغيرهما من المسؤولين الروس. أي أنّ التحالف المزمع تشكيكه بالتزامن مع إطلاق الحل السياسي، ينهي الجدل البيزنطي حول أي المهام ينبغي الانطلاق بها أولاً: محاربة الإرهاب أم الحكومة الانتقالية، وذلك بإضافة التعاون الإقليمي هذا، كمؤسسة لمحاربة الإرهاب، إلى مؤسسة جنيف نفسها باعتبارها مؤسسة الحل السياسي في سورية.

مجرد قيام تعاون بين «سورية والسعودية وتركيا والأردن» لمحاربة الإرهاب يعني تأريض الطروحات المتشددة المطالبة بـ«الإسقاط»



واشنطن عاجزة بمفردها عن حل ولو نزاع واحد في العالم



قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن الولايات المتحدة وحدها غير قادرة على حل حتى نزاع واحد في العالم، وعلى الدول كلها توحيد جهودها لتسوية الأزمات.

وأوضح الوزير في لقاء عقده الخميس 2 تموز مع المشاركين في القمة الشبابية لمجموعة «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، أن طابع النزاعات التي تشتعل في العالم المعاصر يقضي باستحالة حلها بصورة فعالة من جهة واحدة دون إطلاق تعاون مع لاعبين آخرين. وأكد أن هذا يتعلق بمجموعة بريكس، وبأية دولة أو مجموعة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والناثو. وشدد قائلاً: «لا يقدر واحد في العالم على تسوية حتى نزاع واحد في العالم دون توحيد الجهود».

وأكد أن الجهود الموحدة التي تبذلها دول «بريكس» غير موجهة ضد أحد، بل تركز على دفع الأجندة التوافقية الإيجابية قديماً.

وقال: «يلعب الموقف المشترك لدولنا دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار. إنه موقف متزن يساهم في البحث عن مقاربات عادلة للقضايا الملحة».

تطويق ظاهرة الإرهاب وإنهاؤها. وذلك بالتزامن مع إطلاق عملية الحل السياسي الداخلي في سورية، والتي تسمح بتأمين الحد الضروري من الوحدة الوطنية لمحاربة الإرهاب، والتي ستؤمن حال توفرها أساساً صلباً لسحق الإرهاب و«تفكيك البعبع» المنفوخ أميركياً، والذي ساعد في نفخه وفتح المساحات أمامه، المتشدون من الأطراف المختلفة.

سادساً: إنّ مجرد قيام تعاون بين الدول الأربعة، «سورية والسعودية وتركيا والأردن»، بإطار محاربة الإرهاب، يعني تأريض جميع الطروحات المتشددة المطالبة بـ«الإسقاط» الأمر الذي يفتح المجال أمام مسألة الحل السياسي التي كانت تلقى ممانعة هائلة - مبررة ظاهرياً - من جانب رافضي «الإسقاط».

إنّ احتمالات نجاح فكرة التعاون الإقليمي المرتبط بإطلاق الحل السياسي، هي احتمالات عالية، وإنّ الضغط من أجل إنجاح هذه الفكرة هو مسألة ضرورية تستند إلى أمرين: **أولاً:** إنّ عدم وقف الاستنزاف والكارثة الإنسانية في سورية، يعني مخاطرة كبرى ببقائها دولة موحدة أرضاً وشعباً. كما يعني مخاطرة أكبر بتحويل الإقليم كله إلى ساحة لحريق وحرب كبرى يستمران عقوداً.

ثانياً: إنّ مجرد الدخول في عملية الحل السياسي، يعني فتح الأفق لصوت الشعب السوري، الذي سينتقل بتقليص شتى أنواع التدخلات السلبية في شؤون بلده- والتي بلغت مراحل عالية جداً- وصولاً إلى تصفيرها. ومن لا يثق بقدرة الشعب السوري وقواه الوطنية الحقيقية على فعل ذلك، فليس لديه ما يراهن عليه إطلاقاً، لا في الداخل ولا في الخارج.

وهو ما سيعيد الاعتبار إلى ما كررناه مراراً من أنّ مهام محاربة الإرهاب وإيقاف الكارثة الإنسانية وإيقاف العنف وإطلاق العملية السياسية هي مهام مترابطة ومتزامنة.

رابعاً: إنّ ارتباط فكرة التعاون الإقليمي بمؤسسة جنيف، يؤمن لمختلف الأطراف المتشددة المساهمة بالأزمة السورية، سلالمة لتنزل عن أشجار التمرس حيث اعتلت وعلقت منذ فترة بعيدة. فحجم التورط السعودي والتركي والأردني ومعارضاتهم، ومن خلفهم الأمريكي بطبيعة الحال، في الأزمة السورية، وكذلك حجم تورط متشدد النظام السوري، يضع الجميع أمام معركة وجود بالمعنى السياسي! أي أنّ درجة تورط الأطراف المأزومة هذه تجعل من الإيغال في التورط خياراً بالنسبة لأقسام منها، وذلك دون أي اعتبار للكارثة الإنسانية السورية ولا استمرار إحراق سورية، وهذا كله يصب في خانة الجناح الفاشي الأمريكي والعالمي. ومسألة «تركيب السلالمة» التي ذكرناها، تصب في خانة عزل الجناح الفاشي وتظهراته المختلفة، وهو ما سيقدّم في حال نجاحه خدمة كبرى للبشرية ككل، وللسوريين خصوصاً.

خامساً: إنّ الحديث عن أنّ التعاون لن يكون تعاوناً عسكرياً تقليدياً، يعزز الفكرة السابقة، فعملوم لكل ذي بصيرة أنّ «داعش» ومثيلاتها، تصنع أميركي من حيث الأساس، وبدعم سعودي وتركي وأردني على الأقل. ما يعني أنّ قيام تعاون من هذا النوع سيسمح بوقف هذا الدعم وشله، بالتوازي مع تأمين مخارج سياسية لداعميه الإقليميين الذين بدأوا يتضررون منه، بما يساهم في تسريع عملية

أصبحت المسألة الكردية في سورية على جدول الأعمال بحكم الأمر الواقع، وباتت كغيرها من جوانب الأزمة السورية ساحة تجاذب بين القوى الدولية والإقليمية والحركة السياسية السورية، بما فيها الحركة القومية الكردية نفسها، حيث أصبح هذا الملف بأوجاعه المزمنة، والاحتقانات التي راكمها خلال عقود من الزمن، وفي ظل امتناع أطراف الصراع في النظام والمعارضة عن الحل عبر الحوار، أصبح مادة على طاولة البازار الإقليمي والدولي، بما على هذه الطاولة من صفقات ووعود وأوهام وابتزاز وحقوق، وخصوصاً بعد تشكيل إطارات «معارضة» في الخارج على نموذج «الائتلاف»، والتي تبنت خطاب مكونات ما قبل الدولة الوطنية، وموروراً بتطورات المشهد العسكري الميداني، وصولاً إلى مرحلة ازدياد دور قوى التكفير والتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الأزمة، من بوابة الحرب على الإرهاب.

المسألة الكردية

جدلية الخاص والعام!

■ عامر الحسن

ورقة ضغط أم حلول واقعية؟

القاسم المشترك بين مقاربات أغلب القوى للمسألة الكردية حتى اللحظة، هو محاولة جعلها ورقة ضغط لا أكثر من قبل هذه الجهة أو تلك، في إطار الصراع الجاري في سورية وحولها، الأمر الذي أضاف تعقيداً آخر على جملة التعقيدات المتعلقة باتجاه تطور القضية الوطنية، وعلى هذه المسألة نفسها، لاسيما وأن أغلب النخب السياسية الكردية تعاني عموماً من قصور معرفي في عملية تحليل المرحلة التاريخية الراهنة، وأبعادها، كما يبدو، حيث صاغت هذه النخبة رؤيتها على أساس الانطلاق من الخاص لرؤية العام، واستندت إلى ما هو آنى و يومي، دون الأخذ بعين الاعتبار حركة الواقع وطابعها المركب، وإيقاعاتها السريعة والمتواترة، وتناقضاتها، والأهم دون ملاحظة توازن القوى الدولي الجديد عالمياً وانعكاساته الإقليمية، هذا الإشكال المعرفي أدى ببعض القوى القومية الكردية المصنفة في خانة المعارضة التقليدية، إلى وضع البيض كاملاً في سلة ما يسمى «الائتلاف الوطني السوري» صاحب الدور البارز في خلط الأوراق وتعقيد الأزمة، والدور العلني في محاولة توظيف الأزمة ومنذ بداية الحركة الشعبية لخدمة الآخرين، وحاولت تلك القوى الكردية بناء شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية، على أساس محاكاة تجربة المحاصصات التي تبناها «الائتلاف» المذكور لغايات وأهداف معروفة، وأولها محاولة الوصول إلى السلطة بأي ثمن كان، بما فيه الانخراط في تسويق مشروع الفوضى الخلاقة رغم ما يشكله من نتائج كارثية على الجميع.

الصراع على النموذج

يعتبر الصراع الجاري في جزء منه صراع على النموذج الديمقراطي اللاحق للبلاد، وتحاول العديد من القوى في سياق نضالها الديمقراطي المزعوم، استبدال الضبط القسري لقوى المجتمع «الاستبداد»، بنموذج «ديمقراطية» المكونات التي تعني استناداً إلى التجارب الملموسة لقاسم السلطة والثروة بين نخب تلك المكونات، وبالتالي استغلال حاجة المواطن إلى الانتماء والاحتفاء لتكريس دور هذه البنى التقليدية، مستغلة غياب دور حقيقي للدولة، لفرض زعامة هذه النخب على من يزعمون تمثيلهم من جهة، وبالتالي إمكانية تحكمهم بمجموع

تطور البلاد من جهة أخرى، وذلك من خلال ما يملكونه من «فيتو» تم تخويلهم باستخدامه بزعم تمثيل طائفة أو قومية أو دين، يحق لهم استخدامه متى شاءت مصالحهم الخاصة، حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة الكل الوطني، هذا النموذج الكل، لأعلى أساس تناقض المصالح الاجتماعية كأم طبيعي في أي مجتمع استغلالي، بل على أساس مصالح النخب نفسها، وبالتالي يشنت قوى الأغلبية المنهوبة لمصلحة الناهبين، وربما يدخلها في أتون معركة هي ليست معركتها بالأصل، وبالتالي يعيق التطور الموضوعي الذي يتجسد في هذه المرحلة التاريخية من تطور المجتمع البشري ككل، بالاندماج ليس داخل كل بلد فقط، بل حتى على المستوى الكوني، فيصبح هذا النموذج الديمقراطي والحال هذه في بلد مثل سورية عائقاً مصطنعاً أمام التطور الطبيعي الذي تعكسه وحدة المصالح، والتاريخ والمصير المشترك لهذه «المكونات».

إعادة صياغة الخطاب القومي

من الضروري في هذا السياق إعادة صياغة الخطاب السياسي الكردي على أساس رؤية عميقة في قراءة المشهد العالمي وتأثيراته الإقليمية، والداخلية، وتحديد ملاحظة وجود تبدل في ميزان القوى العالمي، وتراجع الدور الغربي عموماً، والأمريكي منه على وجه الخصوص، فأكثر ما تستطيع الولايات المتحدة فعله اليوم هو إشاعة الفوضى، وإنهاك القوى المختلفة، وهي أعجز من



الذي يؤكد مرة أخرى بأن مستقبل أكراد سورية لا ينفصل عن مستقبل سورية نفسها، ومصحة الأكراد السوريين تكمن بالضبط في العمل من أجل الإسراع بالحل السياسي بين السوريين، بما يفتح الطريق إلى التغيير الجذري والشامل الذي يعبر عن مصالح أغلبية السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية.. وهذا ما يفترض التجاوب والتنسيق مع جهود القوى الدولية والإقليمية والداخلية الساعية إلى هذا مثل هذا الحل.

ثوابت وطنية، ديمقراطية!

إن أي حل حقيقي للمسألة الكردية، يجب أن يستند على جملة ثوابت لا يجوز بحال من الأحوال تجاهلها، أو القفز من فوقها كونها تعكس الواقع الموضوعي، ولعل أولى هذه الثوابت هو العمل لحل المسألة الكردية ضمن حل شامل للأزمة السورية نفسها وباعتبارها أن المسألة في الأصل هي جزء من قضية الديمقراطية في البلاد، ومن هنا فإن أعلى درجات التنسيق مع القوى الوطنية والديمقراطية من أجل الحفاظ على وحدة البلاد وحل سياسي وعملية تغيير عميقة وجذرية وشاملة، بما فيها منع استمرار وتكرار سياسات التمييز والتهميش والإقصاء وإنكار الوجود، وضمان الحقوق القومية الثقافية في سورية الجديدة، التي تعتبر إحدى الثوابت التي لا يمكن خارجها إنجاز أي حل جدي، بحكم الجغرافيا السياسية، وبحكم ما تفرضه هذه الأخيرة من وحدة المصالح والتاريخ والمصير المشترك...

ان تستفرد بالحل كما كانت في السابق، كما أن مستوى تعقيد الوضع يتطلب ضرورة معرفة الوزن الحقيقي للمسألة الكردية في المعادلات السياسية الداخلية والإقليمية بعيداً عن تورّم الأنا القومية، أو الرهان على الخرائط المرسومة، والمسرّبة قصداً على يد «المهندسين» الغربي وماكينته الإعلامية الدعائية بهدف ضخ جرعات جديدة من الثنائيات المطلوبة لاستمرار الوضع المتوتر، ومن الضروري استثمار زيادة الوزن النوعي للمسألة الكردية ضمن هذه الرؤية حتى تكون في الاتجاه الواقعي المطلوب، ولتجنب المزيد من الخسائر، التي قد تكون كارثية في مثل هذه المنعطفات، فبالرغم من زيادة هذا الوزن، يجب الانتباه إلى تلك الخسائر الاستراتيجية الكبرى، في ظل تبدل التحالفات والمحاور الدولية والإقليمية، كأحدى خاصيات المراحل الانتقالية والتي دفع الكرد ثمنها مراراً، لاسيما وأن القضية الكردية عموماً هي قضية دولية من حيث النشوء والبنية. تجري على الصعيد الميداني محاولات محمومة لتوفير الوضع البني الكردي، ويشكل إفراغ مناطق بكاملها من السكان وخصوصاً الأجيال الشابة بسبب استمرار النزوح والهجرة الجماعية إلى بلدان الاغتراب في ظل الوضع المتوتر، والنتائج الاقتصادية الاجتماعية والإنسانية لذلك تحدياً كبيراً وتهديداً للوجود.

تؤكد التجربة الملموسة، أن «الوضع الكردي» بأبعاده المختلفة يتعقد طردياً مع تعقد الوضع السوري العام، الأمر

القاسم المشترك بين مقاربات أغلب القوى للمسألة الكردية حتى اللحظة هو محاولة جعلها ورقة ضغط لا أكثر

مطببات

■ عبد الرزاق دياب



تحليل حسب الطلب

السوريون أي نحن... محظوظون بمن يبرر الامنا وأخطأنا وموتنا، وربما هي حكمة الله الأبدية فينا أكثر شعوب الأرض راحة في العلق، وفي أعماقنا نحن كمن تنتزع روحه ببطء، وهؤلاء المحلون الذين يمتنون التبرير يعيشون معنا الأوجاع نفسها، ويأكلون من الخبز الأسود نفسه، ويهمسون لزوجاتهم عن عدم قدرتهم على تحمل أعباء الغلاء... ولكنهم أمام الكاميرا أو آلة التسجيل يبدؤون بجلدنا وجلد أنفسهم قبلنا ليبرروا هذا التوحش الرهيب للسوق الفوضوية.

أحد هؤلاء يقول لصحيفة محلية مبرراً سبب الشكوى التي يبدها المواطن من الغلاء وخصوصاً في شهر رمضان: «إن عدم الاهتمام بوضع ميزانية مالية للأسرة في شهر رمضان يؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية في ميزانية الأسرة طوال الشهر الكريم، وتالياً، يزيد الإنفاق بسبب المجاملات والولائم و تعدد أصناف الطعام المختلفة على سفرة الإفطار، ما يتطلب وضع ميزانية خاصة لأن المشتريات فيه تزيد بصورة ملحوظة سواء في الكمية أو النوع».

يا لنا من شعب جاحد، ومواطنين لا نعرف كيف نرتب أيامنا، ونبذر ميمنا وشمالاً، ولا نرى من الأزمة سوى بطوننا التي نحاول إرضاءها بشتى أنواع الحلويات والفواكه واللحوم، ولا نحسب حساب شهور الأزمات.

ويبدو أن المحلل لم يشبع من رميننا بالحصى فيريد تكبيرها لتصير حجارة تهرس هذا الشره في قلوبنا ويطوننا، ويكتشف الخطيئة التي أوقعنا أنفسنا فيها، ولا نوازن بين مدخلنا ومصروفنا فنقع في الضائقة... يقول المحلل: «عادة ما يكون دخل العائلة الشهري ثابتاً بينما تجد مصروفاتها تتغير من شهر إلى آخر، ويأتي هذا التغير والاختلاف نتيجة ما يسمى المصروفات الموسمية، كموسم رمضان والأعياد، ولعل ما يميز هذه السنوات الأخيرة هو اجتماع قسم كبير من هذه المواسم ومصروفاتها في فترة زمنية ضيقة، إضافة إلى الارتفاع المتوالي لأسعار معظم السلع، لذا ينبغي على كل أسرة أن توازن بشكل عقلاني بين مدخلها ومصروفاتها، حتى لا تقع في هذا العجز الذي قد يرتب عليها أعباء تستمر شهوراً إضافية وهو ما أدى إلى عجز في ميزانيات العديد من الأسر والعائلات».

أنا وبكل براءة أقتاسها مع إخوتي عموم السوريين أعتقد جازماً أن الرجل «المحلل الاقتصادي» لا يعرفنا ولا يعيش بيننا، وإنما يرانا فئران تجارب لأفكاره الغيبية عن حياتنا.

عمال كهرباء حلب...

بين شهداء ومظلومين..



إن الدور الذي يقوم به عمال الشركة العامة لكهرباء حلب، يكتسب أهمية خاصة جداً لا سيما في ظل الأزمة لما له من أثر على استمرار عجلة الحياة في حلب، والتي تفعل فعلها في تأمين أغلب مقومات الحياة.

■ مراسل قاسيون

فإن بدأت برغيف الخبز، مروراً بقطرة الماء، لا تنتهي في المشافي وغرف العمليات، والحفاظ على الغذاء وحتى المصارف والشؤون المدنية المختلفة. وخلال سنوات الأزمة لم يتوان عمال الشركة عن أداء واجبهم تجاه الوطن والمواطن، لا بل أكثر من ذلك حيث قدمت الشركة عشرات الشهداء والمصابين، ولا يزال عمال الشركة إلى الآن مشاريع شهداء في سبيل استمرار صمود الوطن.

ولم يقصّر العمال في أداء كل المهام المطلوبة منهم، على الرغم من التعدي الأخذ بالتصاعد على حقوقهم ومكتسباتهم المستحقة فعلاً. فواقع حال عمال شركة كهرباء حلب يتلخص بمشاكل متعددة أبرزها:

1. الإجحاف الكبير فيما يتعلق بتوزيع المكافآت التشجيعية، فمثلاً سقف مكافآت عمال الفئة الثانية يبلغ 18000 ل.س سنوياً، ويتقاضى أغلبهم ربع هذا المبلغ سنوياً رغم أنهم عمال ميدانيون.

2. قلة أدوات العمل الميداني «قطاع، بانسة، قفازات... إلخ» والتي يتم توزيعها الآن بشكل مزاجي من قبل رؤساء الأقسام والشعب والمديريات، علماً أنها حاجة ضرورية لإنجاز العمل قبل أن تكون حقاً مكتسباً للعامل سنوياً.

3. أما فيما يتعلق بموضوع بدل الإطعام، فكان العامل الميداني في الشركة يحصل على أربع بيضات يومياً، عندما كان سعر صحن البيض 150 / ل.س أما الآن فيحصل العامل على وجبة لا يتجاوز ثمنها 30 / ل.س يومياً أي أقل من 2/بيضة في اليوم، ما يعبر عن توجه الوزارة والإدارة إلى

يحدث وبالألية التي تتم بها الأمور هي مخالفة دستورية بامتياز شكلاً ومضموناً. ولسان حال الشركة «لك الحق ألا تدفع، ولنا الصلاحية بألا نسلّمك الراتب» وهذه بلغة القانون سرقة موصوفة.

وعليه ولما كان عمال قطاع الكهرباء هم مقاتلون حقيقيون بطبيعة عملهم والمخاطر التي يتعرضون لها على جبهات عملهم، والآثار الإيجابية الكبيرة لإنجازاتهم، نرى ضرورة معاملتهم بالضبط كعناصر الجيش العربي السوري، من حيث الامتيازات وتعويض المسؤولية وطبيعة العمل، وبما فيها ضمناً صرف مبلغ 10000 / ل.س شهرياً وما يزيد الأمر مأساوية هو غياب دور التنظيم النقابي في الدفاع عن حقوق ومصالح العمال.

حمران العاملين بدلاً من تشجيعهم .
4. وبالنسبة للإجازات ليست الأمور أفضل حالاً، فبالرغم من أنها حق مكتسب للعامل فإنه لا يحصل عليها إلا بعد عناء، كما أن الموافقة عليها تخضع غالباً لمزاجية صاحب القرار.

5. أما ما يتعلق بألية الدوام، ففي الشركة يتم العمل بموجب «نظام تجميعي» ولكن في حال الغياب يكون الحساب «يوم الغياب بثلاثة أيام خصم» والآن أصبح العامل ملزماً بدوام «15» يوماً متواصلاً.

6. اقتطاع مبلغ 1000 / ل.س للنفقة الأولى ومبلغ 500 / ل.س للنفقة الثانية ومبلغ 200 / ل.س للنفقة الثالثة والرابعة باسم دعم لأسر الشهداء علماً أن شعبنا لا يتوان عن تقديم الدعم المادي والمعنوي فداءً للوطن، لكن ما

اللاذقية

قرية القليعة.. تسأل!

■ مراسل قاسيون

المحافظ بتاريخ 2013/4/8 برقم 2/13/10/2676 تم إحالة الكتاب إلى وزارة الإدارة المحلية من أجل الحصول على الموافقة النهائية، إلا أن الوزارة المذكورة لم تكتثر بالكتاب الموجّه إليها ولم نحصل منها على أي رد.

إن أهالي قرية القليعة يناشدون صحيفة قاسيون، لما عرفوه عنها بمواقفها الوطنية ودفاعها عن حقوق الكادحين والمظلومين، بنشر الموضوع من أجل الحصول على الموافقة على طلبنا العادل.

نحن المواطنون المقيمون في مزرعة القليعة التابعة لناحية بيت ياشوط - منطقة جبلة، نحيطكم علماً بأننا كنا قد تقدّمنا بطلب إلى السيد محافظ اللاذقية منذ أكثر من عامين لإحداث قرية القليعة وإحداث مختارية وجمعية فلاحة وكافة المستلزمات المتعلقة بالقرية، وذلك بغية تخديم أبنائها الذين يزيد عددهم على ستمائة نسمة. وبعد موافقة السيد



آلاف الهكتارات محتكرة ومشاريع سكن «للطبقة المخملية» وسط معاناة ملايين المهجرين



■ حازم عوض

وعدا عن أن طريق التعااطي مع المرسوم 40 فتح باباً للتلاعب وتبادل الرشاوي، حيث يتم تسجيل ضبط مخالفة البناء بتاريخ سابق له، فإن التشديد مازال موجوداً في مناطق، وغير موجود نهائياً في مناطق أخرى، ويمكن تقسيم مناطق المخالفات في دمشق وريفها إلى مناطق تشهد مخالفات بناء ضخمة، ومناطق تشهد مخالفات صغيرة لعدة أسباب، منها «الإشباع» أو عدم توفر أماكن لتشييد أبنية جديدة في بعض أماكن العشوائيات، أو عدم القدرة على التوسع أفقياً في مناطق أخرى، وهنا تكون المخالفات «شاقولياً» فقط أي أبنية طابقية، إلا أن المخالفات بالمعنى العام ازدادت بشكل كثيف.

ممنوع ومسموح!

يقول أبو حسان أحد سكان منطقة ركن الدين إنه «ومع بداية الأزمة في سورية، تم إغلاق معامل البلوك والرمال في المنطقة، ومنع دخول مواد البناء إليها، ورغم ذلك، مازال هناك مقاولون يقومون بإدخال ما يريدون من المواد عبر دفع الرشاوي للمعنيين».

وأردف «دفع الرشاوي ساهم في رفع سعر المواد الأولية للبناء، حيث وصل سعر البلوك الواحدة إلى 500 ليرة سورية، وساهم أيضاً برفع سعر العقارات وأجاراتها بشكل جنوني» مشيراً إلى أنه «بعض الأحيان، قد يستغرق بناء المبنى وقتاً طويلاً، نتيجة عدم توفر المواد الأولية، وهنا المفارقة».

وتابع «تجد بناءً قيد الإنشاء وفي داخله عمال، لعدة أشهر، ولا تجد من يلاحقهم أو يسألهم، وما ساعد في ذلك، هو تقاسم البلديات وبعض المتنفذين، التجارة مع المقاولين، إما بالرشاوي أو بحصص في الأبنية».

والمفارقة بحسب سكان المنطقة، هي أن المقاولين قادرين على إدخال ما يريدون من مواد البناء بين الحين والآخر، بينما يتم منع المواطن العادي من إدخال أية مادة من مواد البناء، في حال احتاج إصلاح أو تعديل شيء ما في منزله.

5 مليارات ليرة رشاوي

وعلى هذا اتهم يوسف بعض «المتنفذين في الدولة» بحماية تجار البناء من أية مساءلة، مقابل فائدة ما، «قد تكون شقة أو محل تجاري من البناء المخالف» على حد تعبيره، مشيراً إلى وجود بعض «المتواطئين» في البلديات يساهمون أيضاً بتسهيل المخالفات مقابل مبالغ ما، مضيفاً أن «حجم الفساد والرشاوي ضمن قطاع المخالفات والبناء وصل لـ 5 مليارات ليرة سورية».

وبين بعض المواطنين، أن أسعار الشقق وأجاراتها ارتفع كثيراً في ركن الدين، حيث وصل سعر المنزل بمساحة 80 متراً في العشوائيات «املاك الدولة» إلى 5 ملايين ليرة سورية، وأجرته غير مفروشة حوالي 35 ألف، بينما كانت قبل الأزمة 7 آلاف أو 6 آلاف للمنزل ذاته، وفي البيع والشراء لا تتعدى الـ 2 مليون.

وفي المقابل، هناك مناطق تشهد طفرة بالعمران المخالف، وبشكل صادم وواضح للجميع، مثل منطقة المزة 86، التي يتبين للداخل إليها حجم الأبنية التي يتم إشتادتها بطرق مخالفة، حيث أكد أحد المواطنين هناك بأن «إدخال مواد البناء سهل جداً، ولا توجد أية عراقيل عليها».

جرمانا خارج القانون

وأيضاً، في ريف دمشق، وبالأخص جرمانا، ما

انتعشت سوق البناء المخالف في ظل الحرب، في تجارة تستفيد منها عدة أطراف بينها رسمية، فالعديد من القوانين والمراسيم المتعلقة بقمع المخالفات، وأبرزها المرسوم التشريعي رقم 40 لعام 2012 الذي سمح بالمخالفات التي سبقت تاريخه، ومنع أي مخالفة بعده، لم تكن كافية لكبح انتشار البناء المخالف، حيث وصلت هذه المخالفات وفقاً لإحدى الإحصائيات التي قام بها أحد الخبراء العقاريين، إلى 120 ألف مخالفة بناء بين الريف والمدينة، بعد عام 2012 وحتى العام الماضي.

أن السرعة بالتشييد تعد عاملاً سلبياً بالنسبة لصلاية الإسمنت، فتكفي هزة بمقياس 2 رختر لجعل كل تلك المناطق على الأرض». وذكر يوسف أن «هناك حاجة سنوية من المساكن نتيجة تزايد عدد السكان، وبعد الأزمة هناك حاجة لمليونين مسكن لاستيعاب المهجرين، في الوقت الذي ما زال المخطط التنظيمي لمدينة دمشق منذ وضع عام 1956 على حاله، ولم ينفذ منه شيء يذكر، وما يتم طرحه لمنطقة خلف الرازي لا يستهدف حل أي من مشاكل السكن، وسعر المتر في تلك المنطقة يساوي 3 مليون ليرة، ما يعني أن التوجه العام هو إفراغ دمشق من الفقراء والإبقاء على طبقة وفئة معينة، ودفع البقية نحو الأرياف».

اعتراف رسمي

وبرر مدير دائرة الخدمات في محافظة دمشق مازن فرزلي ازدياد عدد المباني المخالفة، مؤكداً عدم وجود إحصائية رسمية لها، بأن «البناء المخالف يحدث نتيجة التكاليف المرتفعة للبناء النظامي، وتزايد عدد السكان مع عدم مواكبة المشاريع التنظيمية لهذا التزايد، وبالتالي ينتشر البناء المخالف، فضلاً عن صعوبة تحقيق الترخيص بالمناطق المنظمة أو بتجاوز الترخيص بالبناء على الحقائق».

الأولوية للطبقة المخملية

محافظة دمشق عادت مؤخراً لتوزع إشارات بالإخلاء على منطقة خلف الرازي «بساتين الرازي»، للبدء بتنفيذ مشروع يؤمن كتل سكنية جديدة، لكن ليست لسكن المهجرين أو الشريحة المتضررة من الشعب، وحول المشروع، أكد فرزلي: أن «مشروع خلف الرازي ليس شعبياً بل هو تطبيق مشروع تنظيمي على منطقة مخالفات، وليس حلاً لمشكلة المهجرين».

وهنا تطرح التساؤلات، عما قدمته محافظة دمشق وريفها لتشييد مساكن تحل مأساة المهجرين، والضغط السكاني على دمشق. فرزلي لم ينكر عدم وجود مشاريع جديدة بهذا الصدد، مؤكداً توقف المشاريع السابقة، وأن «هناك مخططاً تنظيمياً قيد التصديق لتنظيم محافظة دمشق، وهو ما يحدد أين يمكن أن نزيل منطقة مخالفات بشكل كامل، أو أن ننظم منطقة مخالفات».

حديث فرزلي عن مخطط تنظيمي، ليس جديداً، فقد أشيعت سابقاً، انباء عن العديد من المشاريع التنظيمية وخاصة لأماكن المخالفات، لم يطبق منها شيء.

زالت معامل «البلوك» والرمال قائمة، ومحلات الإكساء تعمل كما المعتاد، عكس منطقة ركن الدين التي أفرغت منها تقريباً تطبيقاً للقوانين، وقال أحمد وهو نازح من منطقة حرسا «يمكنك أن تمر في شوارع جرمانا الفرعية، وتجد حجم الأبنية المخالفة. منازل قديمة تحولت إلى طابقين وثلاثة خلال أيام فقط، أسطح عمرت عليها شقق للايجار في وضوح النهار، ولا توجد أية مساءلة». وتابع «انتعش العمران المخالف في جرمانا مؤخراً، وخاصة مع ازدياد حجم النازحين، فالتجارة بهذا المجال رابحة لا محالة، فأجار الغرفة المفروشة مع منفعاتها وصلت إلى 30 و 40 ألف حسب الشارع التي تكون فيه، والأسعار من 3 ملايين وما فوق».

كيف تحايلوا على المرسوم؟

وبدلاً من إنجاز مشاريع حكومية رسمية، تضع حداً لاستغلال التجار واستفادة بعض ضعاف النفوس في البلديات، من هذه الحركة العمرانية المخالفة، وافقت محافظة دمشق على تسوية مخالفات البناء، بأن يدفع طالب التسوية 50% من بدل التسوية، وفق جدول حساب الرسم لحين صدور قرار التسوية. و نص القرار على أن يحتفظ طالب التسوية بحقه في الاعتراض على مبلغ التسوية، خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغه، بحسب تصريح سابق، إلا أن مدير دائرة الخدمات بمحافظة دمشق مازن فرزلي، عاد لينفي ذلك في تصريح إذاعي مؤخراً، مؤكداً أن تسوية المخالفات لا تتم إلا للأبنية المشادة قبل المرسوم 40 فقط.

وعن طرق التحايل على المرسوم 40 لتسوية المخالفات، ذكر يوسف أن «البعض يدفع للموظفين والمعنيين بغرض تغيير تاريخ تشييد البناء من بعد العام 2012، إلى قبل ذلك، بحيث يصبح مشمولاً في المرسوم وقابلاً للتسوية، بينما بعض الجهات الإدارية تتقاسم العقارات المخالفة المبنية مع الشخص المخالف».

ماذا عن الصلاحية؟

يوسف لفت الانتباه إلى أن «تسوية المخالفات خطوة جيدة، لكن المشكلة أن هذه الأبنية قد لا تكون مؤسسة بطريقة إنشائية مدروسة ومهيئة لسكن الناس، ومعظمها دون أقبية، وأية هزة أرضية كفيفة بالانهيار البناء، فضلاً عن مواد البناء المستخدمة غير المضمونة، من ناحية مدة الصلاحية ودرجة مقاومتها لمختلف العوامل، كما

مؤسسة الإسكان

تحتكر آلاف الهكتارات الفارغة

أما في ريف دمشق، فقد كان رئيس المكتب الفني بمحافظة ريف دمشق سمير العصفور، أكثر شفافية بطرح المشكلة، موجهاً اللوم إلى المؤسسة العامة للإسكان بقوله: إن «المؤسسة تملك حوالي ألف محل تجاري في منطقة ضاحية قدسيا، ولا تطرحها للمزاد العلني الذي يسهم حتماً بتخفيف حدة المخالفات فيها، فضلاً عن وجود آلاف الهكتارات لديها غير المستثمرة والفارغة، والتي يمكن أن تشاد عليها وحدات سكنية تحل جزءاً من المشكلة».

وعلى قضية المحلات المحتكرة، علق الخبير يوسف، أنها تحتكر، لتطرح بالمزادات ليستفيد منها تاجران أو ثلاثة، يحتكرونها بدورهم، ويتاجرون بها. عصفور تابع حديثه: «مناطق يلد وببيلا وجرمانا والست زينب وحرسا والتل، هي بؤر للمخالفات أكثر من غيرها، وكان من المفترض أن يتم إدخال توسعات دورية وسريعة على المخطط التنظيمي، لأن المواطن لا ينتظر طويلاً»، منوهاً إلى أنه «تم الأخذ بالقرارات المبدئية لتوسعة المخطط في دف الشوك وغرب حرسا، لكن هناك صعوبة بسبب توتر الأوضاع الأمنية في المناطق المحيطة».

هناك حاجة سنوية من المساكن نتيجة تزايد عدد السكان وبعد الأزمة هناك حاجة لمليونين مسكن لاستيعاب المهجرين

دعاء...

قمح «ازرع» بلا حصاد..!



القمح من المحاصيل الأساسية في محافظة درعا، ويرفد الإنتاج السوري بكميات لا بأس بها، ونتيجة التوتر في المحافظة، محصول هذا العام مهدد، إما بعدم أو تأخر حصاده، وإما بالاحترق، نتيجة الاشتباكات والقصف، وإما بالسرقة والتشليح، لذا يعيش الفلاحون على أعصابهم، وفي حالة قلق، في انتظار حصاد موسمهم وتسويقه، خشية من فقدان مصدر معيشتهم وضياح جهدهم!

إنذارات إخلاء
حي الرازي..

والبديل غائب

علمت قاسيون من أهالي حي المزة - بساتين الرازي أن الجهات المعنية أنذرت جزءاً من سكان المنطقة لإخلاء بيوتهم. إنذارات الإخلاء هذه تأتي بعد مضي الحكومة بتنفيذ مشروع للتنظيم العقاري هناك، وذلك استناداً للمرسوم 66 لعام 2012، والذي كان قد أطلق عملية «تنظيم مناطق المخالفات والسكن العشوائي» في محافظة دمشق وفي ظل انفجار الأزمة! ويواجه الأهالي حتى اللحظة مصيراً مجهولاً لمستقبلهم بسبب عمليات الإخلاء المفترضة.

■ مراسل قاسيون

الأهالي الذين أنذروا أكدوا لقاسيون: أن المحافظة أبلغتهم بضرورة إخلاء المنازل بأسرع وقت ممكن، كما أوضح الأهالي أن الجهات المعنية أبلغتهم أن ما تم إنذاره حتى اللحظة يبلغ حوالي 100 اسم من العائلات القاطنة هناك، وأن عمليات الإنذار تتم يومياً لمجموعات جديدة من القاطنين، حيث تم تبليغ 10 إلى 15 منزل خلال اليومين الفاتحين.

هذا وقد ذكر الأهالي أن الوعود السابقة للجهات المعنية كانت تقول بتعهد الحكومة بإنشاء سكن بديل لهؤلاء الناس وفي المنطقة ذاتها، وإن هذه الوعود الشفهية من قبل تلك الجهات يثبتها المرسوم 66 لتنظيم المنطقة، إلا أن تلك الوعود تبخرت اليوم.

إن ما ينتظره الأهالي حتى اللحظة هو ما تم الوعد به مؤخراً حول منح القاطنين هناك شيكات خلال مدة أقصاها 10 أيام ليتمكنوا من إيجاد حل ما لتهجيرهم المحتمل، كالإيجار وغيره، ولكن ووفق ما نقله الأهالي لقاسيون، فلم يستلم أحد هذه الشيكات حتى اللحظة. طبعاً الشيكات لن تقلل أو تعوض شيئاً من مصيبة تهجيرهم في مثل هذه الظروف لأجل تنفيذ مشروع تنظيمي قابل للتأجيل، طالما أن هناك مناطق أولى بإعادة الإعمار، وهي خالية من سكانها وأمنة نسبياً وتنتمي لأحزمة الفقر، فعلازم الاستعجال في هذه المنطقة!.

هذا وقد فتحت قاسيون ملف هذا التنظيم العقاري في العدد «707» 24 أيار/2015، ونشرت فيه مطالب الأهالي الذين التقطهم هناك، والتي كان أبرزها: «عدم إخلاء أو هدم أي منزل قبل تأمين السكن البديل، لصعوبة وجود أية بيوت للايجار، لا في المدينة ولا في الأرياف، وإن وجدت فهي بأسعار خيالية ومرتفعة جداً ولا تتناسب مع بدل الإيجار المقترح»، وهو ما واجهته الحكومة والمحافظة بالتطمين والتعنت باستمرار، هذا المشروع الذي يثير الكثير من التساؤلات، ويزيد من الاحتقان الشعبي في هذه الظروف، فهل من عاقل يعيد الاعتبار لكرامة الناس وحالهم في هذه اللحظة؟!

■ مراسل قاسيون

تقدر كمية القمح المنتجة لهذا العام بحوالي 125 ألف طن، وبحسب السنوات السابقة يذهب منها حوالي 25 ألف طن، كمؤونة وللإستخدام المنزلي وللبدار، فيبقى حوالي 100 ألف طن يورد قسم منها حالياً إلى مركزين في ازرع، مركز الإستلام الرئيسي ومركز إكثار البذار، ولم تتجاوز الكميات المسلمة إلى الآن سوى 1000 طن أي ما نسبته 1% فقط وأغلبها من منطقة داعل بسبب

ظروف الحصاد والتسويق، علماً أن إستلام الأقماع الموردة وتسليم قيمتها للفلاحين يتم بسرعة وبسهولة.

احترق 3 آلاف دونم وحصاده..! تعرضت 3 آلاف دونم في ازرع للاحترق بسبب الاشتباكات والقصف، كما تعرضت حصادة في منطقة المليحة للقصف والتدمير، مما دفع أصحاب الحصادات للإحجام عن التواجد والعمل وطالبوا بضمانات، فمن يقدمها لهم..؟

مطالبات ووعود..؟

بأسعار تتراوح ما بين 50-75 ليرة لكلغ وهو أدنى من السعر الذي حددته الدولة وهو 61 ليرة؟! وقد توجه العديد منهم إلى قاسيون لنقل خوفهم على محصولهم، وقاسيون إذ تنشر ذلك تتوجه إلى الجهات المسؤولة للعمل على توفير الحصادات وتأمين حمايتها والضمانات لأصحاب الحصادات، بالتنسيق مع الفلاحين لإنقاذ هذا المحصول الاستراتيجي، الذي يشكل خسارته، خسارة للفلاح والدولة معاً.

«نهر عيشة» يعج بالناس ويفص بالأزمات!



حي نهر عيشة، والذي يطلق عليه اسم «السيدة عائشة» أو «حي الفردوس» وهو يقع جنوب الميدان في محافظة دمشق، يأن في أزماته المتعددة.

■ عاصم حمدان

المنطقة التي باتت ملاذاً للنازحين من المناطق السورية الحامية، أولاً كونه بعيداً نسبياً عن الخطر قياساً مع جيرانه «الميدان» كفر سوسة، وانخفاض أسعار استئجار المنازل إذا ما أردنا أن نقارنه مع غيره من الأحياء الأخرى في دمشق.

احتفاظ وتهديد بالتهجير!

يتجاوز عدد السكان حدود المطق، إذ يعيش في المنزل هناك، والذي يستوعب عشرة أشخاص كأقصى حد، عشرون شخصاً تقريباً، ويتم ذلك من خلال توزيع الغرف، كل غرفة لعائلة، مهما كان حجم الغرفة، هذا في حال استضافة أصحاب المنازل لذويهم المهجرين، أما بالنسبة للايجار فالوضع أقل سوءاً. تتحدث المواطنة س.ل: «جئت إلى هنا وأنا وابنتي منذ سنتين، استطعت أن أحصل على غرفة فقط، نطبخ حيث ننام، أما بالنسبة للحمام، فقد سمح لنا الجيران بالاستحمام عندهم لمرة واحدة في الأسبوع».

أما الشاب ع.ج فيقول لقاسيون: «عددنا عشرة أشخاص، أعطانا عمي غرفة من منزله، وأختي

مريضة لذا عندما أعود من العمل أنا وأخي نجلس في الشارع حتى آخر الليل، علناً نقلل من الضجة والازدحام في الغرفة. وضعنا مزي ولكن جيراننا يسكنون في محل تجاري». مئات العائلات في نهر عيشة تعيش المعاناة ذاتها، وتتعرض في كل يوم لظروف غير إنسانية! مع العلم أن حي نهر عيشة العشوائي مهدد بالتنظيم منذ وقت بعيد، والآن تقوم المحافظة باستكمال الإجراءات، أي أن التنظيم قد يبدأ في وقت ليس ببعيد.

تقنين الكهرباء..برنامج نوعي!

تقنين الكهرباء في هذا الحي مشكلة أخرى، فهو مبرمج على أسبوعين، في الأول تكون ساعات التقنين ثلاث ساعات، تزداد حيناً وتنقص في

أحيان أخرى، وما أن يأتي يوم السبت حتى تبدأ هيسيريا الكهرباء، فتقطع لفترة زمنية قليلة لا تتجاوز النصف ساعة أو خمس دقائق ومن ثم تعود، ويبقى الحال هكذا حتى يأتي يوم السبت القادم. يقول أبو ياسين: «أنا لا أملك ثمن براد، إذا احترق محرك البراد بسبب أذاهم سنضع الطعام في نملية». أما محمود وهو طالب في جامعة دمشق فيشرح هذه الأزمة بالقول: «من الصعب جداً أن أكمل دراستي هكذا، لا أستطيع أن أضع برنامجاً للدراسة، أسبوع كامل والكهرباء تقطع خمس دقائق ثم تعود وهكذا دواليك، حبذا لو أنهم يقطعونها بالمرة»!

لا جديد لدى الحي الفقير إلا تراكم أزماته ومخاوفه، فمن أزمة اكتظاظ نتيجة تهجير سابق، إلى احتمال تهجير لاحق، وهذه المرة بقرار حكومي منتظر!

أربعين الرفيق الراحل.. نايف فرحان

على طلاب الحقيقة ومحبيها إن صدقوا، أن يكونوا كأطباء بلا حدود يسعدون بقدر دورهم في إيصال الراحة والسلامة، إلى أناس هم بحاجة إلى تشخيصهم للداء والدواء، ولا شك من خلال العمل والخدمة الجماعية، يسعد الكل عندما يرى أن البعض قد اهتمى لتشخيص مرض ونجح في المعالجة. ولكننا نصادف أشخاصاً في الحياة يعيشون حالة من الوثنية يتخذون مفاهيم ثابتة لا تقبل المناقشة في تعبيرها أو حتى إعادة النظر فيها، وأصعب نقاش أن تناقش شخصاً لديه مفهوم ثابت لا يغيره، وكأنه دفة النجاة للعالم الآخر، أو إذا انتشلت الفكرة من عقله سيغرق في بحر من الظلمات.

النور هو أن لا نتعصب لفكرة ما، مهما كانت تلك الفكرة عندك هي الصواب، أو إنها الحقيقة، التي تتمسك بها، ولا يمكن أن تفرط فيها. فحياتنا مليئة بالحقائق المتنوعة، وكلما اكتشفت حقيقة ما تختبئ حقيقة وراءها أحياناً مشابهة لها وأحياناً تخالفها تماماً.

وما نعانيه ونعيشه من قتل ودمار في المنطقة كلها، ولا سيما في سورية، إنتاج هذه الذهنية الوثنية الإقصائية، والسلاح أثبت فشله والوثنية الفكرية أثبتت فشلها، فعلياً العودة إلى خيمة وطنية نعيش سواء، لا تقصي أحداً، ولا يضيع لأحد حقه، من خلال دستور يناسب الحدث والحل. فالمأساة تأزمت فلا بد من حل ممكن. يرضي الجميع.

ولا أريد الإطالة فخير الكلام كما ورد في الحديث الشريف ما قل ودل.

«رحمة الله الفقيد وأهله وذويه الصبر». وألقى الاستاذ عفيف درويش كلمة باسم آل الفقيد شكر فيها الحضور ورفاق الفقيد، موجهاً التحية إلى روحه.



لحظة في حياته.

لا نقول لك وداعاً أيها الرفيق العزيز نايف أبو فين بل نقول لك ستبقى في أعماق قلوبنا»

وألقى رجل الدين البارز ملا محمد غزوي كلمة جاء فيها «قد يستغرب أناس حضور رجل دين أربعينية عضو في حزب الإرادة الشعبية ذي المرجعية الماركسية، ولا شك أن هذا الاستغراب زرع واستنبت بقصد وبدونه في مجتمعاتنا، وبذلك نتوهم امتلاك الحقيقة وشخصيته، واعتباره شبه ثروة إرثيه غير قابلة للمشاركة إلا من زاوية محدودة. بنيت بيننا جذر حالت دون تلاقح الأفكار والرؤى. بل حالت أحياناً دون التشارك في الأفراح والأفراح، أليست هذه كارثة مرضية على الفكر، والذي يحكم كينونته ألا يعرف حدوداً ويتعرض للنشوة عندما يحاصر برؤية محددة

وقدم لنا درساً بالغ الأهمية في الأخلاق الشيوعية والثورية المطلوبة. كان الرفيق الراحل يدعو دائماً إلى إعادة الدور الوظيفي للحزب وبقي مناضلاً على هذا الدرب، حتى آخر يوم في حياته وفي كل هذه المواقف كانت أم أفين سنداً له وتؤكد دائماً أن بيتنا هو بيت الحزب»

وجاء في كلمة الحزب الشيوعي السوري الموحد التي ألقاها الرفيق علي لوقو «نعت مدينة القامشلي بجماهيرها من عمال وفلاحين ومثقفين شخصية شيوعية معروفة بعنادها وصلابتها من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. وكان مناضلاً صارخاً ضد الظلم وسياسة القهر العنصري القومي واضطهاد شعب للشعب وإنسان لإنسان.

وبقي مثابراً في الطريق الذي اختاره في حياته بكل ما يملك من قوى وإمكانات لتحقيق السلام والخير للجياع حتى آخر

أقامت لجنة محافظة الحسكة لحزب الإرادة الشعبية حفلاً تابيناً بذكرى مرور أربعين يوماً على رحيل الرفيق نايف فرحان أمام مكتب الحزب بمدينة القامشلي، بحضور حشد من الرفاق والأصدقاء وذوي الفقيد وممثلي بعض القوى السياسية، وقوى وشخصيات سياسية ودينية واجتماعية... أقيمت في الحفل عدة كلمات باسم منظمة الجزيرة للحزب، وكلمة باسم الحزب الشيوعي السوري الموحد، وتليت برفقة باسم هيئة التنسيق الوطنية، وبرقية باسم الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، وبرقية باسم الأمانة المركزية في حزب الشغيلة الكردستاني في سورية.

■ مراسل قاسيون

بدأ اللقاء بالوقوف دقيقة صمت على روح الفقيد وشهداء الحزب والوطن، وبعد ذلك ألقى الرفيق حمد الله إبراهيم كلمة الحزب، وبعد أن شكر الضيوف على حضورهم واهتمامهم، قال: «..تسلم الراحل مهام حزبية عدة من عضو فرقة حزبية إلى عضو فرعية ثم عضو في محلية القامشلي ومن ثم عضو في اللجنة المنطقية ووصل إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري.

كان أول الموقعين على ميثاق الشرف للشيوعيين السوريين، وأصبح عضو هيئة رئاسة في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وسكرتير لجنة المحافظة في الجزيرة لفترة طويلة.

وعندما تقدم به العمر، واستدعت ضرورات العمل أن يخلي المساحة لمصلحة رفاق أصغر سناً وأكثر قدرة على الحركة لم يتوان عن ذلك. دون أن يفقد دوره المفتاحي في قيادة العمل. وبذلك عبر الرفيق عن أهم خصال الشيوعي الحقيقي في نكران الذات.

حي الزهور:

ثلاثة أرباع السكان بلا ماء!

الحلول بسيطة ولا تحتاج لكل هذا التعقيد، حيث من الممكن أن يتم ضخ المياه بالقوة الماضية لثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع بدل الضخ اليومي الضعيف والمزاجي حينها ستصل المياه للجميع.

ماذا بعد التطنيش؟!

الخطر في الأمر أن مشاكل الحي الفقير تتراكم باستمرار، فالحال لم تعد تطاق حسب تعبير نساء الحي هناك، وهو ما دفع بعضهن للتفكير، وفي حال عدم حل هذه المشكلة خلال الأيام القليلة القادمة، بوقفة احتجاجية نسائية بالحي، واعتصام مفتوح، حتى عودة المياه لجميع المنازل وعودة الحياة.

لسان حال الأهالي هناك يقول: أنه ولو كان فعلاً هناك مشكلة حقيقية وموضوعية، فعلى المعنيين إرسال صهاريج مياه إسعافية كبيرة مجانية للأغلبية المحرومة بدل أن تذهب هذه الصهاريج لسقاية مزارع النوات وحدائق الطرقات في المالكين وأبو رمانة والمزة، لكن واقع الحال يشير إلى تناسي الجهات المعنية لهذه الأحياء المهمشة منذ عقود.



سخط متراكم

واجه الأهالي هذه الأزمة بتقديم المعاريض والشكاوى لمديرية مياه دمشق التي وعدتهم كالعادة بإيجاد الحل، وبأن هذه الحال استثنائية، ولكن هذه الفترة طالت فارتفعت درجة السخط عند الأهالي، وخاصة ربات البيوت لدرجة كبيرة، واللواتي يتحدثن عن كذب الجهات المعنية عليهن، ويرين أن

■ مراسل قاسيون - دمشق،

تتجلى المشكلة في كون معيار الحصول على الماء هو مكان العقار، وتوضعه بالنسبة للشبكة والتبديدات الأرضية الفرعية أولاً، وآلية سحب المياه وذلك بناءً على نوع المضخة وقوتها وعمقها عن سطح الأرض، ثانياً. نتيجة لذلك فإن نسبة العائلات التي تحصل على الماء من الشبكة مباشرة لا تتجاوز 25% فقط من سكان المنطقة، لذلك تنتشر ظاهرة الخراطيم المعلقة والممدودة بين الأبنية السكنية، وطوابير «البدونات»، والأوعية المختلفة بشكل كبير، وعلى مدار الساعة.

من الصيف الماضي حتى اليوم!

تأمين المياه عن طريق الصهاريج هو الحل الأصعب الذي يمكن أن يفكر فيه المواطن هناك، كون سعر برميل المياه وصل لسعر 300 ل.س للبرميل الواحد، ولولا تعاون البعض ممن «حظهم الله» بالموقع والمضخة مع المحرومين لوصلت المنطقة لوضع كارثي كبير. مما يشير للتساؤلات هناك، بأن أزمة الماء هذه هي امتداد لأزمة الصيف الماضي، والتي بررتها

تستمر أزمة المياه

في حي الزهور جنوب العاصمة دمشق للأسبوع الثالث على التوالي، والتي تفاقمت بعد حادثة انقطاع المياه عن كامل دمشق مؤخراً. حالياً لا يحصل غالبية سكان المنطقة على حاجتهم من مياه الشبكة العامة، فالمنطقة لا تعاني من انقطاع تام للمياه، بل ضعفها وعدم انتظام ضخها بمواعيد ثابتة ومحددة.

بين الزراعة والصناعة..

عباد شمس

خط خَلْبِيَّة.. أم نهب!

■ عشار محمود

منذ الستينيات بدأت منظومة التكامل الزراعي - الصناعي في سورية تأخذ معالمها في زراعات كبرى ومفصلية، وتوسعت هذه السياسة الاقتصادية، في الثمانينات مع دعم المحاصيل الاستراتيجية، وتصنيعها، وتوزيع مدعوم لمنتجاتها، برز سوري على العقوبات الاقتصادية في تلك المرحلة.

في أزمنا الكبرى حالياً، تكمل الليبرالية السورية على الحلقات الزراعية - الصناعية - التوزيعية، التي أدارها جهاز الدولة والسوريون خلال العقود الماضية.

في إنتاج الشوندر كأحد المحاصيل الاستراتيجية والزراعات الصناعية، زادت سورية إنتاجها من 416 ألف طن، إلى 1,2 مليون طن، بمقدار 788 ألف طن بعد عام 1985 وحتى 2003، أما خلال أعوام الأزمة الأربعة فقد أنتجنا 2% مما أنتجناه في عام 2011 من الشوندر السكري، وصنعنا حتى الآن أقل من 1% مما صنعناه من السكر في 2010.

يجبر البعض بأن الحرب أخرجت مساحات واسعة من زراعة الشوندر، وساهمت في زيادة كلفه، وفي تدمير المعامل، إلا أن الحرب التي لها الدور الأكبر في التراجع، هي بالنسبة للبعض الفرصة السانحة، لانفلات عمليات المسمرة والاستثمار في بقايا هذه الحلقة الإنتاجية المتكاملة، والتي كانت تبدأ بزراعة مدعومة للشوندر وتسويق مضمون للمعامل، وتستكمل بتصنيع السكر والخميرة والميلاس والكحول والمنتجات العلفية من بقايا المحصول في معامل المؤسسة العامة للسكر، وتنتهي بتوزيع السكر بكميات ثابتة وأسعار منخفضة لكل السوريين.

خلال أربعة أعوام من الأزمة تراجع إنتاج الشوندر بنسبة 98%، والسكر بنسبة 99%، فهل الحرب تتحمل المسؤولية كلها؟ بالطبع لا، فهي لا تفسر استمرار سياسة رفع أسعار الأسمدة، مع أن معملها متخمة من الإنتاج الفائض، أو ترك الأدوية والمبيدات لاحتكار السوق، عوضاً عن استرجاع عملية توزيعها مدعومة كما كانت قبل 2010. كما أن العقوبات لا تبرر تحرير أسعار الوقود، أو عدم توزيعه مدعوماً للمزارعين، تحديداً عندما يصبح قطاع المحروقات الحكومي رابحاً على حساب السوريين! كما أن الإرهاب ليس السبب في التوسع الكبير في عمليات النهب من مخصصات الإنفاق على المؤسسة العامة للسكر، سواء من عمليات استيراد بأسعار أعلى من الأسعار العالمية بنسبة مرتفعة للسكر الخام والخميرة، أو من عمليات الإنفاق على تجديد وصيانة الآلات، بشهادة وزير الصناعة.

خطة زراعة الشوندر لم ينفذ منها في هذا العام إلا نسبة تقل عن 7%، كما أن خطة تصنيع السكر في معامل المؤسسة لم ينفذ منها إلا 2%، فأين ذهبت مخصصات الموازنة للإنفاق على هذه الخطط؟! وهل تنطبق هذه النسب من عدم الإنجاز على القطاعات كلها، وبالتالي على أموال الموازنة كلها؟!

نستطيع أن نخمن أنه إما أن الخطط خلبية أو أن الأموال المخصصة وغير المنفذة منهوبة بجزئها الأكبر، أما ما نستطيع أن نجزم به، أن استيراد حاجات السوريين من السكر كبديل عن الإنتاج المحلي، يحقق أرباحاً هائلة للتاجر، ومن يسهل هذا الاحتكار التجاري له ينال نسباً هامة أيضاً، ومن يسعى للاستثمار في معامل الدولة المعطلة، ينتظر أرباحاً كبرى كذلك الأمر..



أي أن تحقيق هذا الرقم أقرب للمستحيل، وتحديداً مع توفر كل أسباب عزوف المزارعين عن زراعة الشوندر، وعدم قدرة أية جهة حكومية على إلزامهم على إنتاج محصول بلا مردود يذكر!.. حيث تكلف إنتاج الدونم من الشوندر تزيد على 47 ألف ل.س، في الحالات المثلى، أي ذات التكلفة الأقل، كأن يتمكن المزارع من تأمين مجمل حاجاته من الأسمدة والبذار من المصرف الزراعي، وليس من السوق، أو أن تكون تكاليف النقل منخفضة نسبياً والمسافة بين المعمل والأراضي لا تتعدى 15 كم، أو أن تكون الأرض سهلة وذات شبكات ري حكومية أي يحتاج المحصول لريتين فقط من المياه، عوضاً عن ثلاث ريات في مناطق أخرى!.. عندما تتوفر مجمل هذه الشروط فإن المزارع قد يحصل على عائد 3000 ل.س فقط من زراعة الدونم، وهذا إذا ما أنتج له 5 طن من الشوندر، ولم تتخض كميته بعد «التجريم» أي اقتطاع الزوائد في المعمل. أي أن أي انحراف عن الحالات المثالية المذكورة سيؤدي إلى تحول عملية زراعة الشوندر إلى عملية خاسرة وهي الحالة العامة.

ربما توضح هذه التفاصيل «عبث» زراعة المحصول بالنسبة للمزارعين، وهذا ما يجب أن تكون وزارة الزراعة على دراية به، وأن تحاول حلّه منذ موسم العام الماضي 2014 على الأقل، داعية إلى تخفيف التكاليف عن المزارعين، أو زيادة سعر الشراء منهم، إذا ما كانت تريد فعلياً أن تنفذ الخطة وإن بالحدود الدنيا.. إلا أن الوزارة لا تمتلك القرار الحاسم بشأن تخفيض التكاليف، ولا تستطيع أن تعيد الزمن للوراء لتوقف

2900 طن من السكر، لن تستطيع أن تعوض التكاليف الكبيرة لإقلاع المعمل وتشغيل الآلات، مع الارتفاع الكبير في أسعار الفول المستخدم كوقود، وهذا وفق ما صرح به مدير معمل سكر سلحب لقاسيون، حيث ستصل كلفة كغ السكر المنتج في ظروف كهذه إلى 400 ل.س!.

وبناء عليه تقرر أن يقوم المعمل بشراء المحصول من المزارعين بسعر 10 آلاف ل.س للطن، وبيعه للمؤسسة العامة للأعلاف التي ستبيعه لمربي الماشية بسعر 7000 ل.س للطن، وبهذا تطوى في العام الخامس من الأزمة السورية صفحة طويلة، من عمليات الزراعة المدعومة للشوندر السكري في سورية كمحصول استراتيجي، يليه إنتاج السكر محلياً، وتوزيعه بأسعار مدعومة عبر المؤسسات الاستهلاكية!

وزارة الصناعة تقول، بأننا وصلنا إلى إيقاف الإنتاج، لأن وزارة الزراعة لم تنفذ خطة زراعة الشوندر، إلا أن جميع الجهات مجتمعة تكاتفت مع الظروف السورية القاسية، لتدفع ما تبقى من مزارعي الشوندر إلى التخلي التام عن زراعة المحصول، وبالتالي توقف إنتاج السكر منه.

التكاليف..

أقوى من خطط الوزارات

كانت خطة المؤسسة العامة للسكر، الحصول على 416 ألف طن من الشوندر لتقوم بتشغيل معمل سكر سلحب، إلا أن هذا الرقم يبدو عشوائياً، وتحديداً أن إنتاج الشوندر قد انخفض إلى قرابة 100 ألف طن منذ عام 2013! علماً أن الحد الأدنى لتشغيل المعمل هو 300 ألف طن..

في الحالات الطبيعية لسورية كان من المفترض أن تشهد طرق المناطق الوسطى والشمالية والشرقية في الوقت الحالي من العام، حركة نشيطة لقاطرات تحمل أكثر من مليون طن من الشوندر السكري، إلى تل سلحب في الغاب، وجسر الشغور في ادلب، ومسكنة في حلب، وإلى الرقة ودير الزور، حيث كانت تتواجد معامل إنتاج السكر..

■ محرر الشؤون الاقتصادية

في عام 2015 من الممكن أن يصل 29 ألف طن فقط من الشوندر المزروع في الغاب بشكل رئيسي، إلى معمل سكر تل سلحب، ليتم بيعه إلى المؤسسة العامة للأعلاف ويستهلك علفاً للحيوانات، وذلك بعد أن توقفت كافة المعامل الأخرى المذكورة، وبعد أن تقلص إنتاج الشوندر السكري من ذروة 1,8 مليون طن عام 2011، كانت قادرة على إنتاج 180 ألف طن سكر تقريباً، إلى قرابة 30 ألف طن في الموسم الحالي، لن يتم تشغيل معمل تل سلحب لأجلها، ولن يتم إنتاج السكر من الشوندر.

أنتج المزارعون في هذا العام 29 ألف طن من الشوندر لا تكفي لتشغيل معمل تل سلحب وهو الوحيد المتبقي لإنتاج السكر

بين الوزارتين..

توقف «سكر سلحب»

بقرار من رئاسة مجلس الوزراء، فإن معمل تل سلحب لن يقوم بإنتاج السكر من كميات الشوندر السكري القليلة المتوقع وصولها إليه «29 ألف طن»، لأن هذه الكمية التي تنتج بأفضل الأحوال سكر بنسبة 10% أي حوالي

سورية تطوي صفحة الشوندر السكري

جمعية الشهيد

محسن حيدر:

تراجع الإنتاجية 33%

والسبب البؤس

الجمعيات التعاونية الزراعية تعتبر صلة الوصل هامة بين وزارة الزراعة والمزارعين في المناطق الزراعية الرئيسية. قاسيون تواصلت مع جمعية الشهيد محسن حيدر في منطقة سهل الغاب، لتقدم نموذجاً عن إنتاج الشوندر في محافظة حماة التي تعتبر المنتج الرئيسي للشوندر هذا العام..

مراسل قاسيون الجمعية التي تأسست عام 1963، وسميت لاحقاً باسم الشهيد محسن حيدر، وهو شهيد من المنطقة في حرب عام 1973، تضم أراضي من مناطق: السقيلية وقرى الخندق والبارد والكريم. عدد الأعضاء: 257 عضواً، لكل منهم 25 دونماً زراعياً، بمساحة كلية للجمعية: 6425 دونم= 640,5 هكتار.

أعضاء الجمعية يقولون بأنه ما من تطبيق لخطة زراعية فعلية تراقبها الوزارة منذ بداية الأزمة، حيث نظرياً يفترض أن تزرع 10% من المساحة الكلية بالشوندر، أي حوالي 643 دونماً تقريباً، إلا أن ما زرعه مزارعو الجمعية لا يتعدى 80 دونم شوندر. تراجعت إنتاجية الدونم خلال الأزمة، لتزيد من تراجع العوائد، وتقلل من حوافز المزارعين تجاه زراعة الشوندر، حيث كان الدونم ينتج 6-9 طن، تراجعت اليوم إلى 4-5 طن شوندر.

الجمعية ترى بأن تراجع الإنتاجية يعود بشكل أساسي إلى نوعية البذار الموزعة من مراكز أبحاث تابعة للوزارة، فإن هذه المراكز شبه معطلة، أي لا تعمل على تحسين النوعية، على الرغم من أن كل مركز يمتلك 80 هكتار للإختبار، وذلك بحسب معلومات أعضاء الجمعية لقاسيون.

المؤسسة «146 ألف طن».. أما حول السبب، فيتبين بأن وزارة الصناعة، والمؤسسة العامة للسكر، لم تقوما باستيراد السكر الخام في هذا العام لتحقيق خطة العمل، حيث أن 4000 طن منتجة، هي نتاج السكر المدور منذ العام الماضي، أي المستورد في عام 2014.. فوزارة الصناعة التي تحمل الزراعة مسؤولية عدم تنفيذ الخطة، لم تقم بتنفيذ الجزء المتعلق بها من خطة إنتاج السكر، ولم تستورد السكر الخام، لتشغيل معمل سكر حمص بكامل طاقته، كما أنها لم تؤمن حتى الآن تزويد معمل سلح بخطط إنتاجي بطاقة 50 طن يومياً، لتصنيع الخميرة المستخدمة في صناعة الخبز، ليتحول معمل سكر سلح الذي يضم أكثر من 420 عامل، وهو معمل السكر الوحيد المتبقي من 6 معامل كانت تنتج السكر من الشوندر، إلى مجرد كتلة هامة تنتظر التشغيل أو ربما الاستثمار..

السكر الأحمر الخام، لتكريره في معمل سكر حمص.. فوزارة الصناعة أيضاً كان عليها أن تنفذ خطة إنتاج السكر لعام 2015، والتي أعلن عنها مدير المؤسسة العامة للسكر في بدايات العام الحالي، بأنها ستبلغ 184 ألف طناً من السكر الأبيض، قرابة 80% منها ستنتج في معمل حمص من تكرير السكر الخام، حيث سيتم استيراد 154 ألف طن سكر أحمر، يكرر في المعمل لينتج 146 ألف طناً من السكر الأبيض، توزع للمؤسسات الاستهلاكية لتباع وفق البطاقات التموينية..

إلا أن أيًا من هذا لم يتم، حيث وفقاً لمعلومات قاسيون من مدير شركة سكر حمص، ومديرة الخطة، فإن حصة المعمل من الخطة في عام 2015، لا تتعدى 85 ألف طن، أما المنفذ منها حتى منتصف العام لا يتعدى 4000 طن من السكر الأبيض، أي بنسبة 4% من خطة المعمل «85 ألف طن»، وبنسبة 2% من خطة مدير

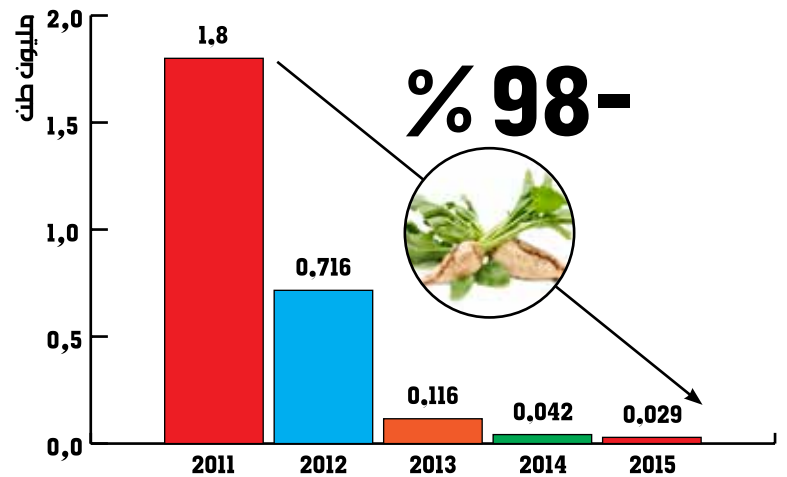
المد الليبرالي لأصحاب القرار، ممن أوقفوا التوزيع المدعوم للأدوية والمبيدات منذ 2010، ورفعوا أسعار الأسمدة، والمازوت، والبذار قبل الأزمة، وخلالها. كما أن الوزارة متقاربة مع منطق السوق، أكثر من تقاربها من واقع المزارعين، وتحديدًا بعد أن تبين أنها مهتمة باستيراد المستلزمات، وبتفاصيل وشروط محددة ومفصلة على مقاسات مستوردين محددين للأدوية والمبيدات، لن تواجه وصول أسعار الأدوية والأسمدة والبذار إلى 32% من التكلفة. «التفاصيل في قاسيون بعنوان: الأدوية الزراعية.. الدولة انسحبت في عام 2010 لصالح الاحتكار الغربي - العدد 712»

الصناعة لا تنفذ خططها أيضاً!

وزارة الصناعة التي تحاول أن تتلظى وراء عدم تنفيذ الزراعة لخطة الشوندر، لتبرر عدم تشغيل معمل سلح، لن تستطيع أن تفسر سبب إيقاف استيراد

تراجع إنتاج الشوندر السكري

مليار ل.س تقريباً: قيمة الخسارة من تراجع إنتاج الشوندر وفق سعر العام الحالي 10 آلاف ل.س للطن.



47400 ل.س «تكاليف زراعة الدونم من الشوندر في سهل الغاب - 2015»

الحراثة	3800	حراثة أولى سكة: 1800 ل.س + حراثة تخطيط: 1000 ل.س + سلف 1000 ل.س
البذار	1800	يحتاج الدونم إلى 1 كغ بذار بسعر 1800 ل.س.
الري	5700	التعشيب والتفريد: 6 عمال 3 مرات بأجر حد أدنى 3000 ل.س + كلف الري: 3 مرات سقاية بتكلفة 2700 ل.س تتوزع بين وقود المضخات وأجور العمال
السماد	7500	سماد اليوريا كيس 50 كغ للدونم: 2800 ل.س + نصف كيس من سماد البوتاس «25 كغ» للدونم: 2200 ل.س + نصف كيس سماد ترابي: 2500 ل.س
الأدوية	6100	أدوية أعشاب: 100 سم للدونم: 1100 ل.س مع أجور الرش + دواء مكافحة «البرغوث»: 2000 ل.س + أدوية مضادة للفطريات مع أجور الرش 3000 ل.س
القلع والنقل	22500	ينتج الدونم 5 طن وسطياً، وكلفة قلع ونقل الطن لمسافة 15 كم تبلغ 4500 ل.س للطن. وبالتالي التكلفة للدونم: 5×4500= 22500 ل.س.
	47400	مجموع التكلفة

التسويق لمعمل السكر والعائد

التجريم:

يقوم المعمل بتقليص الوزن، بعد اقتطاع الأجزاء الزائدة من الشوندر، لينخفض الوزن بنسبة وسطية 13% قيمتها 6500 ل.س.

تكون خسارة المزارع 3500 ل.س من إنتاج 5 طن في الدونم.



50000

يحصل المزارع على 50 ألف ل.س مقابل 5 طن



حالة تكاليف الحد الأدنى:

السماد والبذار بأسعار المصرف الزراعي وليس بسعر السوق - مسافة النقل 15 كم بينما وسطي المسافة 45 كم من مناطق الإنتاج السورية إلى المعامل القريبة - عدد الريات 3، بينما تحتاج بعض المناطق إلى 4 ريأت بكلف أعلى.

العائد: 3000 ل.س للدونم من الشوندر في حالات الحد الأدنى من التكلفة في 2015 *

موائد رمضان 2015

تروي حكاية مرة من رمضاننا!



أجرت صحيفة قاسيون استطلاعاً لأوضاع الناس في شهر رمضان، والذي وإن لم يشهد ارتفاعات حادة كما في السنوات السابقة، إلا أن مستويات الغلاء بشكل عام تسجل أرقاماً قياسية بالنسبة لسنوات سابقة كانت فيها مستويات الأسعار أقل من مستوياتها الحالي. وحينها كانت الموائد الرمضانية تنصف بتنوعها وتعددتها، ناهيك عن شمولها لوجبات مكملة كالحلويات، والعصائر، والسوائل الأخرى، كالسوس والتوت الشامي والتمر هندي، والموالح.

■ خاص قاسيون

الاستطلاع الذي أجرته قاسيون شمل عدداً من الأسر السورية في مناطق مختلفة تناول عدة أمور، أبرزها السؤال حول كيفية تكيف الناس مع الغلاء، وانعكاس ذلك على مائدة شهر رمضان المدللة كما عهدها السوريون.

صنف واحداً واثنين!

واجابة على سؤالنا المباشر للناس حول هل تم تقليص عدد أصناف الأكل في وجبة الفطور الرمضانية؟ أجابت أم علي وهي أم لأسرة مكونة من 6 أشخاص: «رغم أنني كنت قادرة على تنظيم أموري قبل الأزمة، وحتى كوني مستقرة في منزلي، إلا أننا اضطررنا لتقليص عدد الأصناف التي نأكلها في هذا الشهر، ورغم تقليصها إلى نوعين رئيسيين في العام الماضي إلا أن أسعار العام الحالي أجبرتنا على تقليصها لوجبة واحدة فقط».

أما أم مجد وهي مهجرة من دير الزور، وهي أم لعائلة مكونة من 4 أشخاص، فتجيب حول هذا السؤال بالقول: وجبتنا الحالية هي صنف واحد فقط من الأطعمة، وهذا الحال يشمل رمضان وغيره من أشهر السنة في هذه الأزمة العصبية».

بالنسبة لعائلة مصطفى وهي المكونة من 6 أشخاص يعمل فيها مصطفى وزوجته كموظفين فقد أكد أن أصناف الأكل قلت كثيراً من حيث العدد «فينقص طبق آخر مع كل رمضان جديد خلال الأزمة» على حد تعبيره.

أما أبو كاسم وهو رب أسرة مكونة من أربعة أفراد وهو معيها الوحيد، فيؤكد جواب مصطفى حيث يقول: «لقد أصبح فطورنا معتمد على وجبة رئيسية يرافقها طبق آخر بسيط كتشكيلة كالقول المدمس والمعرونة».

بالنسبة لأبي شادي وهو رب أسرة من سبعة أفراد فرمضان كان مناسبة للطاولات الكبيرة فـ«كل ما تشتهيته كنت تجده في هذا الشهر الكريم، أما اليوم، فإذا كان هناك طبقان غير الطبخة الرئيسية مع قليل من الشوربة فأبو زيد خالك!»

تبدو حال أبو بكر أكثر صعوبة فرغم كونه نجار موبيليا، إلا أنه يعيل ثلاث عائلات مهجرة في بيت واحد، ويستذكر أبو بكر الأصناف المختلفة ويقول: «الأطباق المرافقة كالشوربة والفطة والبطاطا المقلية والبرك والمعرونة والسلطة... لا

زالت مستخدمة، لكن فطورنا يقتصر على اثنتين منها بالتوازي مع الطبق الرئيسي فقط».

اللحوم شم ولا تذوق!

عندما سألنا معظم الأسر التي شملها استطلاعنا عن التغيرات في نوعية الأطباق التي كان رمضان يحويها كانت الإجابات شبه موحدة تقريباً «اللحم والفروج شم ولا تذوق!» فأم مجد وهي مهجرة من دير الزور تقول: «أن نشترى اللحم مرة أو مرتين في الشهر وبجسم وقية فقط... في الدير كنا ننسخر من مثل هذه الكميات أيام زمان في الدير!»

ويؤكد مصطفى وهو لحسن الحظ «غير مهجر ويملك منزلاً» على حد تعبيره، على أنه وفي ظل ارتفاع أسعار اللحوم فلا بد من اعتماد «الأطباق التي تحضر بالزيت كون الزيت موجوداً في المعونات وأسعار الخضروات أقل من غيرها». وبالنسبة لأبي شادي وهو المهجر من الضمير، فقد جعلته الأزمة يعتمد على الفئات «كونها تعتمد على الخبز بشكل أساسي وهو حالياً رديء.. وقد يناسب الفئات أكثر» على حد قوله. ويبدو أن أبا بكر وهو النازح من مدينة سقبا كان أكثر حظاً فلم يلغ اللحمة حتى اللحظة إلا أنه قلصها ويوضح: «فالطبخة التي كنا نستهلك فيها نص كيلو صارت وقية»!

رونق الحلويات يخفت والمشروبات من المنزل

الحلويات والمشروبات المختلفة بالإضافة للفواكه والموالح هي من الأطباق الإضافية، والتي يكون لها رونق خاص في هذا الشهر حيث تزداد مستويات استهلاكها، وتحديداً السوائل والسكريات التي تتعوض الصائم عما يخسره في فترة الصيام. لكن ماذا حل بها خلال هذا الشهر؟

تجيب أم علي على تساؤلنا هذا بالقول: «الحلويات تقلصت كثيراً، فسابقاً كان أبو علي يجلب لنا النمورة، والتي كان سعر كغ الواحد منها 250 ليرة تقريباً اليوم صارت بحوالي 1000 ليرة. استعيز عن ذلك بالحلويات المنزلية الصنع ولكن ليس بشكل يومي فكيلو السكر الحر صار بـ 180 ل.س».

ترى أم مجد أنه وفي ظل حالة التهجير، فلا بد من حذف كل تلك الأمور من قائمة استهلاكها: «فالفواكه حُذفت تماماً. والحلويات تقتصر على البسبوسة لمرة واحدة في هذا الشهر. أما الموالح فنكتفي ببزر دوار الشمس... والمشروبات تم استبدالها بعلبة عصير بودرة فيها 24 ظرف وسعرها 325 ليرة، وقد ألغينا التمر الهندي كونه يحتاج للسكر وكذلك ألغينا قمر الدين».

أما مصطفى وهو ابن ريف إدلب تبدو أحواله أفضل نسبياً، ربما كونه موظف هو وزوجته ولم يتعرضا للتهجير، فيقول: «لا يمكن الاستغناء عن الحلويات والمشروبات في رمضان، فهي ضرورية للصائم. أما عن الفواكه فحسب سعرها بالسوق حالياً نكتفي بالبطيخ الأحمر رغم ارتفاع سعره، والمشروبات فننوعها بتحضيرها منزلياً».

لكن أبو كاسم وهو المهجر من الحجر الأسود لم يبد مرتاحاً لهذه النقطة حيث أجاب مقتضياً: «نصنع السوس والتمر هندي في المنزل بالإضافة لبعض الحلويات البسيطة التي نستخدم فيها سكر المؤسسة». وقد غدا ذلك حال أبو شادي المهجر من الضمير، والذي أردف سريعاً: «نعوض حالياً بالعصائر المنزلية. أما الحلويات فهي مقتصرة على الهريسة والعوامة بالكثير حلاوة الجبن». وتطابق حال الاثنين مع وضع أبي بكر المهجر من سقبا حيث يقول لقاسيون: «لأزلنا نستهلك المشروبات يومياً.. لكن الحلويات لم تعد كذلك، خاصة الحلويات التي تُستخدم فيها

القشطة فأصبحت غالية جداً، وحتى اللحظة لم نستطع التعود على هذا النمط الاستهلاكي المتكشف في هذا الشهر الفضيل».

الأسعار كالنار!

المضحك المبكي في ختام لقائنا مع هؤلاء الناس هو سؤالنا لهم عن تعليقهم عن وضع الأسعار بشكل عام، حيث يرى مصطفى أنه: «حالياً كيفنا استهلاكنا بما تشمله المعونات التي نحصل عليها من جهات مختلفة وهي بكل تأكيد لا تشمل أطباق رمضان». أما أبو كاسم الذي يدفع أجار بيت كونه مهجر ويعمل سائق تكسي فيرى أن «الأسعار الحالية مرتفعة بالنسبة لدخولنا رغم أن انخفاض أسعار الخضار وانخفاض بعض أسعار الفواكه حالياً عن السابق كونها في الموسم لكن ذلك مؤقت وأني». يتشاطر أبو شادي الرأي مع أبو كاسم، حيث رغم أنه يعمل موظفاً في الهاتف ولديه دخل إضافي من بسطة دخان، إلا أنه يرى أن: «الأسعار كلها مرتفعة لكن بعضها ممكن أن تنحمله». فيما يؤكد أبو بكر والذي رغم أنه يملك ورشة للموبيليا أن: «كل شي غالي مثل النار وحالياً لا نستطيع أن نشترى كل ما نريده فاقترضنا مشرياتنا على الضروريات» وتختتم أم مجد وهي المتابعة باستمرار لجريدة قاسيون، الجولة من الأسئلة بالقول «لا بد من تغيير هذه السياسات وعدم الركون لمراقبة وزارة التجارة الداخلية للأسعار».

أم علي وأم مجد.. مصطفى، وأبو بكر، أبو شادي وأبو كاسم، هم مواطنون سوريون جعلت الأزمة معظمهم مهجرين، وأكلت الأسعار دخولهم. وصار رمضان بالنسبة لهم شهراً سيقضونه لابلتهال لا لجعل الأزمة برداً وسلاماً على السوريين وحسب، بل للدعاء بالبلاء على كل من أوصل الأزمة في البلاد إلى حد جعل أمعاءهم تلتهب بالخواء لأعوام متتالية!

تبدو حال أبو بكر أكثر صعوبة فرغم كونه نجار موبيليا إلا أنه يعيل ثلاث عائلات مهجرة في بيت واحد.

تري ام مجد انه وفي ظل حالة التهجير، فلا بد من حذف كل تلك الامور من قائمة استهلاكها

«كل ميت إيدو الو»..!



غرف التجارة السورية تصادق على رواية حكومية!

قال التقرير السنوي لاتحاد غرف التجارة السورية عن عام 2014، أن الخسائر الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد السوري جاءت في قطاعي الزراعة والصناعة، وفي قطاعات البنية التحتية وبخاصة الكهربائية بالإضافة إلى قطاعات السياحة بينما كانت التداعيات على التجار أقل حدة.

■ قاسيون

وذكر التقرير أن خسائر قطاع الصناعة لا تقل عن (2,2) مليار دولار بالإضافة إلى تراجع الاستثمار في المدن الصناعية وفي قطاع الكهرباء، والذي فاقت تقديرات أضراره الـ (400) مليون دولار.

كما أشار التقرير إلى أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي شهدت انخفاضاً من 20% في عام 2010، إلى 5% في عام 2014، وتجلّى ذلك التراجع بنقص في إنتاج المحاصيل الرئيسية، وفي مقدمتها القمح والقمح والشعير. كما قدر التقرير الذي جاء الشق الاقتصادي فيه مقتضباً جداً، انخفاض التدفق السياحي بما يقارب 95%، ما أدى إلى تراجع مساهمة السياحة من 14% في عام 2010 إلى 2% في عام 2013.

هذا وقد أوضح التقرير أن نسبة السلع المصنعة والنصف مصنعة إنخفضت من إجمالي الصادرات، وذلك بسبب صعوبات التصنيع وتأمين المواد الأولية، بينما تزايد تصدير المواد الخام خلال الفترة من عام 2010-2013 ما انعكس سلباً على أسعار الصادرات وقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، حيث ارتفعت صادرات المواد الخام بمعدل 16,4% في عام 2013 عن عام 2012، في حين بلغ تراجع الصادرات المصنعة 16% في ذلك العام.

التقرير عاد وأكد رواية الحكومة عن تحسن شهده عام 2014 في مجال الصادرات، فجاء فيه: «تشير التقديرات الأولية إلى تحسن شهده عام 2014 تصدير السلع المصنعة وبخاصة في مجال السلع المصنعة والألبسة والمواد الغذائية»، طبعاً دون أن يشير التقرير إلى نسب ذلك التحسن، كما أن التقرير ذاته تحدث عن «تراجع الإنتاج الصناعي في سنوات الأزمة وبخاصة في عامي 2013-2014 مما أدى إلى تعميق العجز في الميزان التجاري وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير، مقابل سد فجوة الطلب على السلع في السوق المحلية عبر الاستيراد» وإن ذلك يثبت فكرتين رئيسيتين، الأولى: هي التباس الحديث عن تحسن في الصادرات طالما أن الإنتاج الصناعي متراجع. والثانية: هي تعزيز نشاط التجارة الخارجية وتحديداً جانب الاستيراد منه!

هذا وقد أشار التقرير، وفي مواضع أخرى وبشكل واضح، إلى فكرة تعزيز النزعة التجارية في الاقتصاد السوري، كنتيجة لتدهور حال القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة، حيث جاء فيه: «إن التداعيات كانت أقل حدة على قطاع التجارة بشقيها الخارجي والداخلي».



أو غير موضوعية بالحد الأدنى، وفقاً لما باح المصدر به! طبعاً من الجدير ذكره أن معمل الأسمدة عاد مؤخراً للتشغيل بعد إعطائه كميات الوقود اللازمة.

لا طاقة، لا مواد أولية، ولا تصريف إنتاج، غيض من فيض يبوح به المٌطلعون عن العناصر هموم وزارتهم، لكن ذلك يعني أن العناصر الأساسية للإنتاج الوطني في خطر كبير، والطامة الكبرى أن المسؤولين عن هذا الواقع يرجعون إلى عدم التنسيق بين الوزارات، أو سوء تنفيذ الخطأ! وبغض النظر عن تحليل الأسباب إلا أن ذلك يفضي إلى تساؤلين كبيرين الأول: هو كيف سينعكس ذلك على الخطط المالية لهذه الوزارات، التي وضعت موزانات استثمارية تشدّت الحكومة كثيراً بجديتها. والثاني: هو عن ماهية العبث بالقطاع العام، الذي سيغدو في نهاية السنة مجرداً من مقومات النهوض، في وقت يتم تصديق رؤوسنا بمقولات الصمود الحكومية!

موارد برنامج اقتصاد حرب». أما عن السؤال الأبرز حول مسؤوليات الحكومة السورية عن برنامج الإغاثة لهؤلاء، فنجد أن التصريحات والإجراءات الحكومية تتجاهل هذه الأزمة المتفاقمة بشكل كبير، والتي قدرت قاسيون قدرتها على تأمين 1 مليار دولار في عام 2015، جراء إجراءات رفع الدعم عن المحروقات والخبز التي اتخذتها في هذا العام!

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن الموزانة الحكومية لعام 2015 لم تضع أي بند خاص بنفقات الإغاثة، علماً أن العديد من التقارير السابقة تحدثت عن تفاقم معاناة السوريين المهجرين في الخارج.

الكهرباء عن المعمل بهذه الذريعة. في النهاية تم توصيل الكهرباء، ولكن بعد 6 أشهر، علماً أن إنقطاع الكهرباء عن معمل كمعمل الاسمنت يؤدي إلى تلف كبير في الأفران الخاصة بإنتاج هذه المادة.

معمل فيض بالإنتاج.. لكنه غير مجدي!

يورد المصدر أيضاً تفاصيل أخرى عن معاناة «الصناعة» مع «الكهرباء»، حيث طالبت وزارة الكهرباء بإغلاق معمل السماد التابع لـ «الصناعة» في حمص، وذلك بحجة توفير الغاز والفيول لإنتاج الكهرباء بدل تشغيل معمل لا جدوى اقتصادية له وفق حجة «الكهرباء». بينما ردت «الصناعة» بأن معمل السماد هو ذو جدوى اقتصادية وفيه فوائد إنتاجية تقدر بـ 70 ألف طن، وإن مشكلة المعمل الحالية هي عدم قيام وزارة الزراعة باسترجار هذه الكميات لأسباب مبهمّة،

اعتادت التصريحات الحكومية تأكيد مقولات عدة أبرزها «عدم التفريط بالقطاع العام» وتحديداً الإنتاج منه، وتأكيداً على ضرورة «الاعتماد على الإنتاج الصناعي والمشاركة بإنعاشه» كي يكون سندا رئيسياً في تقليل حدة الأزمة، وخاصة بعد تبني الاستراتيجية الجديدة المعتمدة على التصنيع لأجل التصدير. اليوم كثرت الوقائع التي تتحدث عكس ذلك، إلا أن أبرز هذه الوقائع هو ما علمته قاسيون من مصادر رفيعة المستوى مطلعة على واقع حال وزارة الصناعة.

■ خاص قاسيون

يورد المصدر مثالين عن أزمة وزارة الصناعة يتعلّقان بعصب الإنتاج الصناعي، الأول: هو مشكلة تأمين المواد الأولية لجزء من معامل القطاع الصناعي. ويعطي المسؤول نموذجاً عليها ما حصل لمعامل السكر، حيث لم تنفذ وزارة الزراعة الخطة المطلوبة منها في الشوندر السكري ما انعكس ذلك على وزارة الصناعة بعدم قدرتها على تشغيل معمل سلب، وبالتالي يحمل المسؤول تراجع الإنتاج في مثل هذه المعامل إلى غياب المواد الأولية، والتي تُسأل عنها في هذه الحالة وزارة الزراعة.

ثمن كبل كهرباء يوقف معمل!

أما المشكلة الثانية والتي يشتكي المسؤول منه هو عدم تجاوب وزارة الكهرباء مع وزارة الصناعة بتأمين الطاقة الكهربائية للإنتاج في القطاع العام. حيث يوضح المصدر المطلع لقاسيون أن العديد من الحالات تثبت تقصير وزارة الكهرباء ولأسباب غير موضوعية. ففي حالة معمل «اسمنت عدرا» الذي انقطعت عنه الكهرباء لعدة أشهر طلبت وزارة الصناعة من وزارة الكهرباء توصيله بالكهرباء، وهو ما جوبه برفض من وزارة الكهرباء بحجة عدم قدرة المعمل على دفع ثمن كبل التوصيل، والذي يكلف ملايين الليرات، إلا أن وزارة الصناعة احتجت بالقول أن ديونها على وزارة الكهرباء تبلغ عشرات الملايين، ولا يحق لهم تأخير إيصال

غذاء مهجري سورية في خطر..

الغرب يتباكى والحكومة تتفرج!



«نشر بقلق بالغ من أن العجز الحاصل في تمويل برنامج الغذاء العالمي سيضطره فوراً إلى خفض قيم القسائم الغذائية إلى النصف، لمئات الآلاف من اللاجئين القادمين من سورية. إن هذا الأمر قد تكون له عواقب وخيمة بالنسبة للاحتياجات الغذائية لـ 6 ملايين سوري المستفيدين من البرنامج داخل سورية وفي المنطقة، فضلاً عن زيادة النزوح داخل سورية وعدم الاستقرار المجتمعي في الدول المضيفة المجاورة».

هذا ما أعلنته الخارجية الأمريكية عبر صفحة الفيسبوك الخاصة بالسفارة الأمريكية بدمشق بتاريخ 2015/7/2. قد يغدو التباكي الأمريكي هذا على أوضاع اللاجئين السوريين وقحاً جداً،

ليس فقط لأن الحلول العسكرية التي تغذيها الولايات المتحدة في سورية مسؤولة عما آلت إليه الأمور من تدهور خطير، إلا أن إجراءات الغرب الاقتصادية وعلى رأسها الولايات



إشراف السفير الأمريكي على الملفات الداخلية يعري تجار السيادة الوطنية!

■ صباح الموسوي

العملية السياسية، وأن الانتكاسة الأمنية الحالية هي بسبب خروج القوات الأمريكية». يوافقه على ذلك دعاة الفيدرالية في المنطقة الغربية والموصل الذين يرونه شرطاً للموافقة على تحرير المناطق التي تحتلها داعش (!) وفق قاعدة استحالة عودة العراق إلى ما قبل 10 حزيران يوم احتلال الموصل، علماً بأن محافظ مدينة كركوك قد هدد بإعلانها إقليمًا مستقلاً عن كل من بغداد وأربيل.

من جهة أخرى، يتصاعد صوت تيار مختلف على أرض المعارك، فما أن أعلن السفير الأمريكي بأن تحرير ييجي جاء نتيجة لقصف التحالف الدولي، حتى جاء الرد عليه بنفي ذلك، والتأكيد المضاد بأن القوات العراقية وقوى المقاومة الشعبية العراقية، بتسمياتها المختلفة، كقوة وطنية مسلحة عراقية، قادرة على حسم معركة داعش، فيما إذا رفع الأمريكيون يد الحماية عن داعش وتوقف «تحالفهم» عن القصف.

لا يختلف المشهد السياسي في الاقليم عن مشهد المركز، لناحية الانقسام بين جناح يريد الذهاب إلى النهاية في السياسة الانعزالية التفتيتية والتبعية المطلقة للأمريكيين، وبين الجناح المصمم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي لإقليم كردستان في إطار الدولة العراقية الوطنية الديمقراطية. وهذا ما تشهده معركة رئاسة الاقليم ودستوره

إذا كان من كل بايدن وماكين ورجال الكونغرس يحطون متى شاؤوا في بغداد ويصدرون التوجيهات علناً للحكومة، وما عليها القيام به لتنفيذ تعهدها، التي التزمت بها أمام «التحالف الدولي»، فإن السفير الأمريكي يشرف ميدانياً، ويومياً، على تنفيذ هذه التوجيهات- الأوامر.

وإعلامية قادرة على مواجهة قوى النهب والتفتيت والتبعية، جبهة تنهي، من ضمن مهامها، مثلاً تلك المحاولات الهادفة إلى عزل نشاط الشعب الكردي عن مجرى النضال العام للشعب العراقي بأسره، وتسعى لزعجه في قوقعة النخب القومية الانعزالية البرجوازية. إن الاستقلال العراقي الحقيقي ينتزع بالكفاح المشترك بين العرب والأكراد والتركمان وأطراف الشعب العراقي كافة، لتحرر من نير هيمنة الشركات الامبريالية الاحتكارية الناهبة لثروات الشعب العراقي والتي دمرت بنيته الاجتماعية وزرعت الفتن العرقية والطائفية والدينية.

■ منسق التيار اليساري الوطني العراقي

والاتفاق النفطي مع بغداد وغيرها. على امتداد الأراضي العراقية، يبقى الثابت أن الخطابين، الشوفيني والانعزالي، هما وجهان لعملة واحدة عنوانها العنصرية، المتعارضة فكراً وممارسة مع الوطنية والأمية. وبحكم طبيعة الطبقة السياسية البرجوازية الطفيلية الحاكمة بحماية الأمريكيين، فإن العمل الشعبي العسكري، الضاغطة لتغيير ميزان القوى ينبغي أن يقتصر بكفاح جماهيري سياسي على الأرض لفتح الطريق أمام المسار الوطني التحرري القادر على تحفيز البرجوازية الوطنية في أن تقوم بدورها بالانحياز إلى جانب العمال والفلاحين والمثقفين في جبهة شعبية عسكرية وسياسية واقتصادية

مصر بين الإرهاب الفاشي والثورة الحقيقية

■ عابد سليم

وإذا كان الالاف المخزي هو ذاك النمط من التضليل الإعلامي، الذي تقوده قناة الجزيرة القطرية، في سياق تبرير تلك الهجمات، بأن السلفية الجهادية، متمثلة بما يسمى بأنصار بيت المقدس «كانت بالأساس «مقاومة» تستهدف «إسرائيل»، ثم انقلبت لاستهداف الجيش المصري بعد التضييق عليها»، والذي يعد خطأ متعمداً بين المقاومات الوطنية أو الإسلامية، والسلفية الجهادية، بكل ما تعنيه المفردة من اختراقات استخباراتية دولية وإقليمية، فإن استهداف الجيش المصري- بعد إعلان «داعش» عن قيام «إمارة سيناء» يفند هذه الدعاية السوداء، وهو يستهدف مصر كجغرافية سياسية، واحتمالات استعادتها لوزنها الإقليمي على قاعدة لجوئها لخيارات أخرى، خارج العبادة الأمريكية الصهيونية التقليدية، والذي كانت أبرز معالمه الانفتاح السياسي والعسكري والاقتصادي على روسيا، ومحاولة لعب دور بناء في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

في المقابل، وبحكم الدروس المستفادة من تجارب وأزمات أخرى، سابقة وقائمة، فإن اكتفاء لجوء النظام في مصر إلى السلطة القضائية- على أهميتها- وإلى الوسائل الأمنية- العسكرية الصرفة لوحدهما، هو أمر غير كاف للمواجهة، مالم يجر البدء الفوري والجدي بمعالجة جذرية لمفليين أساسيين، عالقين ومستفحلين،

بعد سلسلة من هجمات إرهابية سابقة مشابهة في مصر، جاءت عملية اغتيال النائب العام في القاهرة، وما تلاها من هجمات مكثفة ومركزية ومكلفة بشرياً على نقاط الجيش المصري ومعسكراته في سيناء، بالتزامن مع الذكرى الثانية لثورة 30 حزيران، لتشكل «نقطة انعطاف» في المشهد المصري، ضمن مشروع تعميم الفوضى في أرض الكنانة.



في مصر، هما: الملف الوطني، ارتباطاً بمسألة معاهدة كامب ديفيد مع العدو الصهيوني، وما نتج عنها من تطبيع اقتصادي بالدرجة الأولى، والملف الاقتصادي الاجتماعي، وفي مقدمته وضع مهمة تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، في بلد تغلوت فيه حيتان الفساد إلى أقصى درجة، دون أن تجري تغييرات جذرية في بنية جهاز الدولة، المستمر منذ عهد السادات إلى اليوم، مروراً بعهدي مبارك ومرسي، في وقت تخشى فيه هذه الحيتان من أي مساس، محتلم موضوعياً، بهيمنتها، بل تسعى إلى توسيعها وتكريسها. وعليه فلا يمكن تصوير ما تتعرض له مصر حالياً على أنه مؤامرة صرفة، بمقدار ما أن المؤامرات تستند دائماً إلى الشقوق

الأساسية الكبرى الداخلية، على اعتبار أن العدو موجود في الخارج والداخل، على حد سواء. ولن تكون هناك قدرة لدى النظام المصري على المواجهة، ورأب انقسامات الشارع المصري واصطفافاته السياسية الضيقة والمبعثرة، وتصفية المشروع الإخواني، ومحاربة السلفية والإرهاب، وأذرع الفاشية الأمريكية الجديدة كلها، مالم تجر ثورة حقيقية تستند إلى معالجة الملفين الأساسيين المذكورين أعلاه.

وفي نهاية المطاف تبقى القطط السمان، ويبقى الدواعش، ومن خلفهم واشنطن و«تل أبيب»، وكل الأطراف الإقليمية المرتبطة بهما، متخوفون من مآلات الميل الموضوعي باتجاه نهوض داخلي وإقليمي مصري جدي، يلبي المصالح العميقة للشعب المصري، ومؤسسته العسكرية.

«لجنة الحقوق المشروعة» في موسكو..

عقد في موسكو يومي الأربعاء والخميس الماضيين، اجتماع «لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة». وعلى هامش الاجتماع استقبل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الأمين العام للجامعة الدول العربية. وقالت الأمانة العامة للجامعة العربية، في بيان صحفي، إن «الطرفين بحثا خلال اللقاء، آخر المستجدات بشأن الأوضاع في فلسطين والأزمة السورية والليبية واليمنية، كما تم التطرق إلى الهجمات الإرهابية الأخيرة بالكويت وتونس ومصر»، وأشارت إلى أنه تم التأكيد مجدداً على أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة جميع التنظيمات الإرهابية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال اللقاء توقيع مذكرة تفاهم بين روسيا والجامعة العربية بهدف رفع مستوى تمثيل بعثة الجامعة العربية في موسكو ودعم جهود التعاون بين الطرفين.

في سياق متصل، اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الجهود التي تبذلها الرباعية لتسوية النزاع العربي-«الإسرائيلي»، لم تعد كافية، داعياً إلى إشراك جامعة الدول العربية في تلك الجهود.

وقال الوزير خلال لقاء وزير خارجية فلسطين رياض المالكي في موسكو الخميس 2 تموز: «إننا متمسكون بما يسمى بحل الدولتين، الذي من شأنه أن يلبي مصالح الدولة الفلسطينية، والمصالح الأمنية لدول المنطقة كافة، بما فيها «إسرائيل».

وتابع لافروف أن الفلسطينيين و«الإسرائيليين» يجب أن يتولوا الدور الأساسي في الجهود الرامية إلى تطبيق هذا الحل، لكن المجتمع الدولي بدوره يتحمل مسؤولية متنامية فيما يخص مهمة استئناف عملية التفاوض والتوصل إلى نتائج إيجابية في إطارها.

ديون اليونان المستعصية

تفتح على آفاق جيوسياسية جديدة

قد تغدو الآثار المختلفة لما بات يعرف بـ «أزمة الدين اليونانية» متعددة الأبعاد. وإن بدا البعد الاقتصادي المالي اليوناني، ومآلاته، طاعياً في الهم اليومي للمواطن اليوناني وفي التداول الإعلامي، إلا أن ذلك لا يغطي ضمناً على تطور هذه الأزمة إلى تحولات جيوسياسية كبرى في المنطقة الأوروبية.

عماد بيضون

بات من الواضح أنه وفقاً لتفاصيل الأزمة بجوانبها المالية، فإن اليونان لن تستطيع، أياً يكن برنامج التقشف، من دفع ديونها. فالديون ستصل بحدود عام 2030 إلى 118% من الناتج المحلي الإجمالي، واليونان المطالبة بـ 120 مليار يورو للبنك المركزي الأوروبي ولصندوق النقد الدولي تستدين من أجل خدمة ديونها، وذلك وفقاً للبنك الدولي، أي أنها تستدين من أجل وفاء فوائد القروض. أما القروض فلن تستطيع أبداً دفعها.

ماذا يريد المقرضون؟

الخطة الأوروبية لمعالجة، أو تيسير أزمة القروض اليونانية، تقضي أن تحصل اليونان على حزمة مساعدات مقدارها 16 مليار يورو تقريباً، توزع على أربع شرائح لمدة خمسة أشهر. وتتضمن إصلاحات المقرضين ثلاثة شروط أساسية، هي: الإصلاح الضريبي، وإصلاح معاشات التقاعد، وإصلاح سوق الأيدي العاملة ونظام الرواتب في القطاع العام. وبطبيعة الحال فإن «الإصلاح» هنا هو مفردة تجميلية لما تنفيه الشروط الأوروبية لمزيد من التقشف وتخفيض إنفاق الحكومة وتدهور حال المواطن اليوناني.

لن تستطيع اليونان أياً كان برنامج التقشف المفروض عليها من دفع ديونها التي ستصل بحدود عام 2030 إلى 118% من الناتج المحلي الإجمالي

ماذا تريد اليونان؟

عرض رئيس الحكومة اليونانية ألكسيس تسبيراس منحها برنامج إنقاذ جديد لمدة عامين، بهدف تلبية احتياجاتها المالية مع



الأوروبي برمته، وهذا عملياً يسير بالتوافق مع التراجع الموضوعي للمراكز الغربية عموماً، وتوجه معظم البلدان، المتضررة من سياسات الغرب الاقتصادية والسياسية وغيرها، إلى الشرق، روسيا والصين.

ولقد تعززت هذه الاحتمالات في «الأزمة اليونانية»، فالأحداث تزداد عن احتمال انضمام اليونان إلى الإطار الأوراسي، الذي تشكل روسيا عماده الرئيسي، وإن بدا غير مكتمل حتى اللحظة، إلا أنه إشارة على بدء انفتاح أفق جيوسياسي واقتصادي جديد، تتفادى عبره اليونان الخسائر القائمة والمحتملة. وهنا تقدم روسيا طوق نجاة لليونان، وللاتحاد الأوروبي ككل في حال امتلك الإرادة السياسية، وتحديداً في مركزه الألماني، للانفكاك عن واشنطن، ولكن هذه الإرادة غير متوافرة إلى الآن وهي تتجاذب الحبال مع الميل الموضوعي للتكامل الأوراسي.

البعد الروسي

وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيارة تسبيراس لموسكو تلاها اتفاق يقضي جعل اليونان محطة للغاز الروسي الداخل لأوروبا، أي أن اليونان تستطيع أن تحصل على أكثر من استثمار اقتصادي في مجال الغاز، بمقدار ما تستطيع أن تتحكم بعصب الإنتاج الأوروبي عبر خطوط الغاز، ما يضعها في موقع هام على صعيد تنامي قدراتها على التمرد على الشروط الأوروبية المجحفة، وصولاً إلى احتمال تغيير اتجاهها نحو الشرق كلياً.

وبالنسبة للروس، فالدخول من البوابة اليونانية سيكون هجوماً معاكساً، جديداً وحيوياً، في عمق الغرب. فاليونان لم تكن من المحسوبين سابقاً على أوروبا الشرقية، بل كانت محسوبة على الكتلة الغربية، وهي إحدى أهم القواعد البحرية للناو، وتصل على المتوسط، حيث تكثر السفن الحربية للطرفين الأمريكي/ الأطلسي والروسي.

وإن كان يبدو أن لا حل مالياً للأزمة اليونانية في الأفق المنظور، قادراً على أن يحسم التكتلات، إلا أن لعبة الوقت تنضج بجهود شروطاً جيوسياسية جديدة، تقض مضجع الغرب أكثر، وتجعل من الأمريكيين «مراقبين حزينين»، وتجعل من أعضاء الروس أكثر بروداً.

من مناصري التقشف، على رأسهم رجال أعمال يونانيين، قابلهم الآلاف من مناصري رفض التقشف، من عمال وجماهير الشعب اليوناني.

تحولات استراتيجية ممكنة

جاءت أحدث حلقات الاستعصاء المالي اليوناني عبر بوابة صندوق النقد الدولي الذي رفض إعادة جدولة دفعة ديونه المستحقة على اليونان - العاجزة عن السداد مسبقاً. أي أن هذا الرفض، في مضمونه، أمريكي المصدر، بحكم تبعية الصندوق لواشنطن عملياً. أي، استنتاجاً، هناك مصلحة أمريكية ما في انفرط عقد الاتحاد الأوروبي. ولكن في المقابل، تقول أوساط إعلامية إن «تهديدات الاتحاد الأوروبي بخروج اليونان من الاتحاد الأوروبي بدأت تثير قلق واشنطن». وذلك لأن اليونان عضو مهم في حلف شمال الأطلسي. وتخشى واشنطن أن تجد اليونان نفسها في مجال النفوذ الروسي في حالة خروجها من الاتحاد الأوروبي.

إن الواضح في حلبة الجيوسياسية الدولية هو أن أي حل يقضي لخروج اليونان، على خلفية استمرار رفضها المشروع للإملاءات الأوروبية، يعني ضرب مسمار آخر في نعش الاتحاد

إعادة هيكلة ديونها، الاقتراح الذي رفضت أوروبا نقاشه، وطالبت اليونان بدفع ما يستحق عليها، وقبول حزمة الإنقاذ الأوروبي كما هي. الأمر الذي رفضته الحكومة التي تخلت عن الدفع، وأعلنت عن جملة سياسات لإيقاف نزيف رأس المال اليوناني من البنوك، كما أقرت مجموعة من الإجراءات للحد من حركة رؤوس الأموال للخارج، ومنع سحب أكثر من 60 يورو للشخص يومياً من الصرافات الآلية.

«القبول» مشروط بالاستفتاء

ظهر رئيس الوزراء اليوناني مرتين خلال 48 ساعة بخطابين تلفزيونيين، دعا خلال خطابه الأول اليونانيين الذهاب لاستفتاء على شروط التقشف الأوروبية التي قال عنها أنها استفزاز وإركاك للشعب اليوناني، وطالب الشعب، في الثاني، بقول «لا» على المشروع التقشفي الأوروبي. جاء الرد الأوروبي على تصريحات تسبيراس مباشرة: «إن «لا» تعني إخراج اليونان من الاتحاد الأوروبي»، ورافق ذلك زخم إعلامي مناهض لتوجهات الحكومة، وترهيب للشعب اليوناني عبر ربط فكرة رفض التقشف بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وإعلان الإفلاس النهائي الكلي، زخم رافقة تحرك مئات

النووي الإيراني.. خطوات إضافية نحو الحل

والبحوث التي أجريت في الماضي، أخذين بعين الاعتبار موقف طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من جهته، أكد سيرغي ريبكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، أن الاتفاق النهائي الذي سيجري اعتماده سينشر بجميع ملحقاته. وأوضح أن مسودات الاتفاق النهائي، وعددًا من الملحقات تبلورت، لكن العمل على صياغتها لم ينته بعد، ولذلك تستمر المفاوضات على مختلف المستويات.

إلى ذلك، ذكر دميتري بيسكوف السكرتير الصحفي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الخميس 2 تموز، أن الأخير سيجتمع مع نظيره الإيراني حسن روحاني في أثناء قمة منظمة شنغهاي للتعاون الأسبوع القادم (الحالي).

«ويبلغ الجزء الذي تم تسليمه 13 طناً». وعن سير المحادثات الراهنة قال عباس عراقجي، كبير المفاوضين الإيرانيين في جنيف: «أكدنا بصراحة أن بعض القضايا بالنسبة لإيران أساسية، وتعتبر خطوطاً حمراء، ودون احترامها لن نتوصل إلى اتفاق». وأضاف: «نريد اتفاقاً يحترم خطوطنا الحمراء، وإلا فخرج العودة دون التوصل لاتفاق».

وعن مباحثات يوكيا أماتو، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع المسؤولين الإيرانيين، ولقائه بروحاني، قال رضا نجفي مندوب إيران لدى الوكالة في فيينا، إن المباحثات كانت إيجابية وبناءة جداً. وأضاف أن «الطرفين توصلا إلى تفاهم مشترك بشأن حل المسائل الخاصة بالدراسات

شهد الملف النووي الإيراني جملة من الخطوات الإضافية نحو تسويته ضمن خطوط الاعتراف بحق إيران بالنشاط النووي السلمي ورفع العقوبات عنها. وإن كانت المفاوضات قد شهدت تمديداً جديداً حتى 7 تموز، بعد انتهاء مهلة 30 حزيران المحددة سابقاً، فإن هذا التمديد يختلف عن التمديدات السابقة بقصر مدته خلافاً للنمط السابق على نسق أشهر كاملة، كما يختلف بأن خطوات عملية ضمن مسألة رفع العقوبات قد أخذت طريقها إلى التطبيق، من ذلك ما أعلنه رئيس البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف، في تصريح له يوم الأربعاء 1 تموز، أن جزءاً من ذهب إيران الذي لم يكن بالمستطاع نقله إلى داخل البلاد بسبب العقوبات، تم تسليمه إلى خزينة البنك المركزي بنجاح مساء الثلاثاء





حركة التعاونيات الجديدة والأزمة الرأسمالية

التعاون الإنتاجي ليس ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، فقد بدأ مع نشوء المجتمعات البشرية واتخاذ أشكال مختلفة، وفقاً للنشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي مر بها.

آلان كرد

يتواصل تأسيس وتشكيل تعاونيات اقتصادية مختلفة في العالم منذ عام 2008، حيث كانت الأزمة التي انفجرت آنذاك قد تسببت بانحدار الطبقات الوسطى والفقيرة إلى الأسفل، في ظل فقدانها المزيد من المكاسب والمزايا التي كانت قد اكتسبتها في الماضي، وأصبح المتضررون يبحثون عن بدائل للاقتصاد الرأسمالي الذي تسبب بانحدار مستوى معيشتهم، واتجهوا نحو تأسيس التعاونيات التي انتشرت في اليونان وإسبانيا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان.

اليونان

ست سنوات من ركود الاقتصاد اليوناني، وأزمة الديون، والبطالة التي وصلت إلى 27,6% وتداعيات كل ذلك دفعت بالمتضررين من الأزمة إلى تأسيس اتحادات اقتصادية تعاونية صغيرة ومتوسطة. تأسست جمعية تعاونية صناعية في منطقة كاستري من النساء اللواتي فقدن أزواجهن وظائفهم بسبب التسريح الجماعي للعمال والموظفين وإفلاس الشركات. وكانت عضوات التعاونية تصنعن الصحن وأطباق المطبخ، وتباع هذه المنتجات في الأسواق اليونانية بسعر يورو واحد، تنفيذاً لطلب النقابات بتخفيض أسعار الإنتاج التعاوني. عندما سرت أخبار نجاح وصعود هذه التعاونية في الصحافة اليونانية بادرت نساء إحدى مناطق مدينة سيروس إلى تأسيس تعاونية مماثلة، واتحدت التعاونيتان في إطار تعاوني أوسع، وارتفعت أجور عضوات هذه

التعاونيات أكثر من أجور القطاع الخاص بنسبة 20%. وانتشرت في اليونان تعاونيات اقتصادية لمزارعين صغار وأصحاب المحلات التجارية الصغيرة. ووفقاً للأرقام العامة للقطاع التعاوني الناشئ بلغ مجموع رأس مال هذه التعاونيات مليار ونصف يورو من الناتج المحلي الإجمالي، وهو في ارتفاع على عكس الناتج المحلي الذي يواصل الانخفاض منذ ست سنوات.

إسبانيا

يمكن تحديد نقطتي علام في تأثيرات الأزمة الرأسمالية على الاقتصاد الإسباني، وهما الأزمة الاقتصادية لعام 2008، وانعكاس تأثير العقوبات الغربية على روسيا في عام 2014، التي ألحقت الضرر بالمزارعين الصغار بالتحديد، وتسببت بخسائر كبيرة، بسبب إلتلاف كميات كبيرة من المحاصيل وقيام أصحاب المتاجر الكبرى بابتزاز الفلاحين لبيع المحاصيل بأسعار بخسة. تحرك العمال والموظفون والمزارعون الصغار لتأسيس تعاونيات اقتصادية في مواجهة عواقب الأزميتين ومواجهة أصحاب مراكز التسوق والمتاجر الكبرى. ففي إقليم الباسك وحده تسيطر التعاونيات على 95% من قطاعات الاقتصاد الرئيسية، متحدة في ست كونفيدرياليات تعاونية كبرى، يبلغ مجموعها

675 تعاونية، كالتالي:

فيدرالية إيريكدي تضم 511 شركة تعاونية يعمل فيها 33152 عامل منهم 23134 شريكاً، فيدرالية الائتمان وتشمل شركتين يعمل فيها 2525 عاملاً، وفيدرالية التعليم وتشمل 76 تعاونية تضم 5142 عاملاً و4100 معلم وأكثر من 54500 طالب، وفيدرالية التعاونيات الزراعية التي تضم 71 شركة و621 عاملاً، وتعاونية النقل وتضم 6 شركات و650 عاملاً منهم 581 شريكاً، وفيدرالية تعاونيات الاستهلاك وتضم 10 شركات و10233 عاملاً منهم 7680 شريكاً، وتعاونيات عمالية صناعية تضم 9000 عامل.

ويولد إجمالي هذه التعاونيات حجم عمل يصل إلى 10460 مليون يورو سنوياً.

التعاونيات الجديدة وتداعي النظام الرأسمالي

أصبح أكثر من نصف الإنتاج الزراعي في أوروبا يتم جنيه وتسويقه عن طريق التعاونيات، التي ارتفعت حصصها من الإنتاج الزراعي، حيث تتراوح حصص التعاونيات في هولندا مثلاً من منتجات الألبان بين 60-100%، ومن الزهور 95%، ومن الخضروات 75%، ومن الفاكهة 75%. وفي النرويج تبلغ حصص التعاونيات من إنتاج وتسويق الأخشاب 73%. في اليابان تكاد تكون جميع الأسر الريفية

أعضاء في التعاونيات الزراعية، وفي الولايات المتحدة تبلغ حصة التعاونيات ما يزيد عن 40% من زراعة وإنتاج الفول السوداني و32% من زراعة وتسويق الفاكهة، و25% من زراعة وتسويق القطن، و15% من الحبوب، و12% من الأعلاف.

كما تحظى التعاونيات الاستهلاكية بحصة كبيرة من أسواق التجزئة تبلغ 32% في الدانمارك، و25% في النرويج، وفي بلجيكا تخدم الصيدليات التعاونية 20% من السكان، وفي السويد تغطي تعاونيات البترول 18% من السوق، كما أن 17% من الوحدات السكنية تقدمها تعاونيات الإسكان.

من اللافت انتشار الاقتصاد التعاوني كأحد أشكال الدفاعات التي تبديها الطبقات الوسطى والفقيرة حفاظاً على مصالحها في مواجهة الكبار في ظل الأزمة الرأسمالية العامة التي تجتاح العالم كما يمثل أحد أشكال تنظيم الاقتصاد «من تحت».

ولكن رغم بحث الناس عن بدائل للنظام الرأسمالي تبقى هذه التعاونيات أسيرة العلاقات الرأسمالية التي تحكم محيطها، فهي مضطرة رغماً عنها للتعامل مع الاقتصاد الرأسمالي، رغم أزمته كون الأساس الذي قامت عليه هذه التعاونيات لا تمس الملكية الخاصة «أساس العلاقات الرأسمالية» بل تخفف هذه التعاونيات من آثار الاستثمار الرأسمالي بنسبة ما.

المتحاورون الليبيون يتوصلون إلى اتفاق أولي

أعلن المجتمعون الليبيون بمدينة الصخيرات المغربية، مساء الخميس الماضي، أنهم توصلوا إلى توافق على نص الاتفاق السياسي الليبي، والذي عبروا عن اعتقادهم بأنه «سيضع ليبيا على طريق الحل المنشود».

مراد جادالله

وبيّن المجتمعون، في بيان صحفي منشور على موقع بعثة الأمم المتحدة، أن الدعوة مفتوحة للالتحاق بالاجتماع، وتولي «دوراً مهماً في العملية السياسية» معبرين عن أملهم بأن يكون قرار من يلتحق بالاجتماع - إيجابياً يتماشى مع «الروح السائدة في المجتمع الليبي التوافق للاتفاق، بعيداً عن دعوات استمرار الحرب والفرقة».

كما طالب المجتمعون المشاركين كافة في مسارات الحوار، بتغليب لغة الحوار والتواصل والتهدئة، مؤكداً أن ذلك فيه مصلحة ليبيا، وناشدوا الأطراف كافة التحلي بروح المسؤولية وضبط النفس وعدم التصعيد والانجرار إلى العنف، داعين إلى تأييد الاتفاق وتوفير الظروف الملائمة لتطبيقه.

وأكد البيان أن جميع الليبيين يجب ألا يفوتوا هذه الفرصة السانحة للتوافق، وأن يدعموا هذا الحوار بكل قوة، وأن يشجعوا الأطراف كافة، على الاستمرار في العمل من أجل السلام والمصالحة.

وأكد المجتمعون أنهم ملتزمون بالعمل مباشرة على تشكيل حكومة توافق وطني بعد توقيع الاتفاق، لبدء العمل على تحقيق أمال وطموحات الشعب، حسب تعبير البيان. وأشار المجتمعون إلى أن ذلك جاء استشعاراً منهم بعمق الأزمة التي تمر بها البلاد، وبالتحديات التي تواجهها ليبيا، والحاجة الماسة إلى اتخاذ القرارات المناسبة لإنهاء العنف والانقسام وتوحيد المؤسسات ومحاربة الإرهاب، وتأكيداً لالتزامهم بأن الحوار «الليبي - الليبي» هو الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

وكان المؤتمر العام الليبي «برلمان طرابلس» «المنتهية ولايته» أعلن تأجيل مشاركته في الحوار إلى حين استكمال مشاوراته، حسب تصريحات نشرتها وسائل إعلام مختلفة.



الانفراج وإن كان يعكس في جزء منه عملية التوافق المشار إليها، إلا أنه يعكس في عمقها اتجاهات دولية نحو التسويات، بات يتقدم أكثر فأكثر بوصفة الاتجاه السائد.

وإذا كان بعض المحللين السياسيين يشيرون إلى أن الانفراج الظاهري الذي برز في حوار الصخيرات، ليس إلا تعبيراً عن توافقات مؤقتة أوروبية أمريكية، فإن رأياً آخر يؤكد أن هذا

تنشر «قاسيون» في هذا العدد الجزء الثاني من ترجمة مقالة «العنصرية كأحد أشكال الفاشية» التي تطرح طرحاً مغايراً للمنطق السطحي الذي يتداوله الإعلام عن الجريمة التي ارتكبتها الشاب الأمريكي «دايلن روف» والذي يحصرها بكونها فعلاً عنصرياً فحسب..

العنصرية

كأحد أشكال الفاشية 2/2



تنظيم البوليتاري الثورية هو الحل

الفعل الذي قام به هذا القاتل في «شارلستون» يجب استنكاره كما هو، فهو عنصري بالطبع ولكنه ليس عنصرياً ببساطة! فعلى قميصه الذي كان يرتديه كان هناك شعار فاشي. ويجب علينا أن ندرك بوضوح أن عنصريته هذه هي للفاشية، التي تتوافق مع الأهداف السياسية لأجزاء محددة من الرأسماليين، بالوقت الذين يسعون فيه إلى حل الأزمة الاقتصادية الحالية بما يخدم مصلحتهم. بالنسبة لنا هناك طريق واحد لحل الأزمة الرأسمالية بشكل إيجابي: ويكون هذا من خلال تأليف قوة اجتماعية من طبقة عمالية موحدة ومنظمة تقاتل في سبيل مصالحها- المعادية للرأسمالية في جوهرها- وباتجاه تدمير الرأسمالية على النطاق العالمي. يجب تقوية وزيادة صفوف النشطاء الثوريين البوليتاريين الحقيقيين، ونحن بحاجة لبناء منظمات منضبطة ومستقلة قادرة أن تدرك ما يجري تحت سطح الأحداث، وما الذي يقود إليها ويولدها. ويجب على هؤلاء الثوريين أن يطوروا خطهم السياسي باستمرار ليرفعوا من ميزان القوة في مصلحتنا.

بنيتها. على الرغم من أن النزعات الفاشية كثيراً ما تتمظهر على شكل الأوتوقراطية أو القومية الرجعية.. إلخ إلا أن هذه التشكيلات ليست تشكيلات فاشية بالضرورة.

الصراع الطبقي هو المفتاح

لسوء الحظ إن التيارات السياسية المهيمنة في صفوف البرجوازية الصغيرة المتمثلة بالراдикаلية الانتهازية، والدوغمانية اليسارية المتطرفة، ستفقد اليسار إلى طريق مسدود في الاتجاه الإصلاحية، سواء أكان من خلال التثبيت بالعنصرية «بدلاً من الصراع الطبقي» ليكون «التناقض الرئيسي» في التشكيل الاجتماعية في الولايات المتحدة، أو يكون من خلال أدائهم دورهم في الحرب العرقية. برهن التاريخ على أن اليسار الشعبي واليسار المتطرف سرعان ما يتحولان إلى يمين متطرف. قد يجد التقدميون أنفسهم نادمين على الميل الذي يستعص عن الصراع الطبقي بوصفه المعطى الأساس في صلب استراتيجيتهم للتغيير الاجتماعي بحملات الدعاية المروجة للسياسات القائمة على الهوية*** وطرح صيغة العدالة الاجتماعية!! على الرغم من أن الثانية قد تستطيع تحصيل إصلاحات مؤقتة «والتي سرعان ما تزول ثانية مع تعمق أزمة الرأسمالية»، إلا أن الأول قد يفتح الطريق أمام احتمالات اقتلاع أشكال الاضطهاد كلها. إن الضامن الوحيد لإزالة كل أشكال الاضطهاد- ومن بينها العنصرية- هو من خلال مكافحة هذه الأشكال، بعد وضعها في سياق الصراع الطبقي.

«فرق تسد».. سياسة الرأسماليين أبداً

الرأسماليون متمرسون بشكل كبير في سياسية «فرق تسد»، وقد ابتدعوا فئات اجتماعية وهمية «العرق، القومية...» لتقسيمنا. وعندما يسلم العمال بتقسيمات الرأسماليين هذه، بل ويستندون إليها في خطهم وممارستهم السياسية، نكون بذلك نزيد من إحكام قيودنا أكثر. يجب علينا بدلاً من أن نتنافس في ما بيننا على الفئات، مؤدين رقعات حمقاء مصممة من قبل مستغلينا، أن نتخلص من العنصرية من بين صفوفنا ونتخلى عن سياسات الهوية وأفخاخ الأيديولوجية البرجوازية، ونتوحد بوجه الانتهازية ومن يستغلنا ونستهدف المصدر الحقيقي للمشكلة وعدونا المشترك: الطبقة الرأسمالية..

■ عن موقع «counterpunch» بتصرف

ملاحظات محرر «قاسيون»:

1. صحيح أنه ثمة تيارات سياسية تتنازع محاولات الحد من التراجع الأمريكي الجاري على خلفية الأزمة الرأسمالية، وإدارته لتنظيم هذا التفهقر، بين تيار فاشي وتيار عقلاني، إلا أن ذلك لا يجري على أساس ثنائية «جمهوري - ديمقراطي» لأن سياسات هذين الحزبين على مستوى القيادات تمثل تجسيدا لاحتكارات واللوبيات المحككة بالإدارة الأمريكية. وما تنافس وتناوب الحزبين على الرئاسة وحصر هذا الموضوع بهما إلا دليل على سباق التتابع القائم بينهما والذي تديره أوساط لا تقع بالضرورة داخل البيت الأبيض
2. صحيح أن هناك أزمة بالحركات الثورية والتقدمية تتعلق بضعفها ونشنتها ولاسيما في فترة التراجع إضافة لوجود الأزمة الرأسمالية ولكن لكل منهما منشؤها الموضوعي ولا يمكن اعتبار احدهما انعكاساً للآخرى.
3. في منطقة إفريقيا والكاربي صدف أن تطابق تاريخياً، التقسيم الطبقي مع التقسيم العرقي، وذلك بسبب تحدر البرجوازية الحاكمة من المستعمرين البيض.
4. المقصود سياسات الهوية التي تقوم بتجميع الناس على أسس غير طبقية «الجنس، والجنسية، والعرق، والدين... إلخ»

■ بقلم: «البدية البروليتاري» ترجمة وإعداد: علاء أبو فراج

يقود الرأسماليون مؤسساتهم بصرامة في محاولتهم لمعالجة التناقض الناتج عن إشكالية التراكم في الرأسمالية، والميل المتزايد باتجاه التراكم غير المنتج، سواء أكانت هذه المؤسسات داخل أو خارج أجهزة دولهم «مثل غرف التجارة التابعة لهم أو المنظمات غير الحكومية، ومراكز أبحاثهم في الجامعات، بالإضافة إلى مثقفي البرجوازية الصغيرة ككل»، لكن المنظمات البرجوازية الديمقراطية- الديكتاتورية القائمة ليست مجهزة لمواجهة مع إشكاليات بنوية كهذه. لا يمكن للتراكم الرأسمالي أن يلعب بشكليه، المنتج وغير المنتج، دورين متساويين مناصفة في الاقتصاد، لأن أي تراكم في الرأسمال، إنما يقاد ويحدد من الشكل المنتج، فالإنتاج المنتج هو مصدر كل الأشكال الأخرى لرأس المال.

فاشية متجذرة لم تقتل بعد

يشجب الجميع اليوم، حتى بعض الفاشيين أيضاً، الجريمة التي ارتكبتها «دايلن روف» في الكنيسة..! إلا أن أعلام الكونفدرالية الفاشية لا تزال إلى الآن تخفق في أعالي ولاية كارولينا الشمالية، ولا تزال العديد من الشوارع تحمل أسماء ملاكي العبيد في الجيش الكونفدرالي.

الرأسماليون في حيرة!

النزعات الأيديولوجية الفاشية نزعات متجذرة بعمق في البنية فوقية لنمط الإنتاج الرأسمالي-الإمبريالي في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الرأسماليين لم يوحّدوا موقفهم حيال هذا التوجه. يمكنكم ملاحظة الأعداد الكبيرة للمرشحين لمنصب الرئاسة عن الحزب الجمهوري، هذا الحزب الذي يصبح يوماً بعد يوم بـ«محافظة» المعتدلة والمتطرفة، البديل الفاشي للرأسمالية. لم تصل الكتلة الرأسمالية لموقف موحد لعلاج إشكالية تشوه تراكم رأس المال بالاتجاه غير الإنتاجي «المالي»، وقد خلق رأس المال المالي ظرفاً أشد تعقيداً، فمصالح كتلة الرأسمال شديدة التشابك إلى حد لا يمكن فيه إلى الآن نهوض أي جزء من طبقة الرأسماليين بمفرده، حاملاً

من يعتقد بأن الفاشية تقوم على النقاء العرقي بشكل أساسي مخطئ بلا ريب فالفاشية هي توجه سياسي متطرف واستثنائي لحل أزمت الرأسمالية

تحت عنوان «دراسة استطلاعية لإدارة النفايات في عيادات أطباء الأسنان في سورية» قدم كل من الدكتور أسامة إبراهيم والدكتورة سعاد عبود والدكتور سليمان ديوب بحثاً في مجلة جامعة دمشق للعلوم الصحية في العام 2014

هل تتم إدارة النفايات في عيادات الأسنان؟



وتطبيقها على مهنة طب الأسنان مطلب ملح، ما يجري حالياً في سورية أن نفايات عيادات الأسنان من إبر التخدير والأدوات الحادة وبقياء الأملمع والنفايات الطبية الخطرة مثل الشاش المشرب بالدم والأسنان المقلوعة، ذلك كله يرمى في حاويات القمامة العامة ويتعامل معها عمال النظافة ونباشو القمامة، وهذا لم يعد مقبولاً في ممارسة طب الأسنان المعاصرة وعلى الهيئات المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لحل هذه المشكلة. لا توجد إجراءات فعالة لفرز النفايات وجمعها وترحيلها وإتلافها في ممارسة أطباء الأسنان في سورية، وكانت إجراءات التعامل مع الأدوات الحادة ونفايات الأملمع والنفايات الخطرة الأخرى ضعيفة ودون المستوى المطلوب، كما أن معلومات أطباء الأسنان عن هذا الموضوع ضعيفة، وتوجد حاجة لتأمين طرائق مناسبة للتعامل مع نفايات العيادات السنية في سورية.

اشتمل الاستبيان على معلومات تفصيلية عن: الطبيب من حيث العمر، والجنس، والمحافظة التي يمارس فيها المهنة، وطبيعة ممارسة المهنة «ممارس عام أو اختصاصي»، ومكان ممارسة المهنة «ريف أو مدينة»، وهل اتبع دورة تدريبية خارج البلاد؟

لا توجد تدابير للتعامل مع نفايات العيادات السنية

يمكن للتعامل غير المناسب مع نفايات عيادات الأسنان، أن يؤدي إلى أذى لأفراد الطاقم الطبي السني، ولعمال النظافة، وللإنسان والبيئة عموماً. في الواقع لا توجد في سورية تدابير للتعامل مع نفايات العيادات السنية، إذ لا توجد تعليمات ناظمة خاصة بأطباء الأسنان، ولا توجد أية تدابير لفرز النفايات وجمعها وترحيلها وإتلافها من عيادات الأسنان، وصياغة هذه التعليمات

نفايات العناية الصحية ومكافحة العدوى

تشكل نفايات العناية الصحية تحدياً للمهتمين بالصحة العامة وشؤون مكافحة العدوى، إذ تعد نحو 20 % من نفايات الرعاية الصحية خطرة وتشكل تهديداً للبيئة المحيطة. وعلى الرغم من الحقيقة بأن نفايات عيادات الأسنان محدودة الخطورة، إلا أنها تشكل مصدراً مؤذياً للبيئة والإنسان إذا لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب.

يمكن في حال وجود تعليمات ناظمة للتعامل أطباء الأسنان في عياداتهم مع النفايات السنية أن تزيل أو تقلل -إلى حد بعيد- من مخاطر هذه النفايات، وتوجد في البلدان الصناعية المتقدمة وبعض البلدان النامية مثل هذه التعليمات الناظمة لتدبير نفايات العيادات السنية. يقصد بنفايات العيادة السنية كل ما تنتجه العيادة السنية من نفايات، وتقسّم إلى نوعين أساسيين:

نفايات عامة «غير منظمة» لا تحتاج إلى تعامل خاص، ونفايات منظمة وهي النفايات التي تحتاج إلى تعامل خاص من ناحية فرزها وتجميعها وترحيلها وإتلافها. وهي نوعان: طبية «إنتانية» وغير طبية «خطرة + سمية» تشكل النفايات الإنتانية «النفايات القادرة على نقل مرض إنتاني» «في طب الأسنان نحو 3% فقط من مجموع نفايات العيادة السنية، وهي تشمل الدم السائل والمواد المشربة بالدم، ونفايات الأنسجة الإنسانية الممرضة «أنسجة مقطوعة وأسنان مقلوعة»، والأدوات. الحادة. توضع النفايات الإنتانية الحادة في حاوية خاصة غير قابلة للانقلاب تسمى حاوية الأدوات الحادة أو صندوق السلامة، في حين توضع النفايات الإنتانية غير الحادة «القلن والشاش المشرب باللغاب والأسنان المقلوعة ومخلفات الأنسجة الممرضة» في كيس خطر الحيوي وهو كيس بلاستيكي صغير يوضع بجوار الطبيب، تجمع بعد ذلك أكياس الخطر الحيوي، وصندوق السلامة في حاوية الخطر الحيوي، ويمكن إزالة إنتانية هذه النفايات داخل عيادة الأسنان بإدخالها إلى دورة تعقيم طويلة المدة بالصاد الموصد، أي تعقيمها بالبخار، ويمكن أيضاً بالبخار الكيميائي، ثم التعامل معها كنفايات عامة.

تَقْصُّ شامل لتدابير مكافحة العدوى

هدفت هذه الدراسة كجزء من تَقْصُّ شامل لتدابير مكافحة العدوى في سورية إلى تقييم تعامل أطباء الأسنان في العيادات الخاصة في سورية مع نفايات عيادات الأسنان، وربط علاقة ذلك بالعمر، وبمكان العيادة «ريف- مدينة»، وطبيعة ممارسة المهنة «ممارس عام أم اختصاصي»، كما هدّفت هذه الدراسة إلى تقصي التعامل مع الأملمع ونفاياته.

استبيان ومعلومات تفصيلية

اعتمد البحث على توزيع الاستبيان خلال المدة من كانون الثاني إلى أيار من عام 2010 على 821 طبيب أسنان، راوحت أعمارهم بين 23 - 76 سنة بمتوسط عمر بلغ «8,4 ± 38,5» سنة، يعملون في عياداتهم الخاصة.

وجدتها

د. عروب المصري



انحياز لصالح المبيدات

أظهرت الدراسات الحديثة وجود تقليل لخطورة التلوث الحاصل في العالم حالياً في مجاري المياه والينابيع ومصببات الأنهر جراء المبيدات الحشرية الزراعية، وللأثر المدمر الناجم عن هذا الوضع على الأنظمة البيئية المائية. وحلل الباحثون 838 دراسة نشرت نتائجها بين 1962 و2012 وتشمل 2500 موقعا مائياً في 73 بلداً لتحديد ما إذا كانت مستويات التركيز لـ 28 مبيداً حشرياً من أكثر الأنواع استخداماً، تفوق الحدود المسموح بها. وفي 97,4 % من العينات، أشارت التحاليل إلى عدم وجود كميات كبيرة من المبيدات الحشرية «لكن أيضاً غياب الرقابة العلمية لهذه المواد في حوالي 90 % من المساحات المزروعة في العالم»، وهو ما لفت انتباه الباحثين الذين نشرت نتائج أعمالهم في محاضر الأكاديمية الأمريكية للعلوم. إلا أن «الملاحظة الأهم هي أنه في المواقع المائية التي رصدت فيها مبيدات حشرية، 52,4 % كانت تضم مستويات تفوق بكثير الحدود القانونية في المياه أو في الرواسب». وكانت التجاوزات كبيرة حتى في البلدان التي تفرض قوانينها قيوداً كبيرة على استخدام المبيدات الحشرية. ويؤدي التلوث المتزايد بالمبيدات الحشرية إلى تقليص التنوع الحيوي المائي وفق تحذيرات العلماء الذين أكدوا أن مستويات التركيز المسموح بها حالياً تؤدي أصلاً إلى تراجع بحوالي 30 % في اللافقاريات القاعية الكبرى، وهي حيوانات صغيرة تعيش في قعر الأنهر. وبذلك باتت السلامة الحيوية للموارد العامة في المياه مهددة، وفق الباحثين. وأوضح معدو الدراسة أنهم ركزوا في بحثهم «على المبيدات الحشرية بسبب طاقتها السمية الكبيرة على الأجسام المائية التي تعتبر أساسية في العمل الصحيح لنظامنا البيئي». وقد يكون التقليل من أثر المبيدات الحشرية الزراعية في المناطق المائية مرده إلى النقص في التحاليل الكمية على نطاق واسع. وتدفع نتائج هذه الدراسة إلى الاعتقاد بضرورة تحسين التشريعات المتعلقة بالمبيدات الزراعية وطرق استخدامها، فضلاً عن تكثيف البحوث بشأن أثر المواد الكيميائية على الأنظمة البيئية، بحسب الباحثين.

لكن واقع الأمر يدل على أن الاستهلاك المفرط للمبيدات والتقليل المتعمد من شأن التلوث بها في كل مكان، هو سياسة متبعة تضغط باتجاهها شركات المبيدات العالمية، لأن زيادة الاستهلاك عن الحدود الضرورية هو في مصلحة زيادة إنتاجها حتماً ضاربين عرض الحائط بكل النتائج البيئية الكارثية الحاصلة في العالم، لا بل وصل الأمر إلى إنتاج محاصيل معدلة وراثياً معدة خصيصاً لتحمل كميات أكبر من المبيدات الموجودة ومن إمكانية حقيقية لزيادة كميات المبيدات دون حصول أثر مخفض على المحصول، ووداعاً للبيئة ووداعاً لصحتنا.

نفايات عيادات الأسنان تسبب اذى جدياً للإنسان والبيئة

خلفية البحث وهدفه: تسبب نفايات عيادات الأسنان اذى جدياً للإنسان والبيئة إذا لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب. هدفت الدراسة إلى تقييم تعامل أطباء الأسنان مع النفايات السنية وطريقة التخلص منها في العيادات السنية الخاصة في سورية. مواد البحث وطرقه: جرى تقص «مسح» واسع بواسطة استبيان استلمه باليد 821 طبيب أسنان يمارسون المهنة في عيادات خاصة في مختلف مناطق سورية، كان معظم المشاركين من الذكور وبمتوسط عمر بلغ 38,5 سنة. غالبيتهم في الفئة العمرية حتى 35 سنة من العمر. أنجزت هذه الدراسة بين كانون الثاني وأيار من عام 2010 وأنجز التحليل الإحصائي باستخدام اختبار كاي مربع لدراسة الفروق بين المجموعات المختلفة وبمستوى دلالة «P>0,05» النتائج: كان 74,2 % من المشاركين في البحث ممارسين عامين، و 25,8 % اختصاصيين. صرح 33,7 % من الأطباء المشاركين أنهم تلقوا تدريباً ما على تدابير مكافحة العدوى في طب الأسنان. لا يطبقون 72,6 % من المشاركين أي تدبير خاص للتعامل مع نفايات الأملمع، و 82,9 % لا يطبقون أي تدبير خاص فيما يتعلق بالتعامل مع نفايات العيادة السنية. و 33,1 % يملكون حاوية أدوات حادة ويرمي فيها إبر التخدير المستعملة.

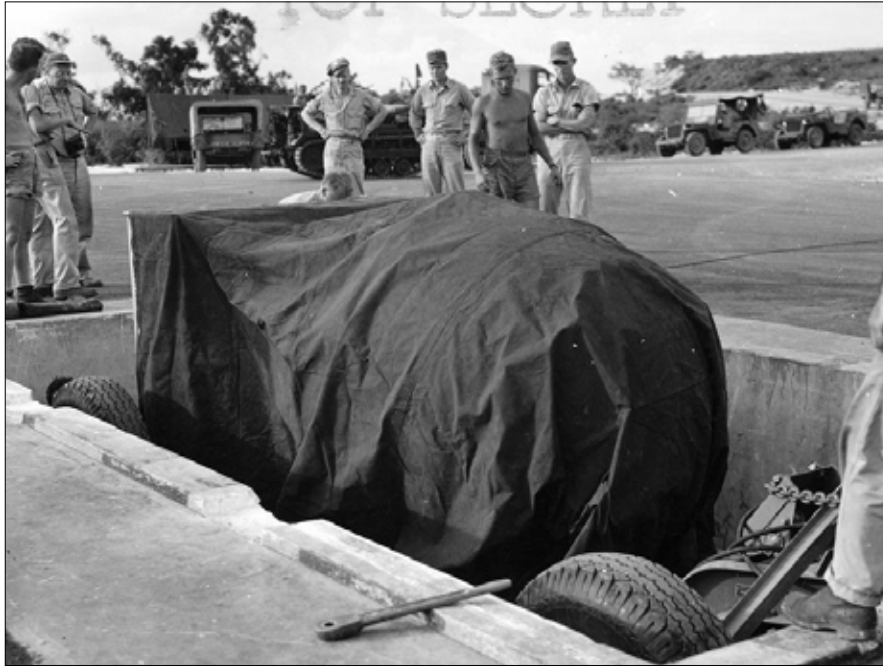
الاستنتاج: تقدم هذه الدراسة معلومات أولية عن تدبير نفايات عيادات الأسنان في سورية. لا توجد إجراءات فعالة لفصل النفايات وترحيلها، وكانت إجراءات التعامل مع الأدوات الحادة ونفايات الأملمع والنفايات الخطرة الأخرى ضعيفة ودون المستوى المطلوب، وتوجد حاجة لتأمين طرائق مناسبة للتعامل مع نفايات العيادات السنية في سورية.

حروب جديدة..

يصادف السادس من آب من كل عام ذكرى إطلاق القنبلة الذرية الأولى على مدينة هيروشيما اليابانية، ذلك اليوم المشؤوم من عمر الإنسانية الذي لا يزال حاضراً في ذاكرة الكثيرين، لكن القليل منا يعلم عن الاجتماع السري الذي تم عقده في اليوم ذاته من العام 2003 في إحدى القواعد الجوية في مدينة «نبراسكا» الأمريكية، اختار كبار المسؤولين عن المجمعات العسكرية الأمريكية الخاصة هذه الذكرى بالذات، للإعلان عن حقبة جديدة من الصناعات العسكرية الأمريكية، إنه الجيل «الأحدث» و«الأصغر» و«الأكثر فعالية» من القنابل النووية «التكتيكية»، ويا له من يوم لمثل هذا الإعلان!

■ سمير حنا

تشهد السنوات الأخيرة توتراً ملحوظاً في العلاقة بين روسيا والغرب، معيدة إلى الأذهان زمن القطبية الثنائية وتحدياته السياسية والعسكرية، مناورات لحف «الناتو» تليها تجارب صاروخية دفاعية وهجومية تلحقها تدريبات على ضربات جوية بعيدة المدى، كما أن اضطراب الأجواء في منطقتنا واحتدام الصراعات الإقليمية ساهم في العديد من دول العالم إلى إعادة التفكير بالكثير من الخيارات السياسية والعسكرية على الطاولة، ربما لم يصل مستوى التوتر إلى حد الحديث عن «حرب نووية» مقبلة، التي ألفت بظلالها على العالم يوماً، لكن البعض يسعى اليوم إلى إعادة تسويق هذا الخطر الجهنمي، مدفوعاً فقط بسعيه الدائم إلى تحقيق المزيد من الأرباح، ففي زمن لم تعد فيه الصواريخ النووية التقليدية قابلة للاستخدام من دون عواقب كارثية سياسياً وعسكرياً، أصبحت مثل تلك الأسلحة عبئاً على مشغلها، كما أن سيناريو «هيروشيما» لم يعد قابلاً للتطبيق في هذه الأيام



من دون عواقب ومساءلات، لذا كان لابد من اختراع بديل أكثر «مرونة» و«قبولاً سياسياً» من الصواريخ الكبيرة، البديل الذي يمكن عن طريقه الاستفادة من الفعالية الكبيرة للسلح النووي ضد الدول «غير النووية» في أي وقت ودون أن يعلم أحد بذلك.

أسلحة نووية مصغرة

تناقلت وكالات الأنباء منذ عدة أسابيع، أخباراً تحذر فيها من نية تنظيم «داعش» امتلاك أسلحة نووية مصغرة، جوبه الخبر في البداية بالسخرية من العديد من المحللين، لم يتخيل أن يستخدم سيارات الدفع الرباعي كعربة رئيسية في ترسانته، أي نوع من القنابل النووية الصغيرة أو الكبيرة، لكن التورط الأمريكي في

تسليح وتعبئة هذه التتظيم والأخبار المتلاحقة عن نجاح التجارب العسكرية الأمريكية لما يسمى «الأسلحة النووية التكتيكية» في ميادين القتال المعاصر رفع مستويات التحذير، من قابلية استخدام «داعش» كأول المستثمرين، ومتابعة نتائج التنفيذ على أرض الواقع وربما استخدام النوع ذاته من الأسلحة في التعامل معه لاحقاً من الجو، والنتيجة، أموال بالجملة تتدفق من أطراف الصراع إلى حسابات شركات التسليح الأمريكية.

لا داعي لقرار رئاسي

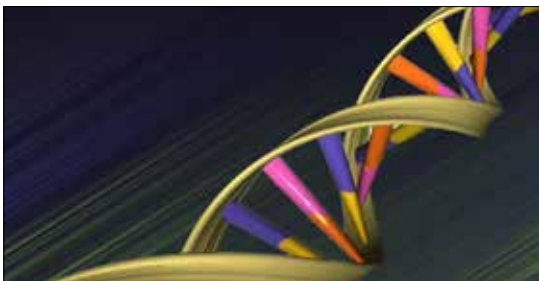
تدافع شركات الدفاع والتسليح الخاصة عن هذا النوع الجديد من الأسلحة، عن طريق التركيز على «محدودية» تأثيرها وتركيزها

على مساحات محددة تستخدمها المجموعات الإرهابية، أي أنها النسخة الأكثر أماناً من الصاروخ التقليدي المدمر، لكن ذلك بالطبع غير صحيح، فقد أثبتت التجربة أن الصواريخ التي أطلقها الطيران الأمريكي في العراق عام 2005 في مواجهة التحصينات تحت الأرضية العراقية والمخضبة بالمواد الإشعاعية، قد تركت أثراً غير مسبوق في التربة والمياه والجوفية والتجمعات السكانية المحيطة، والتي قد تبقى حاضرة لعدة عقود قادمة، كما أن «تصغير» السلاح النووي يعني بالضرورة تبني قرار إطلاقه من قبل تشكيلات عسكرية تقع في مستويات منخفضة من سلم التراتبية، فلا داعي لقرار رئاسي يحمل كبار المسؤولين في الدولة مسؤولية الإطلاق، وستقع المسؤولية في هذه الحالة على قائد إحدى الوحدات العسكرية، الذي قد يتعرض للمساءلة لاحقاً ليتم استبداله على الفور ومن دون أي جلبة، إنه حل مثالي لـ«غسل الأيدي» من دماء الأبرياء!

سياسات سرية متجددة

أصبح لثلك المجمعات العسكرية الخاصة اليد الطولى الآن، فهي تدعم أطراف النزاعات بالسلح، وتدفع بجماعات الضغط للتأثير على القرارات السياسية التي تمس قرارات الحروب والمواجهات، وهي لا توفر أي جهد في استثمار المليارات في تطوير وسائل أكثر تدميراً وبطشاً، دون أن تثير الكثير من الاهتمام العالمي لسياساتها السرية المتجددة، إنها الخطر الأول والأخير على الحياة البشرية بعد أن غابت حجة المنطق في قراراتها، ولم تعد تهتم إلا بزيادة الأرباح على حساب عذاب الأبرياء حول العالم.

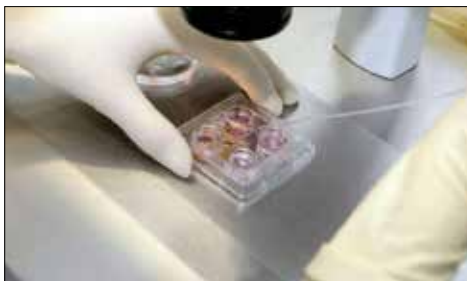
أخبار العلم



تعديل جيني يوسع وظائف الأحماض الأمينية

وجد باحثون من جامعة كامبريدج قاعدة أحماض أمينية جديدة معدلة بصورة طبيعية، تبدو وكأنها اندمجت في الحمض النووي للعديد من أنسجة الثدييات، الأمر الذي ربما يمثل توسعاً في وظائف الـ DNA وقد نشرت هذه الدراسة الجديدة التي وجدت أن هذه القاعدة «الإضافية» النادرة، والمعروفة باسم 5fC مستقرة داخل أنسجة فأر حي، وبالرغم من أن وظيفتها لم تُحدد بعد على وجه الدقة، إلا أن طبيعة تركيبها في الجينوم الوراثي جعلت العلماء يرجحون أنها تلعب دوراً رئيسياً في النشاط الجيني.

وأضاف البروفيسور «شانكار بالاسوب رامينيان»، من معهد بحوث كامبريدج البريطانية للسرطان: «إذا كانت القاعدة 5fC موجودة في الحمض النووي لجميع الأنسجة، فربما هناك سبب ما وراء وجودها، كنا نعتقد أن هذه القاعدة المعدلة قصيرة الأجل، لكن الحقيقة أثبتت أنها ربما تكون مستقرة في الأنسجة الحية، مما يدل على أنها ربما تنظم الجينات، ويحتمل أن تلعب دوراً أيضاً في أحداث أخرى داخل الخلايا».



أول مصل ضد فيروس كورونا

أعلن علماء البيولوجيا الجزيئية في الولايات المتحدة أنهم قد أعدوا جسيمين مضادين تجريبيين بوسعهما تحييد فيروس كورونا «ميرس» الذي انتشر مؤخراً أيضاً في كوريا الجنوبية. وقال هؤلاء العلماء أنهم جربوا المصلين على الفئران. واستطاع الباحث ماثيو فريمان وزملاؤه في جامعة ميريلاند الأمريكية إعداد مصلين على شكل جسيمين مضادين، وقاموا بتجربتهما على الفئران. ويأمل فريمان بأن تكشف اختباراتهما السريرية اللاحقة عن إمكانية استخدام هذين المصلين في علاج مرضى الكورونا من البشر. وقد أطلق على الجسيمين المضادين تسميتي «REGN 3051» و «REGN3048». واتضح فيما بعد أن جزئياتهما قادرة على تحييد جسيمات الفيروس لدى وقوعها في أجسام الفئران التي تم التحكم في جهاز مناعتها بواسطة جينات الإنسان.



المشروبات الغازية تقتل 184 ألف شخص

قال الأطباء إن نحو 184 ألف شخص يموتون كل عام نتيجة الإصابة بأمراض السكري والقلب والسرطان الناجمة عن التعاطي المفرط للمشروبات الغازية. وتتسبب في مشاكل عديدة متعلقة بالصحة والوزن الزائد بالنسبة إلى ملايين الناس. وشدد الباحثون من جامعة بوسطن الأمريكية على ضرورة فرض حظر على تعاطي المشروبات الغازية الحلوة، أو الحد من تناولها، لأنها تعتبر سبباً وحيثاً لموت الكثير من الناس في مختلف البلدان. وقارن فريق الباحثين برئاسة موزافاريان كثرة تناول المشروبات الغازية مع عدد الوفيات. واتضح أن التعاطي المفرط للمشروبات الغازية يقتل نحو 180 ألف شخص كل سنة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعود الكثير من هذه الوفيات إلى مرض السكري من النوع الثاني والارتفاع الناتجة عنه. وتعود 45 ألف وفاة إلى أمراض القلب والأوعية. أما 65 ألف وفاة فتعود إلى مرض السرطان. واقترح موزافاريان طرقاً لحل تلك المشكلة، وبينها زيادة إنتاج ومبيعات عصير الفواكه والفواكه نفسها وغيرها من مصادر السكر الأقل ضرراً، الأمر الذي يمكن أن يخفف حدة المشكلة.

فتح حقيبته القماشية الكبيرة وأخرج منها بضاعته اليومية على عجل، بدأت الشمس تزداد حماسة ولم يعد هناك الكثير من الناس في الشارع، أخذت ثمرات التين تصطف بين يديه بعد أن توسدت أوراقاً خضراء جميعها من الشجرة ذاتها، رشق قليلاً من المياه أمام «بسطته» المتواضعة ثم جلس على ركبتيه تحت ثوب ممزق يستظل به على الدوام، يكاد الشارع يخلو من المارة تماماً، فلم يتبق إلا ساعات على موعد الإفطار.

لعنة التين

■ يسار صالح



سرعان ما يبدأ «سالم» بالشروع، أخذت الشمس تنفذ من شقوق الثوب فيغمض عينيه بعض الوقت وينصت إلى صوت الريح، هذه هي السنة الثالثة التي يمضيها مع هذه «البسطة» الصغيرة، تعود به الذكريات إلى الأيام التي كان فيها من أشهر تجار الخضار في المنطقة، كانت تصطف أمام مخزنه سيارات عديدة فتمتلي منذ الصباح بكل ما تشتهييه النفس من ثمار الأرض لتبدأ رحلتها المربحة إلى المدينة، إلى أن هبطت قذيفة غادرة في يوم من الأيام لتحول كل شيء إلى رماد، لم يمض الكثير من الوقت حتى سلبته الأيام كل ما تبقى، أحاطت عربات هادرة منزله و«صادر» الرجال المتشحون بالسواد كل ما وقعت عليه عيونهم، تحولت الحفرة التي صنعتها تلك القذيفة إلى معسكر مصغر، وقطع «الضيوف الثقلاء» كل الأشجار في أول شتاء، لم يعد هناك من حل سوى الرحيل.

اختلطت الأزمان كما اختلطت عصارة الأوراق بعرقه المتصبب، وأخذت العيون الضاحكة تعيده سنياً نحو جذع شجرة التين.

يذكر «سالم» جيداً كيف انطلق في أحد الأيام بعيداً عن منزله، رفع أولاده النيام على كتفه وأشار لزوجته الدامعة باللاحاق به، حملت المرأة لفة قماشية كبيرة ومشت بصمت خلف زوجها، كان ذلك في شهر رمضان أيضاً، أخذت المآذن تصدح لترافق الزوجين المتأقلين في رحلتها نحو المجهول، انتهى بهما الطريق إلى بساتين القرية الشاسعة، أخذوا يتجاوزون الأشجار المتفحمة والمنازل المهدامة إلى أن وصلوا إلى

أكثر فأكثر، التفت بحذر ليرى وجهاً ملثماً يرتدي السواد وقد أصبح أمامه مباشرة، تحلق رفاقه حوله وهم يقهقهون بصخب، تقدم المثلث نحوه ودفعه على الأرض ثم فك قراب المسدس على عجل، ارتعد «سالم» وأغمض عينيه ظاناً أنها النهاية، تذكر والده وبيته القديم وزوجته و«عمر» والأشجار المحترقة دفعة واحدة، مرت اللحظات الثقيلة كأنها دهر، إلى أن بدأ يشعر بلمس غريب على وجهه، أخذ يشعر بحكة شديدة لم يستطع مواجهتها بأطرافه التي أقعدها الرعب، غمرت أنفه رائحة التين العتيق وأحس بعصارتة تزيد من الحكاك، فتح عينيه بحذر وبدأ يشعر بالدوار الشديد، اختلطت الأزمان كما اختلطت عصارة الأوراق بعرقه المتصبب، وأخذت العيون الضاحكة تعيده سنياً نحو جذع شجرة التين.

يحاول ركل ظهر «حيان» الضخم دون جدوى.. «ذهبت تلك الأيام إلى غير رجعة..»، يهمس بحرقه، قتل «عمر» في رمضان الماضي بعد أن جابه من حاول خطف زوجته، أما «حيان» فاخترق من القرية فور دخول الغبراء إليها، ولم يسمع عنه أحد أي خبر. أحس «سالم» بضيق مفاجئ، نهض يبحث عن أي عابر في هذا الشارع الموحش، لكنه لم يجد سوى مجموعة من المثلثين، وهم يصيحون بحدة في آخر الشارع، تراجع الرجل خطوة إلى الخلف بعد أن لاحظ رشاشاتهم ومخازن الرصاص المعلقة على صدورهم، «لا زبائن اليوم.. إلى الغد إذا».

أخذ يجمع الثمار بحذر ويعيدها بخفة إلى حقيبته، لكنه لم يتمكن من المتابعة، أحس بأصواتهم تقترب

جديد، اعتدل في جلسته يحاول إبعاد وهجها المزيج عنه، التفت بضيق إلى الشارع يمنة ويسرة فلم يجد أحداً، «هذه هي السنة الأسوأ»، يهمس لنفسه وهو يعود مجدداً إلى الماضي، تعانقه صور من شبابه، مع إخوانه وأولاد عمومته، ذكريات رمضان كانت الأجل، المسهر على الأسطح حتى أوقات السحور، النسائم وأضواء النجوم كانت ساحرة. يخفي الرجل ابتسامته وهو يستنكر ألعاب الطفولة، لم يكن يقدر على تسلق أشجار التين بسرعة كما يفعل شقيقه «عمر». يذكر كيف اعتاد ابن عمه «حيان» على تثبيته قرب جذع الشجرة، ودهن وجهه بأوراق التين الخشنة، كانت عصارة تلك الأوراق البيضاء تشعره بالحكاك الشديد. يضحك «حيان» بشدة وهو يرى دموع «سالم» المنهمرة، وكان «عمر»

إحدى التلال، وجد «سالم» المشهد مألوفاً للغاية، إنها «تلة التين» التي تنتهي عندها حدود القرية، ألقى الزوجان أجسادهما على التراب قليلاً ثم نهض الأب لينصب خيمة قديمة تحت إحدى أشجار التين القريبة. يتذكر الرجل جيداً تلك الرائحة الزكية التي أرسلت بعض الخدر إلى رأسه المتعب، «سنظل هنا لبعض الوقت»، نظر إلى زوجته التي لم ترفع عينها عن صغارها، وهذا ما حدث، يرفع «سالم» حاجبيه وهو يستعيد ببطء كل التفاصيل: «يبست أشجار التين جميعها خلال أسابيع إلا واحدة» بدا أن الشجرة التي احضنت خيمتهم بقيت صامدة، بدأت الثمار تتلون وتشفقت حبات التين، وها هي تؤمن لهم كفاف يومهم طوال الشهور الماضية. حرقت الشمس عيني «سالم» من

مواجهة التطبيع مستمرة



وماءنا منذ عقود؟ لا لقاء مع عدونا إلا لقاء الحديد والنار، ولا طريق لنا إلا مقاومته ومقاطعته في مختلف الصعد، الفنية والاقتصادية والثقافية والرياضية والأكاديمية». وشكرت الأشقر في رسالتها، جهود حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» قائلة: «ثقوا بأننا سنكون إلى جانبكم، داعمين مستمرين لنضالكم الوطني والقومي، هذا ما وجهين لكل تطبيع مع العدو.. هذا كان موقفنا منذ عقود، وسيستمر هذا الموقف حتى تحرير كامل فلسطين، وكامل الأراضي التي اغتصبها العدو منا. وأشكركم للفت انتباهنا..».

كما شاركت أوغلو مع الإسرائيلي ذاته، بينون معلم، في حفلين ضمن مهرجان العود الدولي في القدس في العام 2010. وأن الجدير ذكره أن بينون ليس إسرائيلياً «عادياً» بل عين لاحقاً في منصب الملحق الثقافي الإسرائيلي في اسطنبول. وقد تجاوزت الأشقر مع دعوة حملة المقاطعة، وتم إلغاء الحفل، وأكدت في رسالة جوابية إلى الحملة: «لم نكن نعلم دور هذه الفئانة في التطبيع مع كيان العدو و«حضرته» الزائفة تحت عنوان مزيف هو الآخر، ألا وهو «لقاء الحضارات». أي لقاء مع من يسفك دماءنا، ويهجر شعبنا، ويستبيح أرضنا وجونا

وأكدت حملة المقاطعة في رسالتها: «أن أوغلو كان قد سبق لها أن تعاونت مع عازف الإيقاع الإسرائيلي «بينون معلم»، وأصدر الألبوم مشتركاً بعنوان «telveten» في العام 2009. وعبرت عن دعمها للتطبيع مع «إسرائيل» من خلال رؤيتها لأهمية هذا الألبوم ليس فقط من الجانب الموسيقي، بل أيضاً من خلال التقاء ممثلين عن حضارتين لا «علاقات دبلوماسية» بينهما: الحضارة الإيرانية عبر مشاركة عازف الكمان Arslan Hazreti الإيراني، و«الحضارة» الإسرائيلية، عبر مشاركة عازف الإيقاع الإسرائيلي «بينون معلم».

وجّهت حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» إلى السيدة نضال الأشقر، مؤسسة مسرح المدينة ورئيسة مجلس الأمناء فيه، رسالة دعيتها فيها إلى إلغاء استضافة الحفل الذي كان مقرراً أن تحييه عازفة «الهارب» التركية السيدة شيرين بانجار أوغلو، ليل السبت الواقع في 4 تموز 2015 في مسرح المدينة، بسبب نشاطاتها التطبعية مع العدو الصهيوني.

قبل الثلج الأحمر بتسع شتاءات!



تؤكد جدتي دائماً، نقلاً عن جدي، بأنه ولد قبل سنة الثلج الأحمر بتسع شتاءات، أما هي فقد ولدت قبل سنة «طوشة عامودا» بعشرين شتاءاً!

■ آلان داود

عرف سكان سهول الجزيرة العليا، وبادية الجزيرة في سورية، كغيرهم من الشعوب، نمطاً فريداً من التاريخ، تحفظه الذاكرة الشعبية كالأمثال الشعبية والملاحم الغنائية وتميزوا بطريقتهم الخاصة في تاريخ الزمن وفقاً للحوادث التي جرت في السنة الفلانية.. الخ، وتمييزها عن غيرها، وكان نمط التفكير البسيط هذا انعكاساً للعلاقات الفلاحية والرعية في حينه، واستمر هذا النوع من «التاريخ الزمني» الذي كان امتداداً لما كان سائداً في القرن التاسع عشر وما قبلها، حتى النصف الأول من القرن العشرين.

الذاكرة الشفوية عند الفلاحين والرعاة

تجاور في الجزيرة السورية، نمطان من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، في القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، نمط حمل طابع الإقطاع العثماني، والنمط الرعوي ونصف الرعوي الذي يظهر فيه نمط الاقتصاد الطبيعي.

لم يختلف نمط التفكير كثيراً في شمال الجزيرة، عن جنوبها فقد كانت القبائل الرعوية ونصف الرعوية والفلاحون يشتركون في طريقة «التاريخ الزمني»، يأخذون في ذلك اعتبارات تغير الظواهر «المناخية والبيئية والاقتصادية والحروب..» في تسمية السنوات التي غالباً ما تكون علامات فارقة، ونقاط علام لمعرفة الزمن، وقد استطاع بعض الباحثين جمع بعض من هذ التراث العائد للقرن العشرين. يروي الباحث «محمد السموري» كيف كان سكان الجزيرة يعرفون الزمن، قائلاً: «ذراية قبل الفرمان التركي بخمس سنين، ومن ذراية إلى لوفة خمس عشرة سنة، ومن لوفة إلى مواصة خمس سنين، ومن مواصة إلى السبع ثلجيات ثلاث عشرة سنة، ومن السبع ثلجيات إلى الوطنية ثلاث سنين»، ويبدو هذا الكلام عصياً على الفهم، ولكنه ليس كذلك لمن يعرف ماذا تعني هذه السنوات.

عرفت سنة 1915، باسم سنة «الفرمان» وهي السنة التي ارتكبت فيها القوات العثمانية مجازر بشعة بحق الأرمن

من الذاكرة الشفهية

عرفت سنة 1909، في الذاكرة الفلاحية شمال الجزيرة السورية باسم سنة الثلج الأحمر «Sala berfa sor»، بسبب هطول ثلوج كثيفة وتهدم البيوت الطينية وامتزاجها بالتراب الأحمر. أما سنة 1910، فقد عرفت في جنوب الجزيرة باسم سنة «ذراية» بسبب هطول ثلوج كثيفة فشبهوا الثلج بالتبن المتناثر من البيدر، كما عرفت أيضاً بسنة «الدمام» أي أن الثلج قد غطى الأرض تماماً، وفي تعبير أهل الجزيرة «دم» تعني طمر بالتراب. وقد جرفت التراب والبيوت، وهبت عواصف سوت كل البيوت والخيم بالأرض.

وكانت سنة 1913، سنة «الجراد» فقد أتت أسراب الجراد على مواسم الفلاحين في قرى عامودا

والدرباسية القديمة ونصيبين وسببت خراب الفلاحين. بينما عرفت سنة 1915، باسم سنة «الفرمان» وهي السنة التي ارتكبت فيها القوات العثمانية مجازر بشعة بحق الأرمن، وأثناء قيام العثمانيين بملاحقة الأرمن في الجزيرة قام الفلاحون والرعاة بحماية وإخفاء العديد من الأسر الهاربة من الموت.

عرفت سنة 1916 باسم سنة «الغلاء» و«السفر برك»، فقد حل القحط جراء الجفاف وانحباس الأمطار، وسبق أبناء الفلاحين للخدمة في الجيش العثماني، أثناء الحرب العالمية الأولى، ولذلك عرفت باسم «السوقيات» في جنوب الجزيرة. كما تعرف هذه السنة في ذاكرة أهالي عين عيسى وجبل عبد العزيز باسم سنة «الجيفة» لكثرة مصادرة العسكر العثماني لمحاصيل الفلاحين، وتركهم للموت جوعاً.

أما سنة 1917 فعرفت بـ«الوسمية» أو سنة «الوسم» وهي سنة الأمطار الغزيرة التي هطلت مبكراً بعد عام من الجفاف والقحط. وعرفت عند الفلاحين باسم سنة المطر «Sala baranê»، وقد وثقتها الذاكرة الشفهية في الجزيرة لأهميتها الاقتصادية الاجتماعية في حياة الفلاحين والرعاة.

أما تحديد هذه السنين بتاريخها المتفق عليه، فإن «العوارف والحساب» يقومون، حسب معارفهم الخاصة، بتحديد التاريخ وحسابه كما يؤكد الباحث «السموري». وقد لجأوا إلى طرقهم الخاصة في التأريخ لتغطية حاجاتهم الملحة، وتعويض النقص والتقصير في التاريخ المكتوب. ولدراسة ظاهرة «التاريخ الشفهي للسنين» والتراث الشعبي لهذه المناطق أهمية خاصة علمياً وثقافياً.

مرحلة جديدة!

عرفت سنة 1923 باسم سنة بيان دور «Sala beyandür» حيث جرت معركة مع القوات الفرنسية من قبل أبناء الجزيرة وقتل على أثر ذلك الضابط الفرنسي روغان، واشترك في أعمال المقاومة أبناء قرى عديدة في المنطقة.

عرفت سنة 1925 باسم سنة «لوفة» وهي سنة برد شديد، حتى قيل أن نهري دجلة والفرات قد تجمدا في هذه السنة! وكلمة «لوفة» مشتقة من «الفت الناس» أي فصلت بينهم وبين مواشيههم. أما سنة «مواصة» فقد كانت في عام 1930، وتعني الغسالة أي ما غسل به الثياب أو الإناء، وكانت سنة جذب وقحط، ماتت فيها المواشي جوعاً، ودام فيها الثلج أياماً عدة. كما تعرف هذه السنة بـ«أم عظام» لأنها لم تترك من المواشي سوى العظام!

سنة طوشة عامودا «Toşa amudê»، وهي سنة انتفاضة مدينة عامودا وقرائها ضد

الاستعمار الفرنسي، وقيام الفرنسيين بقصف مدينة عامودا وقرائها بالطائرات عام 1937.

عام 1940 كانت سنة الميراء، عندما قام الاستعمار الفرنسي بتأسيس مكتب الميراء، وعين ضابطاً مهمته مصادرة مؤن الفلاحين من القمح والحبوب المختلفة، وكانت ترسل لجان التفتيش على الحبوب والمؤن في المنازل، وتنش ما خبؤوه في حفر تحت الأرض كانوا يسمونها «الجفر». وتتوالى السنون فكانت سنة 1942، سنة «الجدري»، عم المدن والأرياف وباء الجدري متراًفاً مع وباء الملاريا، بسبب انتشار المستنقعات والأشجار الكثيفة ونباتات القصب والقاميش والسوس والزّل. ويعدّ وادي الجراح ومستنقعاته الكثيرة أحد أسباب انتشار الملاريا. فضلاً عن كثير من الأمراض التي تعرّضت لها المواشي. عرفت سنة 1943 في الجزيرة العليا باسم

سنة القمح «Sala genim» بسبب قيام القوات الفرنسية بمصادرة مؤن الفلاحين من القمح لتزويد الجيش الفرنسي بها كما عرفت باسم سنة «التمر» في الرقة وعين العرب بسبب قيام الجيش الفرنسي بمصادرة مؤن الفلاحين والقبائل الرعوية من التمر. وعرفت أيضاً بسنة «السبع ثلجيات»، إذ هطلت الثلوج في الجزيرة سبع مرات، وسنة «العايشة» وتسمى أيضاً بسنة العايشة من العيش. والإعاشة: توزيع المؤن على الذين أصابهم القحط من أبناء القبائل. وعرفت سنة استقلال سورية عام 1946 باسم سنة «الوطنية». وهناك أيضاً سنة المقاومة الشعبية عام 1956 أثناء التهديدات التركية بغزو سورية وسنة حريق سينما عامودا عام 1961 التي ذهب ضحيتها 250 طفلاً. وغيرها الكثير من السنوات، التي أرخت لأحداث متنوعة وعديدة.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدة الله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944636640	علاء عرفات	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0932848985	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0991586731	مهند دليقان	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 03/07/2015» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

قراءة في كتاب

الحضارة البشرية أمام مفترق طرق



تأتي أهمية قراءة كتاب «الحضارة البشرية أمام مفترق طرق»، في إطار محاولة فهم مرحلة غنية وثرية من تاريخ سورية، باعتبارها جزءاً من تاريخ العالم من جهة، وخلق إمكانية لولوج المستقبل بخصى ثابتة من خلال رسم ملامحه العريضة بكل ثقة وشجاعة من جهة ثانية، فالقراءة فعل إبداعي كما هي الكتابة.

■ إيمان الخياط

القراءة ليست مجرد تلقي فقط، إذ إن فعل الفهم لما نقرأ، هو محاولة لإعادة بناء عملية الكتابة الإبداعية.. ونحن في نشاط القراءة لا نفهم الآخر فقط ولكننا نفهم أنفسنا أيضاً، حيث يلتقي أفق القارئ بأفق النص. وقد تكون أهم تأثيرات القراءة الواعية، إلى جانب كونها وسيلة لتحصيل المعلومات والمعرفة هي دفعنا إلى التفكير والعمل.

لماذا هذا الكتاب؟

يتناول الدكتور قدري جميل في هذا «السفر الصغير» على حد تعبير هادي العلوي، الذي قدم للطبعة الثالثة، مجموعة من القضايا الساخنة والراهنة، والتي تستمد رahnيتها من كونها مازالت قائمة وحاضرة وفاعلة، يظهر فعلها جلياً بالواقع الملموس، ومن ناحية ثانية تكمن أهمية الكتاب أيضاً من كونه يطرح جملة من الأفكار والرؤى والأسئلة الهامة والأساسية ما تزال موضع نقاش، وهو ما يؤكد رahnيتها وحضورها، لأن ما تحسمه الحياة يتوقف النقاش حوله، وإذا كانت هذه المقالات لا تدعي أكثر مما هو مطلوب منها»، إلا أنها كانت مفاتيح لقضايا هامة ومعاصرة، ربما تمثل كل واحدة منها على حدة، بحثاً خاصاً، يتجلى ذلك واضحاً في عناوين الفصول والعناوين الفرعية للأفكار.

تنبؤ علمي!

يناقش الباحث في وقت مبكر، تناقضات عصرنا، واشتدادها، ويحدد منها التناقض بين المراكز الإمبريالية الأساسية، الذي تجاوز الحروب التجارية ووصل لدرجة الاقتتال بالسلح، بالإضافة إلى اشتداد الصراع الطبقي ضمن هذه المراكز نفسها، لدرجة وصلت إلى نزول عشرات ومئات الألوف إلى الشوارع احتجاجاً على انتزاع مكتسباتها الاجتماعية التي حققتها في الفترة الماضية. إن غياب قوة رادعة عالمية لقوى الإمبريالية العالمية، يفسح المجال أمام «الضواري» لتفتقر بعضها البعض، وتفتقر الآخرين، من أجل اقتطاع حصة أكبر من الكرة الأرضية وثرواتها..!

كما يناقش المؤلف الأبعاد الجديدة لتناقضات أخرى جديدة مثققة، منها ضمن العالم الثالث نتيجة النهب المتنامي له، والذي يندّر وفقاً لتنبؤ الباحث، بكارث بشرية شاملة، تؤثر على ملايين البشر، وتتناقض الإنسان مع الطبيعة، والذي وصل إلى حالة كارثية، بالإضافة إلى تناقض الإنسان مع وسطه واغترابه، الذي يتعمق يوماً بعد آخر، وبأخذ أشكالاً جديدة . ويتناول الكتاب «أزمة الحضارة البشرية».

وتناقضات الإحداثيات الثلاث التي تكونها، الاجتماعية، والتكنولوجية، والبشرية « البيولوجية». ويحدد بعض وسائل الإبادة الجماعية التي يستخدمها النظام العالمي الجديد، ويناقش بعد تعريفه، ما يريده من تمرير صيغة «السوق الشرق أوسطية» إعلامياً ونفسياً. وكيف تصبح الاشتراكية ضرورة لاستمرار الحضارة البشرية، لأنها البديل والخيار الوحيد.

إن معرفة أن المادة العلمية التي تضمها الكتاب، طرحت في مرحلة مبكرة امتدت بين عامي 1989-1994. تثبت فكرة الأسبقية المعرفية للخط الذي تبناه الباحث وجسده في كتابه.

بوصلة لا تخطئ!

يعارض الباحث في معرض دفاعه عن التراث اللينيني، وموقع المنهج منه، عملية اجتزاء النصوص اللينينية، لكونها تفقد النص اللينيني روحه، قائلاً: «إذا تابعنا لينين من خلال النصوص التي كتبها مجردين إياها عن الواقع التاريخي الملموس الذي صدرت فيه يمكن أن يخرج البعض باستنتاج أن لينين لم يكن فقط غير لينيني بل كان سياسياً غير ثابت متقلب الأهواء والأمزجة أيضاً.

أما إذا اقتنعنا بنصوص لينين من سياقها التاريخي وأضفنا إلى ذلك أيضاً اقتطاعها عن السياق العام للفكرة وللجملة التي تقع ضمنها، كما يفعل البعض بنشاط في الفترة الأخيرة لتحويل لينين إلى مجموعة من المقطعات القادرة على تبرير كل ما يلو للمراء تبريره. على هذا الأساس تبرز مشكلة التعامل مع تراث لينين والدفاع عنه في الوقت الحاضر. ولعل جوهر هذه المشكلة يكمن في فهم علاقة التراث اللينيني بالمنهج والنصوص التي كتبها لينين خلال حياته».

ويركز الباحث على أهمية النشاط العملي، وحول النصوص وعلاقتها بالتراث اللينيني، يؤكد على عدم وجود أزمة في الماركسية اللينينية، وأن الأزمة كانت عند من يرفعون لواءها ممن لم يستطيعوا الارتقاء إلى مستواها فضلاً عن تطبيقها الخلاق على ظروفهم الملموسة، حسب تعبيره.

يبحث في الماركسية اللينينية، هل هي منهج.. نظرية.. أم علم؟ ويتناول الماركسية والتحريفية، وبحث في التجربة السوفيتية، ويناقش مشكلة النظرية والتطبيق. ولماذا تعثر التطبيق؟ وأين تكمن المشكلة، ويتوصل إلى بعض الاستنتاجات حول الجذر الحقيقي للتراجع، وأين يكمن؟ وماذا تغير في الرأسمالية؟ وما الجديد الذي يفرضه الواقع؟ وي طرح عدداً من الأسئلة التي تتطلب الإجابة. وأين يجب البحث في المجال الفكري مؤكداً على أن مهمة تطوير الفكر الماركسي، مهمة جماعية، مهمة البحاثة والمفكرين بشكل عام. ويحدد بعض القضايا التي يقع على عاتق الماركسيين حلها. منطلقين من واقع أن مازق الرأسمالية اليوم أعمق من مازقها بالأمس.

مواضيع عديدة وغنية، وأفكار أخرى مختلفة يطرحها الكتاب، سواء في قضايا التوجه الاشتراكي، وكيف عالجتها الأحزاب الشيوعية والعمالية.. الخ. وصولاً إلى قضايا البيئة. تجعل الكتاب جديراً بالقراءة، وتزيد من أهمية إعادة طبعه «طبعة رابعة».

لغة النص

يؤكد بعض الباحثين أن: «هناك درجات متفاوتة في ميزة النصوص، أي أن النصوص كلها ليست متساوية، حيث تتدنى أهمية النص حين تكون لغته ومشهده عاماً ومشتركاً ويكون النص متميزاً حين تكون فكرة النص ولغته معقدة وفوق عادية..» فردريك شلير ماخر.

يجسد النص «أسلوب» المؤلف، بصمته الشخصية وختمه الفردي. ويتميز نص الكتاب بلغته البسيطة شكلاً، والمفهومة من ناحية، ولكنها غنية وعميقة بمحتواها ومخزونها العلمي، حيث تقدم دائماً جديداً وقيمة مضافة للقارئ المنتبه، من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الأسئلة المعرفية المعاصرة الهامة التي طرحها الباحث في كتابه من ناحية أخرى. وقد جاءت فصول الكتاب، استجابة لظروف معينة من ناحية ومتعلقة بشخص الباحث وجميعه للجانب العلمي والنظري بالجانب التطبيقي في نشاطه وسلوكه، وانعكاس ذلك في بحثه من ناحية أخرى.

الدكتور قدري جميل

هو ابن مرحلة غنية وخصبة من تاريخ سورية الحديث والمعاصر، وأحد المسهمين الجديين فيها، فضلاً عن مساهمته في الحركة الشيوعية في سورية، والتي تعتبر أحد أهم دعائم الحركة الوطنية في سورية، فمعارفه الواسعة وإمكاناته وتنوع أنشطته تبين أهميته بين –اختصاصية. وإننا نوجه الغني والمتعدد الأوجه والأشكال خلق صعوبة في موضعه بسهولة في مجال واحد.

يطرح الدكتور قدري جميل، نفسه «في أحد هذه الأوجه» كباحث علمي سواء في الاقتصاد والسياسة أو كباحث اجتماعي، اجتمع لديه، ربط البحث العلمي بالممارسة السياسية العملية على أرض الواقع، من خلال الانخراط بالعمل السياسي المباشر «في الحزب الشيوعي السوري» والمشاركة بفعالية عالية في الحياة السياسية للبلاد. وهو ما تؤكد الكثير من الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، والتي جاءت نتيجة للممارسة السياسية، وقد أكسب العمق النظري والمعرفي لشخص الباحث، معرفته العميقة بالفكر الذي ينتمي إليه.



غياب قوة رادعة عالمية لقوى الإمبريالية العالمية، يفسح المجال أمام «الضواري» لتفتقر بعضها البعض، وتفتقر الآخرين، من أجل اقتطاع حصة أكبر من الكرة الأرضية وثرواتها